وزارة التعليـــــــم العـــــالي والبحـــث العلمـــــي

جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID –EL- Taref

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيّير

Faculté Des Sciences Economique, Commercial Et Sciences Des Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2020/2019

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستير

تحت عنوان:

اثر دمج المنتجات الإسلامية ضمن نشاط البنوك التقليدية

دراسة حالة الجزائر(2014–2019)

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

– د/ نوري سميحة

من اعداد الطالبتان:

– العرفـــــي هناء

– يونس نعيمـــــة

وزارة التعليـــــــم العـــــالي والبحـــث العلمـــــي

جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID –EL- Taref

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيّير

Faculté Des Sciences Economique, Commercial Et Sciences Des Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2020/2019

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستير

تحت عنوان:

اثر دمج المنتجات الإسلامية ضمن نشاط البنوك التقليدية

دراسة حالة الجزائر(2014–2019)

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

– د/ نوري سميحة

من اعداد الطالبتان:

– العرفـــــي هناء

– يونس نعيمـــــة

ملخص

تهدف الدراسة إلى التعريف بالبنوك الإسلامية كأداة للتمويل الإسلامي، والتي برزت من خلال النجاح الذي حققته أهمية الدور الذي يلعبه النشاط البنكي الإسلامي في الاقتصاد.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تجربة الجزائر في النشاط البنكي الإسلامي تلخصت من خلال اعتماد بنكين إسلاميين فقط هما بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائر اللذان احتلا مكانة مهمة في الساحة البنكية الجزائرية، وبالتالي أصبحا منافسا قويا للبنوك التقليدية، كما أن نجاح هذه التجربة في الجزائر رغم احتشامها، دفع بالسلطات النقدية إلى إدخال تعديلات هامة على النظام البنكي بهدف السماح للبنوك التقليدية العامة والخاصة بإمكانية فتح شبابيك متخصصة في تقديم منتجات إسلامية، لكن شرط الالتزام والتقيد بكافة الشروط والمعايير المطلوبة لما يمكن أن تخلفه هذه العملية من آثار مختلفة على الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: بنوك إسلامية، تمويل إسلامي، نظام بنكي جزائري ، بنوك تقليدية.

Résumé

L'étude vise à présenter la banque islamique en tant qu'outil de la finance islamique, ce qui a été mis en évidence par le rôle important que joue la banque islamique sur l'économie.

L'étude a conclu que l'expérience de l'Algérie en matière d'activité bancaire islamique se résumait à l'adoption de deux banques islamiques, à savoir la Banque algérienne Al Baraka et la banque algérienne Al Salam , qui occupaient une place importante dans l'arène bancaire algérienne, devenant ainsi un concurrent fort des banques conventionnelles . leurs succès modeste a poussé les autorités monétaires à apporter des modifications importantes au système bancaire dans le but de permettre aux banques conventionnelles publiques et privées d'ouvrir des fenêtres spécialisées dans la fourniture de produits islamiques, à condition d'adhérer à toutes les lois et normes requises pour les différents effets que ce processus pourrait avoir sur l'économie.

Les mots clé : **B**anques **I**slamiques, **F**inancement **I**slamique, **S**ystème **B**ancaire **A**lgérien , **B**anques **C**onventionnelles.

ـ إهـــــــداء ـ

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من رافقوني طيلة فترة الدراسة بحلوها و مرها. إلى سندي، سبب فخري و اعتزازي زوجي و عصافيري الصغار"إدريس" و " ضحى ".

إلى والـدي الكريمين أسأل الله لهما دوام الصحة و العافية، كما لا أنسى جميع إخوتي و أخواتي.

إلى عائلتي الثانية؛ والـدا زوجي و أخواته على كافة الدعم الذي قدموه لي.

نعيمة يونس

ـ إهـــــــداء ـ

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أبي الطاهرة الذي تمنيت أن يكون برفقتي في هذه اللحظات.

إلى أمي الغالية مع تمنياتي لها بدوام الصحة و العافية و أن يديمها ذخرا لي.

إلى زوجي الذي ساندني طيلة فترة دراستي و منحني الدعم للتقدم، إلى ابني قرة عيني " عبد الغفور".

إلى إخوتي و أخواتي و إلى أم زوجي و كافة إخوته.

هناء العرفي

ـ شـكر و عـرفـان ـ

نحمد الله عز و جل الذي أنار لنا طريق العلم ومنحنا القدرة والصبر و وفقنا في إنجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر و بأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة نوري سميحة التي رافقتنا طيلة إنجاز هذا العمل ولم تبخل علينا بالنصح والإرشاد.

نتوجه أيضا بجزيل شكرنا إلى كافة زملائنا بالعمل الذين راعوا ظروفنا طيلة فترة الدراسة.

لا ننسى أيضا كل من ساعدنا بكل إخلاص لإتمام هذا العمل و نخص بالذكر الآنسة يونس صبرينة وزميلي الدراسة خريف يسرى ورياحي عبد الرحيم.

ألف شكر لكل من علمنا حرفا...؛ سهّل لنا أمرا...؛ أو دعا لنا سراً.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم 2-01	الهيكل الحالي للنظام البنكي الجزائري	38
شكل رقم 2-02	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)	51
شكل رقم 2-03	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)	52
شكل رقم 2-04	تطور حجم الودائع في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)	54
شكل رقم 2-05	تطور حجم القروض في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)	56
شكل رقم 3-01	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	71
شكل رقم 3-02	تطور نشاط بنك البركة الجزائري من 2013 إلى 2018	75
شكل رقم 3-03	تطور إجمالي ودائع بنك السلام الجزائر للفترة (2011-2017)	83
شكل رقم 3-04	تطور حجم تمويل بنك السلام الجزائر للفترة(2011-2017)	85

قائمـة الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 2-01	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)	50
جدول رقم 2-02	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)	52
جدول رقم 2-03	تطور حجم الودائع في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)	54
جدول رقم 2-04	تطور حجم القروض في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)	55
جدول رقم 2-05	الفرق بين النظام 18-02 والنظام 20-02	60
جدول رقم 3-01	تطور نشاط بنك البركة الجزائري من 2013 إلى 2018	74
جدول رقم 3-02	تطور إجمالي ودائع بنك السلام الجزائر للفترة (2011 -2017)	82
جدول رقم 3-03	تطور حجم تمويل بنك السلام الجزائر للفترة (2011 -2017)	84

فـهـرس المحـتـويات

المـحـــتــوى	الصفحة
ملخص.....	(i)
الملخص باللغة الفرنسية	(ii)
إهــداء	(v)
شكر وعرفان.....	(vi)
قائمة الأشكال.....	(v)
قائمة الجداول.....	(ix)
فهرس المحتويات.....	(x)
المقدمة.....	(5-1)
الفصل الأول: المنتجات المتخصصة للتمويل الإسلامي طرح نظري	(34-7)

تمهيد	(07)
– المبحث الأول: أساسيات حول التمويل الإسلامي	(08)
– المطلب الأول: مدخل للبنوك الإسلامية.....	(08)
– المطلب الثاني: أهداف و وظائف البنوك الإسلامية.....	(11)
– المطلب الثالث: مصادر تمويل البنوك الإسلامية.....	(14)
– المبحث الثاني: منتجات التمويل الإسلامي.....	(17)
– المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي.....	(17)
– المطلب الثاني: مبادئ التمويل الإسلامي.....	(19)
– المطلب الثالث: منتجات التمويل الإسلامي.....	(21)
– المبحث الثالث: مقومات و تحديات التمويل الإسلامي.....	(25)
– المطلب الأول: مقومات التمويل الإسلامي.....	(25)
– المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي.....	(27)

– المطلب الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة تحديات التمويل الإسلامي.....	(31)
خلاصة الفصل	(34)
الفصل الثاني: واقع النظام البنكي الجزائري	**(35–65)**
تمهيد.....	(36)
– المبحث الأول: تحليل واقع النظام البنكي الجزائري.....	(37)
– المطلب الأول: هيكل الجهاز البنكي الجزائري لسنة 2020	(37)
– المطلب الثاني: التحديات التي يواجهها النظام البنكي الجزائري	(39)
– المطلب الثالث: الطرق الكلاسيكية لتحديث النظام البنكي الجزائري.....	(41)
– المبحث الثاني: تعديلات النظام البنكي الجزائري وعلاقتها بتطور الكتلة النقدية و مؤشرات الوساطة المالية.....	(46)
– المطلب الأول: أهم التعديلات التي أجريت على النظام البنكي الجزائري.....	(46)
– المطلب الثاني:اثر التعديلات على الكتلة النقدية ومقابلاتها.....	(50)
– المطلب الثالث: تطور مؤشرات الوساطة المالية في البنوك بعد التعديلات.....	(53)

– المبحث الثالث:واقع التعديلات الخاصة بالنشاط البنكي الإسلامي و أهدافها.....	(57)
– المطلب الأول: أهم التعديلات الخاصة بالنشاط البنكي الإسلامي و أهدافها.....	(57)
– المطلب الثاني: تحديات تطبيق النشاط البنكي الإسلامي والحلول المقترحة لمواجهتها.....	(61)
– المطلب الثالث: تأثير النشاط البنكي الإسلامي على التحديات التي تواجه البنوك.....	(63)
خلاصة الفصل	(65)
الفصل الثالث: تجربة الجزائر في دمج المنتجات الإسلامية ضمن نشاط البنوك التقليدية.	**(67–95)**
تمهيد.....	(68)
– المبحث الأول: بنك البركة الجزائري كأول بنك إسلامي	(69)
– المطلب الأول: عموميات حول بنك جزائري.....	(69)
– المطلب الثاني: أهداف و استراتيجيات بنك البركة الجزائري و تمويلاته.....	(72)
– المطلب الثالث: تطور نشاط بنك البركة الجزائري.....	(73)
– المبحث الثاني: بنك السلام الجزائري كثاني بنك إسلامي.....	(76)

– المطلب الأول: بنك السلام و أهم نشاطاته.....	(76)
– المطلب الثاني: خدمات بنك السلام.....	(78)
– المطلب الثالث: تطور حجم الودائع و القروض في بنك السلام.....	(81)
– المبحث الثالث: دمج البنوك التقليدية الجزائرية للمنتجات الإسلامية في نشاطها..	(86)
– المطلب الأول: دوافع و شروط تقديم منتجات التمويل الاسلامي.....	(86)
– المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن دمج المنتجات الإسلامية ضمن نشاط البنوك التقليدية.....	(88)
– المطلب الثالث: طرح البنك الوطني الجزائري لبعض المنتجات الإسلامية.....	(90)
خلاصة الفصل	(95)
خاتمة.....	(97)
قائمة المراجع.....	(101)

المـــــقدمة

أولا: مدخل للدراسة

يعتمد بقاء أي نظام مالي على مدى قدرته في إيجاد أدوات ومنتجات تمويلية تجعله قادرا على التجديد و التأقلم مع المتطلبات الجديدة التي تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، و قد استطاع نظام التمويل الإسلامي بمميزاته الفريدة عن الأنظمة الأخرى أن يفرض نفسه في الساحة الدولية بفضل القبول والنجاح الذي حققته البنوك الإسلامية في العالم ، إذ أصبحت هذه البنوك في ظل متطلبات العصر الحديث ضرورة اقتصادية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالفائدة، بل امتد الاهتمام والتطبيق في هذا الحقل لباقي المجتمعات الغربية وغير الإسلامية. وعلى الرغم من التطورات العالمية والتحديات الجمة استطاعت البنوك الإسلامية أن ترسي أسسها وتبني قاعدة راسخة في المعاملات المالية الدولية، و أصبحت البنوك الإسلامية امرأ واقعا في النظام البنكي الدولي بعد أن شقت طريقها في بيئات بنكية بعيدة في أسسها وقواعدها والياتها عن القواعد الإسلامية، واستطاعت تحقيق نجاحات ملموسة من خلال تقديمها لمجموعة من صيغ التمويل البنكية الناجحة والمتميزة والبعيدة عن قاعدة الديون والربا، فضلا عن دخولها الأسواق المالية من خلال بعض الأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد اتجهت الكثير من البنوك التقليدية في الدول الإسلامية والغربية إلى ممارسة النشاط البنكي الإسلامي، فمنها من أنشا فروعا إسلامية متخصصة، ومنها من قام بتحويل فروعه تدريجيا إلى فروع إسلامية، ومنها من اختار تحويل الأنشطة تدريجيا بدلا من تحويل الفروع، ومنها من افتتح شبابيك إسلامية في فروعه كلها أو بعضها.

إن تجربة الجزائر مع البنوك الاسلامية تعود إلى سنوات التسعينات أين سمحت السلطات النقدية في إطار التعديلات التي قامت بها على نظامها البنكي والتي كان أبرزها إصدار قانون النقد والقرض 90-10، بالسماح للقطاع الخاص و الأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية، أين اعتبرت الجزائر من الدول السباقة إلى اعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار وبعض الدول العربية الأخرى، لكن ذلك لم ينعكس على حجم هذا النوع من النشاط، حيث لم يتم سوى اعتماد بنكين إسلاميين ويتعلق الأمر بكل من بنك البركة برأس مال مختلط والذي باشر نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991،ثم تلاه بعد ذلك بسنوات طويلة إنشاء بنك جديد في هذا المجال وهو بنك السلام الجزائر الذي باشر نشاطه في أكتوبر 2008، وقد قام هذين البنكين بتقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا الأحكام الشريعة الإسلامية، في حين لم يقم بنك الجزائر باعتماد بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تم إيداعها منذ سنوات.

وهو ما جعل هذين البنكين يتعرضان لمنافسة كبيرة من طرف البنوك التقليدية التي تسيطر على أغلبية الساحة البنكية ورغم ذلك استطاعا تحقيق نتائج ايجابية سواء من حيث جذب الموارد أو تمويل المشاريع الاستثمارية في البلاد.

وقد واصلت الجزائر القيام بتعديلات مختلفة على نظامها البنكي بغية تحسين أوضاعه و تجاوز التحديات والاعتراضات التي تواجهه، والتي كان آخرها الأزمة المالية الحادة التي تمر بها البلاد جراء الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات، و هو ما اثر كثيرا على أداء النظام البنكي باعتبار أن عوائد المحروقات تمثل مصدر مهم للودائع، و كذلك وجود جزء من الكتلة النقدية يتداول خارج النظام البنكي التي قدرها الخبراء بأكثر من أربعين مليار دينار جزائري، و هو ما دفع أخيرا بالسلطات النقدية إلى التفكير في ضرورة دعم و تطوير النشاط البنكي الإسلامي كحل لخروجها من الأزمة،

أملا في امتصاص التسرب الموجود من الكتلة النقدية إضافة إلى جذب الموارد المكتنزة من طرف الأفراد الذين يرفضون التعامل مع البنوك الربوية. وقد تدعم هذا القرار من خلال القيام بتعديلات جديدة والتي كان أبرزها قانون 18-02 وتلاه قانون 20-02 الذي من خلاله تم السماح للبنوك التقليدية بفتح شبابيك مستقلة على مستوى هياكلها، مختصة في تقديم منتجات إسلامية مختلفة، وقد أعلن مؤخرا البنك الوطني الجزائري انطلاقه في تقديم منتجات إسلامية متعددة.

ثانيا: إشكالية الدراسة

وفقا لما سبق يمكن إبراز إشكالية الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيس التالي:

ما هو اثر فتح شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية خاصة في ظل الظروف الحالية؟

ويندرج ضمن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

1-هل التعديلات التي قامت بها السلطات النقدية كافية لتطير النشاط البنكي الإسلامي بالجزائر؟

2-ماهي الآليات التي من خلالها يمكن للبنوك التقليدية تقديم خدمات مالية إسلامية؟

3-إلى أي مدى ستساهم الشبابيك الإسلامية في تطوير النشاط البنكي الإسلامي بالجزائر؟

4-هل سيؤدي فتح شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية إلى آثار ايجابية أم سلبية؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

1-إن التعديلات التي قامت بها السلطات النقدية غير كافية باعتبار أن النشاط البنكي الإسلامي لدية مميزات خاصة يجب مراعاتها؛

2-توجد هناك آليات عديدة يمكن من خلالها للبنوك التقليدية تقديم خدمات مالية إسلامية؛

3-إن فتح الشبابيك الإسلامية الإسلامية في البنوك التقليدية يعتبر خطوة ايجابية نحو إنشاء بنك إسلامي كامل ومستقل؛

4-إن لفتح شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية ستكون له آثار ايجابية وأخرى سلبية على النظام البنكي الجزائري.

رابعا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في كونها تتطرق إلى أهمية البنوك الإسلامية والدور الجوهري الذي تلعبه في الاقتصاد من خلال إبراز خصائصها ووظائفها، بالإضافة إلى عرض وضعية النظام البنكي الجزائري والتحديات المختلفة التي تعترضه و أهم التعديلات ا التي قامت به السلطات النقدية عليه بهدف تجاوز هذه التحديات، بالإضافة إلى التعديلات التي أجريت بهدف تطوير النشاط البنكي الإسلامي.

وتكمن ايصا أهمية الدراسة من خلال القيام بعرض تجربة الجزائر مع البنوك الإسلامية والمتمثلة في بنك البركة وبنك السلام، و أيضا دراسة التجربة الجديدة للبنك الوطني الجزائري في طرح منتجات إسلامية على مستواه.

خامسا: أهداف الدراسة

1– التعريف بالبنوك الإسلامية كأداة للتمويل الإسلامي وإبراز أهمية الدور الذي تلعبه في الاقتصاد؛

2–عرض وضعية النظام البنكي الجزائري والتحديات المختلفة التي تواجهه، و أهم التعديلات التي أجريت عليه بهدف تطويره وتجاوز هذه التحديات؛

3–إبراز التعديلات التي أجريت على النظام البنكي الجزائري بهدف تشجيع النشاط البنكي الإسلامي؛

4–تقديم دراسة حول البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر؛

5–عرض تجربة البنك الوطني الجزائري في طرح منتجات إسلامية.

سادسا: منهج الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة وحتى تتم الإجابة على الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الإطار النظري لكل من البنوك الاسلامية و التمويل الإسلامي وخلفية العلاقة بينهما.كما تم عرض واقع النظام البنكي الجزائري وتحليل اثر التعديلات التي أجريت عليه على تطور كل من الكتلة النقدية ومقابلاتها و على مؤشرات الوساطة المالية.وأيضا تم تحليل أداء البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر وعرض التجربة الجديدة للبنك الوطني الجزائري في تقديم منتجات إسلامية.

سابعا: صعوبات الدراسة

1–نظرا لجائحة كورونا التي أصابت العام صعب علينا البحث عن المعلومات والالتقاء بالأستاذ المشرف؛

2–العائق الذي سببه الحجر الصحي لنل ومنعنا من حضور الجامعات أو القيام بالتربصات؛

3–عدم تحيين بنك الجزائر للإحصائيات التي يضعها وهو ما منعنا من الحصول على الإحصائيات الحديثة.

ثامنا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الزمنية والحدود المكانية فيما يلي:

للحدود الحدود الزمنية للدراسة في اقتصارها على الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2019. أما الحدود المكانية فاقتصرت على الجزائر.

تاسعا: الدراسة السابقة

بهدف الإحاطة ببعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة سيتم التطرق بإيجاز إلى أهدافها ، أساليبها ونتائجها والتعليق عليها، ثم عرض مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وذلك كمايلي:

1–جعفر هني مُحَمَّد، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،العدد12/2017.

هدفت هذه الدراسة إلى إشراك البنوك التقليدية الجزائرية في معاملات البنوك الإسلامية كمدخل للتحول الكلي نحو النشاط البنكي الإسلامي وذلك من خلال نوافذ للتمويل الإسلامي من اجل الوصول إلى تعبئة الموارد والمدخرات التي تقع خارج النظام البنكي التقليدي الجزائري والرفع من كفاءته.وقد تناول فيها الإطار النظري للنوافذ الإسلامية،وعرض

تجرب دولية عن التدرج في تطبيق النشاط البنكي الإسلامي من خلال نوافذ إسلامية، كما تناول إشراك البنوك التقليدية في المعاملات الإسلامية كمدخل لتطوير النشاط البنكي الإسلامي في الجزائر. وقد نتجت الدراسة إلى نجاح تجربة البنوك الإسلامية على المستوى الدولي والإقليمي كما ساهم إنشاء نوافذ إسلامية في تحولها إلى بنوك كاملة، كما نتجت الدراسة عن حداثة التجربة الإسلامية في الجزائر نتيجة تأخر عملية تحرير النظام المالي والبنكي، كما أن فتح نوافذ إسلامية في الجزائر يمكن أن يسهم في زيادة كفاءة النظام المالي والبنكي.

2-لعلا رمضاني، البرود أم الخير،تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر،مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة، مجلد01، عدد02، ديسمبر2017.

هدفت هذه الدراسة إلى دفع البنوك التقليدية إلى الأخذ بنموذج النشاط البنكي الإسلامي، باعتبارها بديل استراتيجي من البدائل التمويلية المتاحة، وذلك من خلال فتح نوافذ أو شبابيك إسلامية في شكل وحدة إدارية داخل الهيكل التنظيمي لهذه البنوك، بهدف استقطاب أكثر للموارد التمويلية المتاحة.وقد تناولت مفهوم وخصائص النوافذ الإسلامية، الفرق بين المعاملات الإسلامية والتقليدية بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن فتح نوافذ إسلامية و إشكالية تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية.و قد نتجت الدراسة على أن إقامة نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية، فكرة سديدة تساهم في نشر ثقافة النشاط البنكي الإسلامي، وعامل مهم لجذب الأفراد من خلال إقبالهم نحو هذه النوافذ استثمار مدخراتهم وتعظيم عوائدهم المالية.

3-بن إبراهيم الغالي، رصد التوجه الجديد للبنوك التقليدية في الجزائر بمحاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي،33عدد،جانفي 2018، جامعة بن عاشور ، الجلفة.

هدفت هذه الدراسة إلى رصد التوجه الجديد للبنوك التقليدية في الجزائر بمحاكاة المنتجات البنكية الإسلامية،من خلال تسليط الضوء على المنهج الذي من خلاله تقدم البنوك التقليدية الجزائرية المنتجات البنكية الإسلامية، وتتبع مواطن القصور التي تعتريها، و الأسس و المتطلبات اللازمة والضرورية لنجاحها.

وقد نتجت الدراسة على أن البنوك التقليدية في الجزائر تهدف من خلال هذا الأسلوب إلى استقطاب رؤوس أموال جديدة، والاستفادة من المزايا التي يوفرها نموذج البنوك الاسلامية في توظيف واستثمار الأموال، دون مراعاة للأهداف الشرعية.

4-دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية، دراسة تجارب دولية،مذكرة ماستير أكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أم البواقي، 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى تشجيع البنوك التجارية نحو فتح فروع ونوافذ إسلامية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، باعتبارها ابرز الأحداث التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية،وقد تناولت الإطار النظري لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية و المقرنة بينهما،و أيضا دراسة شاملة حول الفروع والنوافذ الاسلامية، بالإضافة إلى دراسة تجارب دولية في فتح النوافذ والفروع الإسلامية ، وقد نتجت الدراسة إلى نجاح التجارب الدولية المدروسة فيما لا تزال الجزائر متأخرة كثيرا في هذا المجال.

❖ ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

اغلب الدراسات التي تم الاطلاع عليها والتي لها علاقة بموضوع بحثنا، ركزت على التجارب الدولية الناجحة في فتح نوافذ أو شبابيك إسلامية على مستوى البنوك التقليدية ،كما أن الفترة التي درست فيها تجربة الجزائر في هذا المجال كانت قبل وقوع هذه الأخيرة في الأزمة الحالية، بينما ركزت دراستنا على تجربة الجزائر في دمج المنتجات الإسلامية ضمن نشاط البنوك التقليدية من خلال فتح شبابيك إسلامية على مستواها ، بعد التعديلات المختلفة التي قامت بها السلطات النقدية على النظام البنكي بهدف تشجيع النشاط البنكي الإسلامي، في الفترة التي تمر بها البلاد بأزمة مالية حرجة منذ سنة 2014 أملا في أن يكون هذا التوجه حلا لإخراجها من هذه الأزمة.

عاشرا: هيكل الدراسة

سنتطرق في هذه الدراسة إلى ثلاث فصول يعكس محتواها جوهر الموضوع وشموليته:

الفصل الأول تطرقنا فيه إلى **الطرح النظري للمنتجات المتخصصة للتمويل الإسلامي** حيث تم تقسيمه إلى ثلاث نباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب، وتم التركيز في المبحث الأول على أساسيات حول التمويل الإسلامي من حيث المفهوم ، الخصائص، الأهداف، الوظائف ومصادر التمويل للبنوك الإسلامية، أما في المبحث الثاني فقد تناولنا فيه منتجات التمويل الإسلامي من خلال التطرق إلى مفهوم التمويل الإسلامي، أهدافه،أنواعه،مبادئه،منتجاته، أما في المبحث الثالث تم التطرق إلى مقومات و تحديات التمويل الإسلامي فدرسنا مقوماته الداخلية والخارجية بالإضافة إلى التحديات التي تواجهه منها ما هو متعلق بتطبيق المنتجات الإسلامية في حد ذاتها ومنها ما هو مرتبط بظروف داخلية وأخرى خارجية وفي ختام الفصل تم اقتراح الحلول المختلفة لمواجهة هذه التحديات.

الفصل الثاني قمنا بعرض **واقع النظام البنكي الجزائري** وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب حيث في المبحث الأول قمنا بتحليل واقع النظام البنكي من خلال التطرق إلى هيكله الحالي والتحديات التي تواجهه بالإضافة إلى الطرق الكلاسيكية المتبعة في تحديثه، أما في المبحث الثاني تحدثنا فيه عن أهم التعديلات التي أجريت على النظام البنكي وتأثير هذه التعديلات على تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها بالإضافة إلى تأثيرها على مؤشرات الوساطة المالية، بينما تناولنا في المبحث الثالث واقع التعديلات الخاصة بالنشاط البنكي الإسلامي و أهدافها من خلال التطرق إلى هذه التعديلات و أهدافها والفرق بينها، ثم تطرقنا إلى التحديات التي تواجه تطبيق النشاط البنكي الإسلامي والحلول المقترحة لمواجهتها وختمنا الفصل بدراسة تأثير النشاط البنكي الإسلامي على التحديات التي تواجه البنوك.

الفصل الثالث فتم فيه **دراسة تجربة الجزائر في دمج المنتجات الإسلامية ضمن نشاط البنوك التقليدية** وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب وقد احتوى المبحث الأول على دراسة لبنك البركة كأول بنك إسلامي في الجزائر وتطرقنا فيه إلى عموميات حوله، أهدافه، استراتيجياته و تمويلاته ثم تطور نشاطه، أما المبحث الثاني قمنا فيه بدراسة بنك السلام كثاني بنك إسلامي في الجزائر من خلال التطرق إلى تقديمه، نشاطاته، خدماته ثم دراسة تطور حجم الودائع والقروض لديه وفي الأخير قمنا بدراسة دمج البنوك التقليدية للمنتجات الإسلامية في نشاطها من خلال التطرق إلى دوافع ،شروط آثار تقديم منتجات التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى عرض تجربة البنك الوطني الجزائري في طرح بعض المنتجات الإسلامية.

الفصل الأول:
المنتجات المتخصصة للتمويل الإسلامي
طرح نظري

تمهيـــــد

يحتل التمويل الإسلامي مكانة مهمة في النظام الاقتصادي، نظرا إلى روافده المتعددة و التي يشعر الفرد من خلالها بالراحة والطمأنينة والرفاهية بغض النظر عن المستوى المالي لكل فرد من افرد المجتمع، ويتجلى ذلك من حقيقة أن التمويل الإسلامي لا يقتصر على الجانب الاستثماري فقط وإنما يهتم أيضا بتحقيق التكافل الاجتماعي وهو ما يجعل منه نظاما يفوق فيه العطاء الأخذ أو الاسترباح.

والتمويل الإسلامي إطار شامل من الأنماط والمنتجات المختلفة، التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصاد يشرط الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.وهو يقوم على مبدأ تقاسم الربح والخسارة بين صاحب المال والمستفيد خلافا للتمويل الربوي الذي يقوم على الفائدة.

ورغم المزايا الايجابية للتمويل الإسلامي و التي جعلته يمتلك مقومات كثيرة احتل بفضلها مكانة مهمة في النظام الاقتصادي ، إلا انه واجهته عوائق وتحديات عديدة مرتبطة بمجالات مختلفة، مما عرقل مسيرته نحو تحقيق أهدافه المسطرة .

وللإلمام بأهم جوانب هذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: أساسيات حول التمويل الإسلامي

المبحث الثاني: منتجات التمويل الإسلامي

المبحث الثالث: مقومات التمويل الإسلامي والتحديات التي تواجهه

المبحث الأول:أساسيات حول التمويل الإسلامي

إن نظام التمويل الإسلامي القائم على مجموعة من القيم والآليات والضوابط الإسلامية التي جعلت منه نظاما متميزا عن باقي الأنظمة التمويلية الأخرى، يسعى إلى تحقيق التنمية و الرفاه للمجتمع من خلال تقديم أدوات واليات تمويلية واستثمارية تخدم الصالح العام.

المطلب الأول:مدخل للبنوك الإسلامية

تختلف البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية من حيث الأساس الشرعي العقائدي نظرا لالتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وتجنبها التعامل بالفائدة.

الفرع الأول:تعريف البنوك الإسلامية

هناك عدة تعريفات للبنك الإسلامي نذكر منها:

أولا:هو مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي،في ظل إدارة اقتصادية سليمة، باجتناب التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاءا بوصفه تعاملا محرما وباجتناب أي عمل آخر مخالف لأحكام الشريعة؛[1]

ثانيا:هو البنك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته البنكية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، ومن خلال الوكالة بنوعيها العامة والخاصة؛[2]

ثالثا:هو كيان مالي واقتصادي وجد ليتم فيه تطبيق منهج الفكر الاقتصادي الإسلامي وجعله واقعا ملموسا من خلال الاستثمار الأمثل لموارده في مشاريع استثمارية اقتصادية وإنتاجية تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية،وتسهم في تحقيق متطلبات الفكر الاقتصادي الإسلامي في التكافل الاجتماعي، التوزيع العادل للثروات وتحقيق الربح الحلال، فضلا عن نشاط الوساطة بين وحدات الفائض والعجز المالي الذي يعد جوهر عمل البنوك عموما؛[3]

كما عرف من طرف الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنه ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا؛[4]

---

[1]– ناصر خليفة عبد المولى، محمد الصيرفي، **البنوك الإسلامية**: المفهوم الإداري والمحاسبي،دط، السحاب للنشر والتوزيع، مصر ،2010، ص 49.

[2]– محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان، **النقود والمصارف**، ط1،دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص 189.

[3]– حكيم حمود فليح الساعدي، نورة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلي، **المصارف الإسلامية**: مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، ط2، دار البغدادي للكتب للطباعة للنشر والتوزيع، بغداد، 2019، ص 21.

[4]– خالدي خديجة، **البنوك الإسلامية:نشأة،تطور، أفاق**، بحث منشور ضمن دفاتر ميقاس، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر، عدد 1،2005، ص 5.

من خلال التعاريف السابقة **نستنتج** أن البنك الإسلامي هو: "مؤسسة وساطة مالية تعمل على جمع وتعبئة المدخرات بغية توظيفها في الاقتصاد بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا ممارسة كافة أنشطة التمويل والاستثمار والخدمات البنكية بطرق وأساليب تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ".

الفرع الثاني:خصائص البنوك الإسلامية

للبنوك الإسلامية عدة خصائص ومميزات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية

إن البنك الإسلامي يكتسب مشروعيته من تجسيده لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي فانه يكون ملتزما التزاما كاملا بتطبيق قاعدة الحلال والحرام في كل ما يقوم به من معاملات، والالتزام بأخلاقيات الاسلام وآدابه،
كما انه يسعى لإيجاد البديل الشرعي لكثير من المعاملات غير الشرعية، وذلك لرفع الحرج على المسلمين.[1]

ثانيا: الصفة التنموية

وذلك لمساهمته في تحقيق أهداف التنمية لاقتصادية للمجتمع من خلال السعي إلى أكبر نفع ممكن سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بحيث تقوم البنوك الإسلامية عند وضع سياستها الاستثمارية أو عند دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تقوم بتمويلها بالاشتراك مع غيرها من العملاء، بمحاولة تفضيل تلك المشاريع التي تعمل على توظيف أكبر قدر ممكن من العمالة وأيضا التي تساهم فعلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والابتعاد عن المشروعات التي تؤدي إلى تبديد موارد المجتمع في إنتاج سلع غير ضرورية. [2]

ثالثا: تميز العلاقة مع المودعين

تأخذ علاقة البنك بمودعيه شكلين: [3]

1-نموذج الوكالة: يعتبر البنك الإسلامي في هذا النموذج وكيلا عن المودع في إدارة أمواله المودعة لديه، ويكون ذلك في مقابل الحصول على أجرة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين مسبقا وبموجب عقد بينهما، وتستحق سواء تحقق الربح أم لم يتحقق؛

[1]- محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**: الأساس الفكري و الممارسات الواقعية، ط1، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراتة،ليبيا، 2010 ، ص 150 .

[2]- ناصر خليفة عبد المولى،محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 45.

[3]-لعمش أمال، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**: دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر ، 2012 ، ص7 .

2-نموذج المضاربة:يعتبر البنك الإسلامي في هذه الحالة مضاربا " رب العمل " بأموال المودعين "رب المال"، حيث يقوم باستثمار هذه الأموال وفق مجموعة من الصيغ والأساليب التي تراعي ضوابط المعاملات المالية الإسلامية، ويستحق مقابل ذلك الجزء المتفق عليه من الأرباح المتولدة عن الاستثمار على أساس المشاركة.

رابعا: التركيز على الإنتاجية مقارنة بالتركيز على الملاءة المالية للمقترض

في النظام البنكي التقليدي ما يهم البنك هو استرجاع قروضه مع الفوائد في الوقت المحدد، ولذا فان الاعتبار الغالب هو مدى قدرة المقترض على الوفاء بالدين، أما في نظام تقاسم الربح والخسارة أي النظام الإسلامي فان البنك يتلقى عائدا فقط إذا نجح المشروع وحقق ربحا، وبالتالي فان البنك الإسلامي يهتم أكثر بسلامة المشروع، أضفإلى ذلك أن التمويل في هذا الأمر يكون مرتبطا بالاقتصاد الحقيقي المنتج للثروات "سلع وخدمات" عكس ماهو سائد لدى البنوك الربوية " التقليدية "التي تقوم بتمويل أصول وهمية كالمضاربة على العقود والمشتقات. [1]

خامسا: تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار الحلال

إن من أهم أسباب إنشاء البنوك الإسلامية هو حل مشكلة المستثمرين المسلمين الرافضين للتعامل مع البنوك التقليدية، وهذا ما دفعهم لاستثمار أموالهم المجمدة بالتعاون مع البنوك الإسلامية التي تمكنت من تجميع الفائض من هذه الأموال ودفعها إلى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة.[2]

سادسا: الصفة الاجتماعية

تعتبر البنوك الإسلامية بنوكا اجتماعية تحقق التكامل الاجتماعي من خلال جمع الزكاة وإنفاقها في جوانبها الشرعية واستثمار أموال الزكاة الفائضة وتوزيع عوائدها على المستحقين كما تقوم هذه البنوك بتقديم القرض الحسن وهو مشروع خيري لغايات إنسانية كحالات الزواج والعلاج والديون، وإنشاء المشروعات الصغيرة التي تلبي الحاجات التمويلية للفقراء، وكذلك مساعدة المتعاملين في عسرهم ونشر الوعي الإسلامي الثقافي والمصرفي بإنشاء المراكز البحثية والتدريبية.[3]

سابعا: بنوك متعددة الوظائف

القيام بجميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية من تمويل وتسيير للمبادلات وجذب للودائع وتحويل للأموال، وصرف وتحصيل كل العمليات البنكية التي لم يعد المجتمع قادرا على الاستغناء عنها. [4]

---

[1]- ناصر سليمان،بوشرمة عبد الحميد، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**،مجلة الباحث، عدد 7، ص 306.

[2]- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية**:الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012، ص 46، بتصرف.

[3] - ناصر خليفة عبد المولى، محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص ص 45- 46.

[4] -ابو بكر سالم، حبيبة عامر، **الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**:بنك البركة الجزائري نموذجا، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، عدد 6، أكتوبر 2017، ص 81.

وكذا تجميع الموارد واستخدامها في الأجل المتوسط والطويل بهدف تقديم التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية المختلفة شرط ألا تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية.

ثامنا: متابعة ورقابة معاملات البنك رقابة شرعية

وجود رقابة شرعية مقومة ومصححة لما يحدث من معاملات بنكية لا تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية. [1]

المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنوك الاسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق العديد من الأهداف في مختلف المجلات من خلال القيام بوظائف وخدمات متنوعة.

الفرع الأول: أهداف البنوك الاسلامية

إن للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف نذكر منها:

أولا: تقديم بديل إسلامي عن النظام البنكي التقليدي الذي يعتمد على الفائدة [2]، وبالتالي تلبية حاجة المجتمعات الإسلامية إلى وجود جهاز بنكي يعمل طبقا لأحكام الشريعة ويقوم بحفظ أموالها واستثمارها؛

ثانيا: السعي لإيجاد المناخ المناسب لجذب رؤوس الأموال، من اجل وضع حد لمشكلة نقص حجم المدخرات، وصغر حجم التراكم الرأسمالي بغية توفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية؛[3]

ثالثا: نشر الوعي المصرفي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الإسلامية؛[4]

رابعا: تحقيق مستوى ملائم من الأرباح، يضمن للبنك الاستمرار في التقدم والنمو ومواجهة المنافسة في السوق البنكي؛[5]

خامسا: السعي لإنشاء سوق مالية إسلامية تكون بمثابة الإطار الشامل والمنظم لعمليات حشد الموارد وتوجيهها نحو فرص الاستثمار المجدية اقتصاديا واجتماعيا على مستوى العالم الإسلامي؛[6]

---

[1] – ناصر سليمان، **البنوك الإسلامية**:(تعريفها،نشأتها،مواصفاتها، وصيغها التمويلية ....)، ملتقى دولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، قسنطينة، 2005، ص 4.

[2] – محمد الأنصاري، إسماعيل حسن، سمير مصطفى متولي، **البنوك الإسلامية**،د ط، مطابع الأهرام، مصر، 1988، ص 32.

[3] – ناصر خليفة عبد المولى، محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 54.

[4] – لقمان محمد مرزوق، **البنوك الإسلامية ودورها في اقتصاديات المغرب العربي**، وقائع ندوة رقم 34، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، 1990، المغرب، ص 198.

[5] – محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**: الأساس الفكري و الممارسات الواقعية، مرجع سابق، ص 148.

[6] – ناصر خليفة عبد المولى، محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 54.

سادسا:العمل بكافة الطرق وشتى الوسائل على إنماء وتنشيط الاستثمار عن طريق الاستثمار الصريح الذي يقوم على تأسيس شركات جديدة بمختلف تخصصاتها، أو المشاركة في خطوط الإنتاج للشركات القائمة والقيام بعمليات المشاركة في تحديد وتطوير هذه الخطوط؛[1]

سابعا:تحقيق أو توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمعات، فالنظام البنكي يلعب دورا معتبرا في تسخير رؤوس الأموال اللازمة والوسائل الضرورية في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للإنسان وذلك عن طريق استقطابها وإتاحتها لفرص الاستثمار والتنمية؛[2]

ثامنا:المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع المنصف للثروة، من خلال اختيار المشاريع التي تحقق تحسنا في الدخل، أو منح القروض الحسنة، أو استخدام الزكاة والضرائب والتحويلات كوسائل إضافية لتحقيق التكافل الاجتماعي بمختلف صوره؛

تاسعا:تطوير الأدوات البنكية الإسلامية القائمة واستحداث الجديد منها، بغية حشد المزيد من الموارد وإيجاد قنوات جديدة لتوظيفها، وبشكل يغطي احتياجات الأفراد ويتوافق مع متطلبات العصر؛[3]

عاشرا:تنمية الموارد البشرية وتأهيلها لفهم وإدارة العمل البنكي الإسلام الصحيح، ومواكبة تطورات العمل البنكي.[4]

الفرع الثاني: وظائف البنوك الإسلامية

تمارس البنوك الإسلامية مجموعة من الوظائف المتكاملة بهدف تنمية المجتمع وتنشيط الاقتصاد الوطني بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن تلخيص مختلف هذه الوظائف كما يلي:

أولا: تقديم خدمات مصرفية عامة

تقدم المصارف الإسلامية معظم الخدمات المصرفية التي توفرها البنوك التجارية التقليدية، مع بعض التعديل في شكل وشروط هذه الخدمات لتنسق مع طبيعة و أهداف هذه المصارف، وابرز هذه الخدمات ما يلي: [5]

1- إصدار الشيكات؛

2-بيع وشراء العملات والتحويلات النقدية؛

3-تحصيل وخصم الكمبيالات؛

4-الاعتمادات المستندية؛

---

[1] - لقمان محمد مرزوق، مرجع سابق، ص 198.

[2]- أبو بكر سالم، حبيبة عامر، مرجع سابق، ص 82.

[3]- لقمان محمد مرزوق، مرجع سابق ص، 198 .

[4] - محمد الطاهر الهاشمي،**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**: الأساس الفكري و الممارسات الواقعية،مرجع سابق، ص 149.

[3]- محمود حسين الوادي ، حسين محمود سمحان ، سهيل احمد سمحان، مرجع سابق، من ص 204 إلى ص 207.

5–خطابات الضمان؛

6–عمليات الأوراق المالية؛

7–البطاقات الائتمانية والخدمات المصرفية الالكترونية؛

8–تأجير الخزائن الحديدية.

ثانيا: قبول الأموال وتوظيفها

يتم قبول الأموال وتوظيفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وبما بتناسب وأساليب تجميع الأموال المختلفة وتشمل مايلي:[1]

1–الحسابات الاستثمارية؛

2–حسابات التوفير الاستثماري؛

3–صكوك المقارضة المختلفة.

ثالثا: تقديم الاستشارات المالية والاقتصادية

تقوم البنوك الإسلامية بهذه المهام نظرا لكونها بيوت خيرة تضم في هياكلها الوظيفية نخبة من الخبراء في مختلف المجالات،الأمر الذي يمكنها من تقديم خدماتها الاستشارية في مجال الاستثمارات المالية،الإنتاج والتسويق، التخطيط والتنظيم،إدارة الأفراد، والتعاون الاقتصادي، وتصميم العقود المالية والقانونية المنظمة لعمليات تعبئة الموارد وتوظيفها.[2]

رابعا:تقديم خدمات الاستثمار والتمويل

يقوم المصرف الإسلامي بذاته بتمويل أنواعا مختلفة من المشاريع الاقتصادية الاستثمارية، كتأسيس الشركات والمساهمة في رؤوس أموالها، وتمويل مشاريع التشييد والبناء، والاستثمار في المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها بأسلوب الاستثمار المباشر ومختلف صيغ التمويل الإسلامي. [3]

خامسا: تقديم خدمات اجتماعية، دينية وثقافية

تقوم البنوك الإسلامية بنشاطات كثيرة نذكر منها:[4]

1– الوقوف إلى جانب المتعاملين؛

2– تقديم القرض الحسن؛

---

[1] – حكيم محمود فليح الساعدي ، نورة صادق حمادي المفرجي ، محمود حسين عبد الكريم الحلي ، مرجع سابق ، ص 82.

[2]– لقمان مُحَّد مرزوق، مرجع سابق، ص 202.

[3]– حكيم محمود فليح الساعدي، نورة صادق حمادي المفرجي، محمود حسن عبد الكريم الحلي، مرجع سابق، ص 83.

[3]– محمود عبد الكريم، احمد راشد، **الشامل في معاملات و عمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، من ص 325 إلى ص 337 .

3-إنشاء صندوق الزكاة؛

4-المساهمة في حل المشكلات الكبرى للمجتمع؛

5-إنشاء المعاهد وإصدار المجلات العلمية؛

6-عقد المؤتمرات العلمية والمشاركة فيها؛

7-مساعدة الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي و إجراء المقابلات مع العلماء والدعاة وجماهير المتعاملين.

المطلب الثالث: مصادر تمويل البنوك الإسلامية

يحتاج البنك الإسلامي كغيره من البنوك الأخرى للقيام بوظائفه إلى موارد مالية والتي تعتبر القاعدة الرئيسية التي يقوم عليها مركزه المالي، وتنقسم هذه الموارد إلى موارد ذاتية وموارد غير ذاتية.

الفرع الأول: الموارد الذاتية (الداخلية)

وهي تتكون من العناصر التالية:

أولا: رأس المال المدفوع

هو المصدر الذي تتدفق منه الموارد للمصرف، و به يتم تأسيسه و إيجاد الكيان الاعتباري له، وإعداده وتجهيزه لكي يبدأ في ممارسة نشاطه، بتوفير كافة المستلزمات الأولية اللازمة لذلك من موظفين و أثاث و معدات و أجهزة و أدوات و مطبوعات مختلفة وغيرها.[1] ويمثل رأس المال احد الركائز الأساسية التي يواجه بها البنك الإسلامي المخاطر التي قد تحدث نتيجة النشاط الاقتصادي.

ثانيا: الاحتياطات

هي عبارة عن المبالغ التي يتم تجنبها من أرباح البنك في شكل احتياطي قانوني أو احتياطات اختيارية خاصة وذلك بهدف دعم المركز المالي للمصرف، وتقوم المصارف الإسلامية بتكوين الاحتياطات المختلفة اللازمة لدعم مراكزها المالية والمحافظة على سلامة رأس مالها وعلى ثبات قيمة ودائها وموازنة أرباحها.[2]

ثالثا: الأرباح غير الموزعة (المحتجزة)

وتعد مصدرا مهما من مصادر التمويل الذاتي ، وهي جزء من حقوق الملكية التي يستمدها المصرف من ممارسة عملياته المربحة ، وتتمثل في المتبقي من أرباح السنة الماضية بعد تجنب الاحتياطات المختلفة والتوزيعات المقررة.[3]

---

[1]- محمد الطاهر الهاشمي،**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**: الأساس الفكري و الممارسات الواقعية، مرجع سابق، ص 159.

[2]- ريمون يوسف فرحات، **المصارف الإسلامية**، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004، ص 100.

[3]- حكيم محمود فليح الساعدي، نورة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلي، مرجع سابق،ص 71.

رابعا: المخصصات

وهي مبالغ تقتطع من إجمالي الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، والمخصصات لا تعتبر حق من حقوق الملكية لأنها تعتبر تكلفة لم تصرف بعد، وتوظف في مجالات أخرى لا تعود بالربح على المساهمين. [1]

الفرع الثاني: الموارد غير الذاتية (الخارجية)

وهي الأموال التي تتدفق إلى البنك الإسلامي من غير المساهمين في رأسماله، وتعتبر الودائع بمختلف أشكالها أهم مصادر التمويل غير الذاتية.

أولا: الودائع تحت الطلب (الجارية)

وهي تأخذ أشكال الحسابات الجارية حيث يودعها أصحابها دون أي فائدة ربوية، لا يكون هنالك أي قيود على السحب منها ولا يوجد تفويض صريح من مودعيها للبنك باستخدامها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة التي يمارسها البنك الإسلامي. [2]

ثانيا: الودائع لأجل(ودائع التوفير)

عبارة عن حسابات تفتح لتشجيع صغار المدخرين وجذب مدخراتهم وتنمية الوعي الادخاري والبنكي لديهم، فيجمع البنك الإسلامي هذه المدخرات ويشارك أصحابها في الربح و الخسارة،أما فيما يتعلق بحق السحب منها فهو ليس حقا مطلقا ولكنه وفق الشروط التي يضعها المصرف.

وتقوم البنوك الإسلامية بتخيير أصحاب هذه الودائع بين إيداعها بالكامل في حساب الاستثمار، حيث تشارك في الربح والخسارة وبين إيداع قسم منها في حساب الاستثمار وقسم يترك في حساب الادخار لمواجهة السحب المحتمل تبعا لحاجة المودع وبين إيداع هذه الأموال دون اخذ أرباح مع قيام البنك بضمان رد أصل المال .[3]

ثالثا: حسابات الاستثمار

هي الأموال التي يودعها أصحابها لدى البنوك الإسلامية بفرض الحصول على عائد، نتيجة قيام البنك باستثمار تلك الأموال، وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية "الغنم بالغرم". وتعد ودائع الاستثمار أهم مصدر من مصادر الأموال في البنوك الإسلامية، و تأخذ هذه الودائع صورة عقد مضاربة بين المودعين وبين البنوك الإسلامية، يقوم البنك بموجبه باستثمار هذه الأموال مقابل نسبة من الربح يحصل عليها، ويجب أن تحدد هذه النسبة مقدما في العقد، وهي حصة شائعة في الربح غير محددة بمبلغ معين ، وتعد هذه النسبة عائد العمل للبنك كمضارب في الأموال. [4]

---

[4]– ناصر خليفة عبد المولى، محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 74.

[1]– أبوبكر سالم، حبيبة عامر، مرجع سابق، ص 83.

[3]– عابد فضل الشعراوي، **المصارف الإسلامية**، ط 2، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2007، ص ص 168- 169.

[4]– محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان، مرجع سابق، ص 197.

وتنقسم ودائع الاستثمار إلى نوعين:

1- الإيداع مع التفويض: حيث يخول المودع للبنك استثمار ماله في أي من المشروعات التي يراها هذا الأخير مناسبة ويكون هذا الحساب لآجال مختلفة ولا يجوز لصاحب هذه الوديعة أن يقوم بسحبها أو سحب جزء منها قبل نهاية المدة المحددة لذلك، و يأخذ الاستثمار بهذه الوديعة حكم "المضاربة الشرعية".

2- الإيداع من دون تفويض

حيث يختار المودع مشروعا من المشاريع التي يريد أن يستثمر أمواله فيه ، وله أن يحدد المدة وفي هذا النوع من الاستثمار يستحف العميل نسبة من الأرباح في المشروع الذي اختاره فقط ويطلق على هذا النوع " المضاربة المقيدة ". [1]

رابعا: ودائع المؤسسات المالية الإسلامية

انطلاقا من مبدأ التعاون بين البنوك الإسلامية ، تقوم بعض البنوك الإسلامية و المؤسسات المالية التي لديها فائض في الأموال، بإيداع تلك الأموال في البنوك الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، أما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عائدا، أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عليها عائد.[2]

خامسا: صكوك التمويل الإسلامي

تعد احد مصادر الأموال الخارجية بالبنوك الاسلامية، وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات، وتعد تطبيق لصيغ المضاربة، حيث أن المال من طرف أصحاب الصكوك والعمل من طرف آخر، وقد تكون الصكوك مطلقة أو مقيدة، ويرجع ذلك إلى نوعية الصك وتحكم قاعدة الغنم بالغرم توزيع أرباح صكوك الاستثمار. [3]

سادسا: حسابات الموارد التكافلية

و تشمل الأموال التي يتم إيداعها في المصرف الإسلامي خدمة للتنمية الاجتماعية كالتبرعات و الإعانات والصدقات إضافة إلى تنظيم فريضة الزكاة التي يقوم البنك الإسلامي بتحصيلها من ناتج نشاطه أو من ناتج نشاط عملائه أو من خلال تقدم الأفراد بها إلى البنك.

---

[1] - فادي محمد الرفاعي، **المصارف الاسلامية**، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004، ص 102.

[2] - مبروكي الطيب، **المخصصات والاحتياطات في البنوك الاسلامبية من منظور فقهي**، بحث تكميلي مقدم لنيل شهادة الماجستير في الفقه والأصول، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2012، ص 28.

[3] - حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الاسلامية:** مدخل حديث، دار وائل، ط 1، عمان، الأردن، 2010، ص 136.

المبحث الثاني: منتجات التمويل الإسلامي

إن استمرار أي نظام بنكي أو مالي يرتكز بالدرجة الأولى على مدى قدرته في إيجاد طرق تسويقية وابتكار منتجات تجعله قادرا على مواكبة التطورات والاحتياجات التي تفرضها التغيرات الجديدة في مختلف المجالات، ولقد استطاعت البنوك الاسلامية أن تقدم صيغ ومنتجات تمويلية مختلفة تقوم على مبادئ و أحكام الشريعة الاسلامية، وتتناسب مع كافة الأنشطة التمويلية والاستثمارية، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التمويل الإسلامي، المبادئ والأسس التي يقوم عليها ومنتجات التمويل الإسلامي.

المطلب الأول : مفهوم التمويل الإسلامي

تحتل عملية التمويل أهمية بالغة في الأنظمة الاقتصادية على اختلاف أسسها، بل إن نجاعة أي نظام اقتصادي وقوته مرتبطة بخلق الأدوات التمويلية المناسبة وتوجيهيها نحو المشاريع الاستثمارية التي تساهم في دفع عجلة التنمية.

الفرع الأول: تعريف التمويل الإسلامي

هناك عدة تعريفات للتمويل الإسلامي نذكر منها:

أولا: تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها أو موكل إليه (البنك الإسلامي) إلى فرد أو شركة (العميل) ليتصرف فيها ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، وذلك لهدف تحقيق عائد مباح شرعا بموجب عقود لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛[1]

ثانيا: تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية؛[2]

ثالثا: إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية؛[3]

من خلال التعاريف السابقة **نستنتج** أن التمويل الإسلامي هو: "تقديم تمويل نقدي أو عيني للأفراد أو المؤسسات في شكل منتجات و صيغ تمويلية مختلفة تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية ".

---

[1]– أحمد شعبان محمّد علي،**البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية**، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 125.

[2]– منذر قحف،**مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**: تحليل فقهي واقتصادي، ط 3، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2004، ص 12.

[3]– عصام بوزيد، **التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: دراسة حالة بنك البركة الجزائري،مذكرة ماحستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2010، ص 12.

الفرع الثاني: أهمية التمويل الإسلامي

تتمثل أهمية التمويل الإسلامي في كونه: [1]

أولا: مستمد من الشريعة الإسلامية كمنهج متكامل للحياة، وللدور الذي تحققه مصادر التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات الفرد المسلم بما يكفل تحقيق التنمية الحقيقية للفرد و المجتمع؛

ثانيا:لا يقتصر التمويل الإسلامي على تلبية الحاجات المادية فقط بل أنه يوازن وبشكل دقيق بين الحاجات المادية والحاجات المعنوية؛

ثالثا: التمويل الإسلامي بمصادرة المختلفة يربي في الفرد المسلم صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل، ويربي فيه صفة الرقابة الذاتية والخوف من الله عز وجل أولا و أخيرا؛

رابعا:أسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع فهو يركز على الفرد من منظور مصلحة المجتمع حيث انه ينمي في الفرد المسلم شعوره بانتمائه لدينه ووطنه و مجتمعه؛

خامسا: يوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه باعتباره جزء لا يتجزأ منه.

الفرع الثالث:أنواع التمويل الإسلامي

ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع :

أولا: التمويل المالي:[2]

وفيه تتضائل سلطة رب المال بحيث يترك القرار الاداري للطرف الآخر ويتخذ قرار رب المال واحد من شكلين :

1- اختيار الطرف المادي، الذي يقدم إدارته وخبرته ويقوم باتخاذ القرارات الاستثمارية و التجارية، وتحديد الشروط العامة للعلاقة معه ومنها نوع النشاط الاستثماري ومجاله؛

2-اختيار الأصل الثابت، الذي يتم استثماره بالإضافة إلى اختيار الطرف المدير.

ثانيا: التمويل التجاري

وفيه تتوسع سلطة رب المال بحيث يتمتع بكل صفات التاجر المعروفة، وبإمكانه اتخاذ القرار الاستثماري كاملا كاختيار السلعة وتملكها وصيانتها وتخزينها وتسويقها ثم بيعها أو إيجارها للطرف الآخر.[3]

ثالثا: التمويل التكافلي والتضامني

---

[1]- خاطر سعيدة، **التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015، ص 56.

[2]- منذر قحف، مرجع سابق، ص 13.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 13.

[4]- عبد الحليم عمار غربي، **الصناعة المصرفية الإسلامية**: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، مطبوعات كاي للإشهار، أوت 2017، ص 225.

هو نوع من التمويل يشمل الوقف والزكاة.[4]

المطلب الثاني: مبادئ التمويل الإسلامي

يقوم التمويل الإسلامي على مبادئ و أسس تميزه عن غيره من الأنظمة الاقتصادية.

الفرع الأول: الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات

والتي تتمثل فيما يلي:

أولا: تحريم الربا

الربا هو الزيادة على أصل المال في صورتيه النقدي أو العيني في الأصناف الربوية المحكومة بضوابط التماثل و التقابض وعدم التأجيل، ولقد حرم الله التعامل بالربا بجميع صوره و أشكاله، وحذر من الوقوع فيه. وفي التعاملات المالية المعاصرة، يبرز مصطلح الفائدة كأوضح صور الربا المحرم شرعا، فالفائدة هي الربا ولا فرق بينهما أينما ذكرت الفائدة و بأي صورة كانت، وقد اجمع العلماء على أن الفوائد بجميع أنواعها أخذا أو عطاءا هي من الربا المشدد في تحريمه، فلا تجيزه حاجة ولا ضرورة.[1]

ثانيا: تحريم الاكتناز

المال مصدر نماء إذا أحسن استخدامه و مصدر انحراف إذا أسيء استخدامه، سواء بالإسراف والتبذير أو بتعطيله وحجبه عن التداول، لان في ذلك تعطيل له عن أداء وظيفته في الدورة الاقتصادية، فالمال لا يدر المال لوحده ، بل يجب اقترانه بالعمل والسعي الدؤوب لتثميره. [2] ولهذا حرمت الشريعة الاسلامية اكتناز الأموال وحبسها عن التداول، لما لذلك من أثار سلبية على الاقتصاد ككل.

ثالثا: توجيه المال نحو الإنفاق المشروع

يجب أن يكون التمويل في مشاريع مباحة من وجهة نظر الشرع فلا ينفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشرع الحكيم والتي تؤدي إلى فساد الفرد والمجتمع.[3]

رابعا: الالتزام بالأخلاق المالية في المعاملات

يتفق اغلب المفكرين على ضرورة ارتباط النشاط الاقتصادي بالقيم الخلقية التي دعا إليها الاسلام في المعاملات، و أنها ضمان لنجاح هذا النشاط بل هي الفرق الجوهري بين الاسلام وغيره من النظم الوضعية.[1]

---

[2]– محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الاسلامية**: 10 وقفات للتعرف على المصارف الاسلامية، محاضرة 2 ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة 7 أكتوبر، مصراتة ، ليبيا ، د ت ، ص 1 .

[2]–نفس المرجع السابق، ص 2 .

[3]– خاطر سعيدة، مرجع سابق، ص 54.

الفرع الثاني: الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم و الخراج بضمان

يمكن توضيح مضمون هاتين القاعدتين كما يلي:

أولا: الغنم بالغرم

أي أن الحق في استحقاق العائد أو الربح " الغنم "، مرتبط بقدر الاستعداد لتحمل المشقة والتكاليف " الغرم " وتقتضي هذه القاعدة تحقيق العدالة في المعاملات، فإذا أراد صاحب المال أن يغنم عائدا بتشغيل ماله فعليه أن يتحمل مخاطرة استخدامه في نشاط اقتصادي حقيقي ويستعد لقبول الخسارة " الغرم "، إذ لا غنم إلا مع توقع الغرم. [2]

ثانيا: الخراج بضمان

وتعني إن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما توله عنه من عوائد، أي أن قبول المخاطرة بضمان رأس المال، تعطي مستثمر ذاك المال الحق في الانفراد بعوائده طالما انه سيضمن رد أصل المال وجبر الخسارة أن وقعت فيه. [3]

فالالتزام بهاتين القاعدتين الفقهيتين في التمويل الإسلام يأمر لا بد منه لجعل العدالة تطفو على سطح المعاملات المالية الاسلامية من خلال اشتراك المموِّل و المموَّل في المغنم والمغرم أي في الربح والخسارة وهما النتجة الحتمية لأي مشروع .

الفرع الثالث: استمرار الملك لصاحبه

أي أن الملك في يستمر لصاحبه حتى ولو تغير شكل ملكه، فالتمويل في العادة يكون ملا نقديا ثم نشتري به الاستثمارات والعقارات اللازمة لبدا المشروع، بمعنى أن المال في العمليات الاستثمارية هو ملك لصاحبه الأصلي، فصاحب المال يستحق الربح نتيجة لماله. [4]

الفرع الرابع: ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد

أن التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد ، أي أن التمويل لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط ، و إنما على أساس مشروع استثماري معين ، تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة وقبل كل من المموِّل و المستفيد " طرفا العملية " بهذه الدراسة و أقدما على إنشاء العلاقة التمويلية بينهما . [5]

---

[4]– لقيطي لخضر، عبيد محمد، علي عباس محمد، **مبادئ التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات**: الأزمة المالية العالمية نموذجا ، الملتقى الوطني الأول حول النظام المالي و إشكالية تمويل الاقتصاديات النامية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 4 و 5 فيفري، 2019، ص 8.

[2]– محمد الطاهر الهاشمي ،**المصارف الاسلامية**: 10 وقفات للتعرف على المصارف الاسلامية ، مرجع سابق، ص ص 2 3.

[3]– نفس المرجع السابق، ص 3.

[4]– عصام بوزيد، مرجع سابق، ص 20.

[5]– نفس المرجع السابق، ص20.

المطلب الثالث :منتجات التمويل الإسلامي خصائص وأنواع

أباح الاسلام استخدام طرق عديدة لاستثمار المال، سواء بتعاون المال مع المال أو بتعاون المال مع العمل، ونتج عن ذلك صيغ ومنتجات مختلفة والتي يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع.

الفرع الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار

إن صيغ التمويل القائمة على المشاركات تعمل على مبدأ تحمل البنك للخسارة والربح معا مع المستثمر، وهي تتمثل فيما يلي:

أولا :المشاركة(شركة مساهمة)

وهي اشتراك بين طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على تقسيم الربح، أما الخسارة فتكون حسب نسبة المشاركة في رأس المال، ومنه تعتبر المشاركة أحد أنواع شركة المساهمة، وكذلك فإن المشاركين فيها يساهمون في آن واحد في رأس المال والعمل أو الإدارة، حيث يتدخل البنك في هذه الصيغة التمويلية بأمواله وإدارته بصفته شريكا مع الطرف أو الأطراف الأخرى.[1]

كما تعتبر المشاركة إحدى مجالات الاستثمار الهامة في الاقتصاد الإسلامي، ويمكن تطبيق هذا الأسلوب على الأنشطة التجارية والإنتاجية ذات الآجال الطويلة.[2]

وصيغة المشاركة تتميز بمجموعة من الصِفات يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

1–ترشيد استخدام رؤوس الأموال المتاحة للمجتمع وتشجيع الادخار واستثمار المدخرات؛

2–يكفل أسلوب المشاركة النهوض بالاقتصاد، حيث يساعد على تشغيل العمالة وتوفير الاحتياجات الأساسية؛

3–التمويل بالمشاركة يوزع المخاطرة على عنصرين العمل ورأس المال عكس التمويل الربوي الذي يحمل المخاطرة لرجال الأعمال.

ثانيا: المضاربة (عقد الصفقات)

هي اتفاق بين طرفين يقدم احدهما فيه المال ويبذل الآخر فيه الجهد والعمل في الاتجار به، على أن الربح إن حصل على حسب ما يشترطان من البداية بينهما من النصف والربع والثلث وغيره، والخسارة تكون على رب المال، ويكفي العامل خسارته لجهده المبذول، إذ ليس من العدل أن يخسر العامل أكثر من جهده، من غير تقصير منه أو إهمال .

---

[1]– محمد الهادي حميدات، رابح لبي،**قراءة حول تطور الخدمات البنكية الإسلامية في الجزائر**، مجلة المناجير، عدد 2، 2015، ص151.

[2]–خاطر سعدية، مرجع سابق ، ص100.

[3]– محمد محمود المكاوي،**البنوك الإسلامية**:النشأة–التمويل– التطوير،ط 1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص ص70–71.

وصورة المضاربة الحديثة في الأعمال البنكية الإسلامية، إنها عقد اشتراك بين أرباب رأس المال، وبين أهل الخبرة في الاستثمار، فيقدم رب المال ماله ويقوم المضارب بالاستثمار.[1]

ثالثا: المزارعة

تساهم هذه الصيغة التمويلية في تأمين الوسائل اللازمة للاستثمار الزراعي حيث يتم تقديم الأرض والبذور للعامل الزراعي ويتم اقتسام الإنتاج بين الطرفين.[2] وتعرف المزارعة على أنها: " عقد بين طرفين أو أكثر على استثمار واستغلال الأرض الزراعية، بحيث الطرف الأول (المالك) يقدم الأرض والبذور، والطرف الثاني يقوم بالعمل والإنتاج ، ويتم تقسم الناتج المتحصل عليه حسب النسبة المتفق عليها، وفي حالة الخسارة يخسر صاحب الأرض منفعة أرضه، ويخسر المزارع جهده وعمله".[3]

رابعا: المساقات

هي تقديم الثروة النباتية(الزرع و الأشجار المثمرة)المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم باستغلالها وتنميتها (الري والسقي والرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما .[4]

خامسا: المغارسة

هي تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طرف ثان ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينها، ويكون الشجر والإنتاج بينهما.[5]

الفرع الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية

من بين أهم صيغ التمويل الإسلامية تلك التي تقوم على التمويل عن طريق البيوع والائتمان التجاري، وهذه الصيغ تبرز لنا الفرق الثاني بين النشاط الإسلامي والنشاط ألربوي بعد الفرق الأول وهو معدل الفائدة، والذي يتمثل في كون البنك الإسلامي يقوم بشراء وسداد ثمن السلعة أي تملكها قبل بيعها –فالبائع لا يتصرف فيما لا يملك– عكس البنك ألربوي.

أولا: المرابحة

هي بيع الشخص ما اشتراه بالثمن الذي اشتراه به مع زيادة ربح معلوم.[6]

---

[1]– محمود عبد الكريم احمد راشد، مرجع سابق، ص41.

[2]– خاطر سعدية، مرجع سابق، ص107.

[3]– محمد محمود المكاوي،مرجع سابق، ص179.

[4]– عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص 225.

[5]– نفس الرجع السابق، ص225.

[6]– فخري حسين عزي، **صيغ تمويل التنمية في الاسلام**، وقائع ندوة رقم 29، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الخرطوم،السودان،1993/01/18،ص 36.

أما بالنسبة للبنك الإسلامي فالمرابحة هي قيام البنك بشراء بضاعة أو سلع وتجهيزات وسداد ثمنها وتملكها بطلب من العميل، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين يتفقان عليه، والمرابحة هي صيغة تمويل شائعة الاستخدام في التمويل قصير الأجل وتمثل أهم أنشطة البنوك الإسلامية حيث تطبقها بعض هذه البنوك بنسبة تصل إلى 90% من إجمالي تمويلاتها، وذلك نظرا لربحها المضمون من جهة ولقصر أجلها من جهة أخرى.[1]

ثانيا: السلم

هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم فهو بيع اجل بعاجل، فالأجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد اجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري .[2]

ثالثا: الإستصناع

وهو اتفاق مع عميل على بيع أو شراء أصل لم يتم إنشاؤه بعد على أن تتم صناعته أو بناؤه وفقا لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد بسعر بيع محدد سلفا، وباعتبار البنك الإسلامي بائعا فان له الاختيار في صناعة أو بناء الأصل بنفسه، أو أن يعهد بذلك لطرف آخر غير المشتري النهائي للأصل بصفته موردا أو مقاولا عن طريق إبرام عقد استصناع مواز. [3]

أما بالنسبة لمجالات التطبيق فإنه:[4]

1- يمكن استخدام عقد الإستصناع في الصناعات بما فيها صناعة المصبرات والتعليب؛

2-يمكن استخدامه أيضا في مجال المقاولة وتشييد المباني بمختلف أنواعها.

رابعا: الإجارة

هي عقد بين طرفين يتم بموجبه بيع منفعة أصل من الأصول،مقابل ثمن معلوم، ولمدة معلومةحيث يقوم مالك الأصل بتقديم الأصل إلى طرف آخر ليستفيد من خدماته مقابل اجر معلوم، فتنتقل ملكية المنفعة دون أن تنتقل ملكية الأصل.[5]

---

[1]- ناصر سليمان ، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر**: الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييميه مختصرة، مجلة الباحث، عدد 04، 2006، ص24.

[2]- صالح صالحي، عبد الحليم غربي، **دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار**، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 5-6 افريل 2009، ص 3.

[3]-شهاب احمد سعيد االعزعزي،مرجع سابق، ص 30.

[4]- عصام بوزيد، مرجع سابق، ص48.

[5]- مُحَمَّد الطاهر الهاشمي،**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**: ودورها في التنمية، مرجع سابق ، ص183.

ويمكن للبنك الإسلامي بصفته مؤجرا يحتفظ في حالة عقد الإجارة بملكيته للأصول المؤجرة، بينما ينقل حقه في استخدام الأصول أو حق الانتفاع إلى عميل ما بصفته مستأجرا، وذلك لمدة معلومة وبإيجار محدد ويتحمل البنك الإسلامي جميع الالتزامات والمخاطر المتعلقة بالأصول المؤجرة بما فيها الالتزامات بإصلاح الأضرار و التلفيات التي تحصل للأصول المؤجرة الناجمة عن الاستخدامات، أو الظروف الطبيعية، وليس عن سوء استخدام المستأجر أو إهماله. [1]

خامسا:القرض الحسن

وهو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما.[2]

وقد تم إضافة كلمة "حسن" إلى هذا النوع من القروض لكي يتم التفريق بينها وبين القروض بفوائد، ونظرا لم وجود عائد فان البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق لعدد محدود من عملائها والموظفين لديها،ويكون ذلك في حالات استثنائية، ولإغراض إنسانية واجتماعية.

الفرع الثالث: التمويل على أساس الأوراق المالية

أولا: الصكوك الإسلامية

تعرف بأنها أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة،ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم.[3]

ويعد الاستثمار بصيغة الصكوك عند الحاجة إلى سيولة ويدعم السوق إصدار صكوك إيداع ذات آجال قصيرة لأغراض الاستثمارات العامة أو المخصصة لنشاط معين أو مشروع معين، واصدر شهادات حكومية كبديل إسلامي لأذون وسندات الخزانة على أساس المشاركة في الربح والخسارة. وهذا يتيح شراء هذه الصكوك أو الشهادات عند توافر فائض السيولة وبيعها عند الحاجة. [4]

ثانيا: شهادات الاستثمار القابلة للتداوعبارة عن شهادات يصدرها البنك الإسلامي وفقا لنظام المضاربة الشرعية مقابل أموال المستثمرين، لتمويل المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل.[5]

---

[1]– شهاب احمد سعيد العزعزي، مرجع سابق، ص 30.

[2]– خاطر سعدية، مرجع سابق، ص130.

[3]– بوشلاغم نور الدين، حاكمي بوحفص، **الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لأدوات الدين في التمويل والتنمية**، ص 316، مقال متاح على الموقع: www.asjp.cerist.dz

[4]–شهاب احمد سعيد العزعزي ، مرجع سابق، ص ص 31- 32.

[5]–نفس المرجع السابق، ص 32.

ثالثا:وثائق صناديق الاستثمار

عبارة عن وثائق تصدرها صناديق الاستثمار في البنك الإسلامي مقابل أموال المستثمرين، وفقا لنظام المضاربة الشرعية. [1]

رابعا:أسهم شركات المساهمة:

وتصدرها شركات المساهمة التي ينشئها البنك الإسلامي مقابل رأس مال الشركة، وتتعدد اصدارت الأسهم وفقا لنشاط الشركة.

المبحث الثالث: مقومات وتحديات التمويل الإسلامي

إن التمويل الإسلامي يمتلك عدة مقومات ومزايا جعلته يحقق انجازات مهمة في مختلف المجالات بفضل المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية لجميع فئات المجتمع،و رغم هذا النجاح هناك الكثير من التحديات والعقبات التي واجهت مسيرته وساهمت في عرقلة البنوك الإسلامية عن تأدية أنشطتها المرتكزة على قواعد الشريعة الإسلامية. وعليه ستناول في هذا المبحث مقومات التمويل الإسلامي والتحديات التي تواجهه وكذلك الحلول المقترحة للتصدي لهذه التحديات.

المطلب الأول: مقومات التمويل الإسلامي

هناك عدة مقومات ساعدت على تطور وتوسع نشاط البنوك الإسلامية، منها ما هي داخلية و أخرى خارجية.

الفرع الأول: المقومات الداخلية

وهي مرتبطة بطبيعة وخصائص البنوك الإسلامية و يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا:التزام البنوك الإسلامية التزاما كاملا بمقاصد الشريعة الإسلامية التي قام نظامها عليها، في القول والأسلوب والتنفيذ، وفي الشكل والمضمون.[2]إذ تلتزم بتمويل الأنشطة التي تدخل في دائرة الحلال وتجنب الأنشطة الأخرى الواقعة في دائرة التحريم لما فيها من أضرار خطيرة تلحق بالمجتمع مثل أنشطة صناعة الخمور وغيرها من الأنشطة غير الشرعية، فضلا عن عدم التعامل بالفائدة أو أي نشاط ينطوي على ربا أو غش أو احتكار أو استغلال لحاجة الناس؛[3]

ثانيا:الوضوح الفكري لمهمة ووظيفة وآفاق البنك الإسلامي لدى كل العاملين في البنك،من الإدارة العليا إلى اقل مستوى تنفيذي؛[4]

---

[1]– شهاب احمد سعيد العزعزي ، مرجع سابق، ص 32.

[2]–حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة**: مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل 2، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 11،عدد 4 ،2009 ، ص 105.

[3]– افتخار محمد مناحي الرفيعي ، خميس محمد حسن، احمد ياسين عبد، مرجع سابق، ص 28.

[4]–لخديمي عبد الحميد، بخيت حسان، **قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الاسلامية في دول المغرب العربي**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، 23-24 فيفري2011، ص 08.

ثالثا: ذات كفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية وقد أثبتت الأزمة الأسيوية أن البنوك الإسلامية اقل تأثرا بالصدمات، وهذا راجع لطبيعة البنوك الإسلامية من حيث مشاركتها للمخاطر مع العملاء وعدم تحملها لوحدها مخاطر الأعمال البنكية (تقاسم المخاطر) وهو ما يجعلها اقل عرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية؛[4]

رابعا: لها القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات البنكية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخرى مناسبة لكل حالة من حالات التمويل؛[1]

خامسا: أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر البنكية وذلك لكون البنك الإسلامي يعتمد على قدرته في دراسة المشاريع المستهدفة للتمويل.[2]

الفرع الثاني: المقومات الخارجية

وتربط أساسا بما يحدث من تطورات في العالم الخارجي ونوجزها فيما يلي:

أولا: زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى المؤسسات والحكومات.؛[3]

ثانيا: انتشار فروع البنوك الإسلامية على أوسع نطاق جغرافي ممكن في منطقة عمل البنك، حتى تتاح فرصة تقديم الخدمة البنكية لكل أفراد المجتمع، وتعبئة طاقاتهم، حيث إن الانتشار الواسع يتيح للبنوك أن تدخل في النسيج الشامل للمجتمع، مما يهيئ المناخ المناسب لتحقيق التنمية؛ [4]

ثالثا: ارتفاع عدد المسلمين في العالم وبالتالي تزايد عدد الذين يرغبون في التعامل وفق الشريعة الإسلامية؛

رابعا: وجود جالية إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وخاصة في جنوب شرق اسيا وأوربا الذي تجاوز عدد المسلمين فيها 20 مليون مسلم وأصبح يمثل سوقا مربحا و واعدا للمؤسسات المالية والإقليمية الدولية؛[5]

خامسا: الضغوط التي واجهتها البنوك الإسلامية في الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية أدت إلى تطوير قوانين خاصة بالمنتجات الإسلامية في دول جنوب شرق اسيا (ماليزيا و اندونيسيا) وفي دول لا تملك بنوك إسلامية أصلا مثل(سنغافورة وتايلند)؛[6]

خامسا: إن الأزمة المالية العالمية الأخيرة وفرت فرصا للبنوك الإسلامية من اجل تعزيز مكانتها عالميا، مشيرا إلى أن تلك الأزمة دفعت إلى تزايد الاهتمام بالصناعة البنكية الإسلامية في ظل إفلاس وتهاوي البنوك التقليدية.[7]

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص 09.

[2]– عبد الله منصور، رشيدة اوبختي، **الصناعة الإسلامية في ظل تحديات العولمة**، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، 05-06 ماي 2009، الجزائر، ص 06.

[3]– لخديمي عبد الحميد، بخيت حسان، مرجع سابق ، ص09.

[4]– افتخار محمد مناحي الرفيعي ، خميس محمد حسن، احم ياسين عبد، مرجع سابق، ص 28.

[5]– عبد الله منصور، رشيدة اوبختي، مرجع سابق، ص 06.

[6]– نفس المرجع السابق، ص 06.

[7]– لخديمي عبد الحميد، بخيت حسان ، مرجع سابق، ص 09.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التمويل الإسلام

تواجه البنوك الإسلامية أثناء ممارسة نشاطها تحديات كثيرة منها ما هو متعلق بطبيعة منتجات التمويل الإسلامي ومنها ما هو متعلق بالبنية الداخلية للبنك وبعضها متعلق بالإطار الاقتصادي والسياسي الذي ينشط فيه.

الفرع الأول: التحديات التي تواجه تطبيق منتجات التمويل الإسلامي

إن كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي تحمل في طياتها العديد من المخاطر التي يمكن أن تلحق الضرر بالبنوك الإسلامية.

أولا: مخاطر المشاركة

من المخاطر المحيطة ببيئة المشاركة نجد مخاطر الأعمال العادية كالمنافسة مثلا، إضافة إلى خطر عدم الاستفادة من ميزة تنويع المحفظة الاستثمارية كذلك المخاطر الائتمانية كخطر التأخر في السداد، أو خطر عدم السداد.[1]

ثانيا: مخاطر المضاربة

إن صيغة المضاربة تقوم أساسا على عنصري الثقة و الأمانة و بالتالي فان الخطر ينشا هنا جراء عدم كفاءة رب العمل، أو عدم خبرته في إدارة المشروع و تصريف منتجاته، مما يؤدي إلى فشل المشروع فيتحمل البنك خسائر كبيرة يجب عليه تغطيتها بالكامل.

ثالثا: مخاطر الإجارة

وتنشا المخاطرة هنا عند احتمال تلف أو تقادم أو انخفاض قيمة الأصل المؤجر، أو تخلف المستأجر عن تسديد باقي أقساط الأصل أو رفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء عقد الإجارة، و بالتالي إعادته إلى البنك الذي يتوجب عليه بيعه في أقرب وقت ممكن تنفيذا لتعليمات السلطة النقدية التي تمنع من إبقاء ملكية الأصول إلا لغايات تمويلية، ونتيجة لذلك يتعرض البنك إلى مخاطر تشغيلية، ائتمانية ، سوقية و سيولة.

رابعا : مخاطر الاستصناع؛

نظرا لان الاستصناع يتضمن تصنيع السلع أو تشييد المباني أوإقامة المرافق والخدمات والمشروعات، وعليه فانه في حالة عجز الصانع عن تسليم السلع في الوقت المحدد أو عدم مطبقة السلعة للمواصفات فن البنك يتعرض إلى خطر عدم التسديد، و أيضا في حالة عجز المستصنع عن سداد الأقساط المتفق عليها أو نكوله عن العقد فان البنك سيتحمل كلفة تخزين السلعة وتسويقها وبيعها وهو ما قد يعرضه لمخاطر السوق.

[1]– بلقيس دنيا زاد عياشي، **دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من آثار الأزمات المالية**: دراسة مقارنة بين السوق المالي الإماراتي والماليزي، رسالة دكتوراء الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018، ص 66.

خامسا: مخاطر السلم؛

يعتبر السوق و التغيرات في الأسعار و خاصة انخفاض سعر السلعة من أهم مخاطر التمويل بالسلم. فقد يعجز البائع عن تسليم السلع في آجالها المحددة في العقد (مخاطر ائتمانية)، أو احتمالية عدم تطابق البضاعة المستلمة مع المواصفات المحددة مما يسبب تأخر في إيصال السلع الفعلية بعد تاريخ البيع أو تأخير التسليم. إضافة إلى عدم القدرة على توقع السعر المستقبلي للسلعة مما يعرض المصرف إلى مخاطر إعادة الاستثمار. و كذا تعثر المشتري عند الدفع (مخاطر ائتمانية)، بالإضافة إلى مخاطر ناتجة عن الكوارث الطبيعية تؤدي إلى عدم قدرة العميل على تسليم السلعة.[1]

سادسا: مخاطر المرابحة

تعتبر المرابحة محدودة المخاطر مقارنة بالصيغ الأخرى ورغم ذلك فإنها لا تخلو من الخطر الذي يكون في حالتين:[2]

1-هي النكوث عن الوعد ، فبعد طلب الزبون للسلعة ، ودفعه لمقدم المرابحة، يمكن أن يغير رأيه في العملية، في الوقت الذي يكون فيه البنك قد قام بشراء السلعة المطلوبة، و عليه سيتحمل البنك تكلفة التخزين، وما قد يصيب السلعة من تلف، أو ما يحدث من تغير في الأسعار، إلى أن يجد مشتريا آخر لهذه السلعة (مخاطر السوق)؛

2-هي أن عملية البيع في المرابحة تكون على أقساط، فإذا ما تأخر الزبون، أو ماطل في سداد تلك الأقساط، فلا يستطيع البنك أن يزيد عليه، أو يفرض غرامات ، وبالتالي يتحمل خسارة.

الفرع الثاني: التحديات الداخلية

وهي التحديات المرتبطة بسياسات البنوك الإسلامية ذاتها أثناء ممارسة نشاطها.

أولا:تحديات مرتبطة بالموارد البشرية

يعتبر العنصر البشري مهم جدا لنجاح أي مؤسسة اقتصادية إلا أن البنوك الإسلامية تعاني في هذا المجال مما يلي:

1- قلة الكوادر البشرية المؤهلة في العمل البنكي الإسلامي والتي تمكنها من تحسين مستوى إدارتها وعملياتها الفنية وبالتالي تعظيم مهاراتها في الهندسة المالية وقدرتها على منافسة البنوك التقليدية؛[3]

2- عدم وجود معايير موحدة لتعيين وتطوير العاملين في البنوك الإسلامية؛[4]

---

[1] ـ محمد شيخون، **المصارف الإسلامية:** دراسة تقويم المشروعية الدينية و الدور السياسي و الاقتصادي، دط، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص ص 123ـ124، بتصرف.

[2]- مختاري مصطفى، **مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية:** دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر العاصمة، 2009، ص 95.

[3]- لخديمي عبد الحميد، بخيت حسان، مرجع سابق، ص 11.

[4]- محمد علي العقول، **المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية**، المؤتمر الدولي الأول حول صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي، جامعة آل البيت، الأردن، 2011، ص 79.

3– عدم كفاية وفعالية البرامج التدريبية التي تطرحها المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في رفع كفاءة و أداء العاملين فيها.[1]

4– عدم وجود موظفين متخصصين و مؤهلين في الجانب المصرفي و الشرعي معا.

ثانيا: تحديات مرتبطة بالإشراف والرقابة الشرعية

تعاني منها اغلب البنوك الإسلامية وتمثل في مايلي:

1– تعدد هيئات الرقابة الشرعية وتعدد المصادر والأسانيد وعدم وجود جهة موحدة تعمل على توحيد مصادر الفتوى والتخريج الشرعي لها؛[2]

2–عدم وجود معايير موحدة لتحديد المنتجات والأدوات التمويلية.[3]

ثالثا: تحديات مرتبطة بالملاءة المالية

صغر حجم رؤوس أموال هذه البنوك مما يحد من انطلاقتها لمواكبة الصناعة البنكية المتقدمة، ويحد من قدرتها على الوفاء بحاجات المتعاملين معها وهي بذلك تعرض نفسها لمصاعب عديدة قد تؤدي إلى خروجها من السوق. [4]

رابعا: تحديات تشغيلية

تتمثل في حاجة البنوك الاسلامية إلى محفظة متنوعة من الأدوات المالية التي تتيح لها المرونة الكافية للاستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية، وهنا ظهرت الحاجة إلى ما أطلق عليه (الهندسة المالية) على وفق المنهج الإسلامي بابتكار أدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية. [5]

خامسا:ضعف التكامل المالي وغياب السوق المالي الإسلامي

يعد من بين أهم التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي على وجه العموم والبنوك الإسلامية على وجه التحديد، ويأتي ذلك من ضعف التكامل بين القنوات البنكية وقنوات السوق المالي التي تستلزم تحديث القوانين وخلق اطر شرعية وتنظيمية ملائمة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وإنشاء صناديق الاستثمار المشترك وإدارة محافظ مالية إسلامية فضلا عن إنشاء مؤسسات وساطة مالية وزيادة الإفصاح والشفافية.[6]

الفرع الثالث: التحديات الخارجية

---

[1]— محمد علي العقول، مرجع سابق، ص 79.

[2]–نهاد عبد الكريم احمد، **الصناعة المصرفية الإسلامية المفهوم والفلسفة**: التحديات التي تواجهها والآفاق المستقبلية لها، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، مجلد 51/14، 2008، ص 188.

[3]–عبد الله منصور، رشيدة اوبختي، مرجع سابق، ص 7.

[4]–عبد الله منصور، رشيدة اوبختي،مرجع سابق، ص 7.

[5]– حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، مرجع سابق، ص 108

[6]–حيدر يونس كاظم،**تحديات المصارف الاسلامية في ظل العولمة المالية**: دراسة تحليلية لواقع المصارف الإسلامية في العالم للمدة (2004-2012)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مجلد11، عدد 44، ص 100.

وهي التحديات التي تنشا من البيئة التي تنشط فيها البنوك الإسلامية، والتي تترك آثارها على مجمل نتائج أعمالها.

أولا: تحدي البنوك المركزية

يعمل البنك المركزي على ضمان فاعلية النظام البنكي وسلامته من خلال الرقابة المباشرة على كافة البنوك وفقا للتشريعات والقوانين الصادرة، و رغم أن البنوك الإسلامية لها مبادئها ومميزاتها إلا إنها تخضع للرقابة المباشرة للبنك المركزي باعتبار أنها احد مكونات النظام البنكي، ونتيجة لذلك فقد واجهتها عدة تحديات:

1- عدم مراعاة بعض البنوك المركزية لخصوصية عمل البنوك الإسلامية التي تعمل في نطاقها، بالإضافة لخضوع المؤسسات المالية الإسلامية لمعايير وضوابط لا تتفق مع طبيعة عملها على المستوى الدولي؛[1]

2- إلزام البنوك الإسلامية بالاحتفاظ بنسبة من ودائعها في شكل احتياطي إجباري لدى البنك المركزي وهو مالا يتفق مع مبادئ عملها؛

3- قيام البنوك المركزية بدور المقرض الأخير للبنوك، فالبنوك الإسلامية رغم حاجتها الماسة للتمتع بهذه الميزة التي تتوفر لغيرها، إلا أنها لا تستطيع شرعا الاستفادة من تسهيلات البنوك المركزية لأنها تقدم على أساس ربوي.[2]

ثانيا: تحديات مقررات لجنة بازل

حيث أن اتفاق بازل 2 يشكل فرصة وتحديا في آن واحد بالنسبة للصناعة المصرفية الإسلامية ذلك أن التحديات التي يطرحها أكبر بكثير من الفرص التي يحققها، وهذه المعايير ستوجد صعوبات وتحديات أمام البنوك الإسلامية وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:[3]

1- لم تراع معايير بازل 2 عند تقرير الحد الأدنى لكفاية رأس المال الطبيعية الخاصة لهذه البنوك مما يزيد من أعباء أوزان المخاطر؛

2-أن البنوك الإسلامية توجه جزء كبير من مواردها لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتي لم تحصل غالبا على تصنيف ائتماني، وبالتالي يصبح لزاما عليها احتساب وزن مخاطر لها يعادل 100% من قيمة مديونيتها بما يزيد من تكلفة التمويل الممنوحة لها، أي زيادة عبئ رفع رأس المال في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى التقليص التدريجي لوظيفة من أهم وظائفها المتمثلة في دعم أهداف التنمية الاجتماعية داخل المجتمعات التي تعمل بها.

---

[1]-لخديمي عبد الحميد، بخيت حسان، مرجع سابق، ص 10.

[2]- عبد الله منصور، رشيدة اوبختي، مرجع سابق ، ص07.

[3]-عيسى دراجي، منور أوسرير، **تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر،23-24 فيفري 2011، ص07.

ثالثا: تحديات العولمة

في ظل العولمة، وما نتج عنها من تحرير مالي، تعاني البنوك الإسلامية من ضعف قدرتها التنافسية، فهذه المؤسسات لا تملك الحرية الكاملة لمواصلة تطوير منتجات جديدة بتكلفة السوق العالمي والدخول في أسواق عالمية عالية الربحية،خاصة مع إدراج البنوك الربوية لأساليب التمويل الإسلامي في معاملاتها.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة تحديات التمويل الإسلامي

لكي تستمر مسيرة البنوك الإسلامية في التعريف بالتمويل الإسلامي بكافة منتجاته وتحقيق أهدافها وتطلعاتها عليها تخطي كافة العوائق والصعوبات التي تعترضها.

الفرع الأول: الحلول المقترحة لمواجهة تحديات تطبيق منتجات التمويل الإسلامي

هناك عدة طرق لإدارة الأخطار الناجمة عن التعامل بمنتجات التمويل الإسلامي ارتأينا إجمالها فيما يلي:[1]

أولا: إتباع سياسة التنويع

وتعني التنويع في نشاط البنك من النواحي التالية: تغطية مناطق جغرافية مختلفة،التعامل مع قطاعات اقتصادية عدة، استخدام صيغ مختلفة و تنويع العملاء...الخ.

ثانيا: إشاعة ثقافة إدارة المخاطر على مستوى البنوك الإسلامية

وذلك عن طريق توعية كل الأطراف الفاعلة في البنك بأهمية إدارة المخاطر في استمرارية البنك. ومن متطلبات هذه الإدارة نذكر: تكوين نظام معلومات فعال لإدارة المخاطر، تشكيل إدارة متخصصة في الجانب القانوني،تشكيل إدارة فنية للمخاطر.

ثالثا: تكوين مخصصات كافية لمواجهة الأخطار المحتملة

وذلك باقتطاع نسب كافية من الإرباح لتدعيم المركز المالي للبنك، ولكن يجب التفريق مابين الحصة من الربح العائدة للبنك وللمودعين.

رابعا:الضمانات و الرهون

تلجا البنوك الإسلامية البنوك الإسلامية إلى طلب الضمانات حماية لأموالها، ولكن وجود موانع شرعية يجعل استخدامها محصورا في مجالات معينة. ولهذا فهي ملزمة بحسن اختيار الضمانات من حيث قيمتها ومدى إمكانية تسييلها، بما يكفل الحفاظ على أموالها.

[1]– رقية بوحيضر،مولود لعرابة، **البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل 2**، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، قسنطينة، 2005، ص ص 06-07.

الفرع الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة التحديات الداخلية

بهدف تخطي العوائق الداخلية التي تعترض البنوك الإسلامية يجب عليها القيام بإصلاح الخلل الموجود في بنيتها الداخلية ويكون ذلك من خلال:

أولا: اعداد برامج التدريب الفعالة في اعداد الكوادر البشرية القادرة على استيعاب الفكر البنكي الإسلامي وتطبيقاته، بالاستفادة من النظريات العلمية التي توصل إليها علم الإدارة في جانب تحسين كفاءة وأداء الموارد البشرية، وتطوير فعاليتها في النشاط الاقتصادي بشكل عام والبنكي بشكل خاص؛[1]

ثانيا:توحيد المفاهيم والرؤى بتشكيل هيئة فتوى عالمية تشترك جميع البنوك الإسلامية فيها وتكون توجيهاتها ملزمة شرعيا لجميع البنوك لوضع وتوحيد المصطلحات البنكية من واقع عملي وذلك ليكون العمل البنكي متلائما مع احتياجات المرحلة المقبلة؛[2]

ثالثا: اعتماد آليات وطرق تسويقية مبتكرة في عمليات التسويق تستند إلى أسس علمية وأكاديمية تنطلق لتفتح الأبواب أمام توسيع قاعة البنوك الإسلامية وزيادة قاعدتها الجماهيرية من خلال فتح واستحداث منافذ تسويقية في أماكن مختلفة في ظل دراسات وأبحاث سوقية وتسويقية خاصة بذلك، مما ينعكس في تنمية موارد المصارف الإسلامية وفتح أفاق ربحية وتنافسية؛[3]

رابعا:تقديم خدمات بنكية جديدة ومتطورة للاستجابة لأذواق واحتياجات العملاء المتغيرة ومواجهة المنافسة الدولية وذلك بتصميم تشكيلات متنوعة ومتطورة من المنتجات والخدمات وتقديمها بسرعة وكفاءة وبتكلفة اقل لكي تنافس بها البنوك التقليدية وتثبت قدرتها على البقاء والتكيف المتواصل مع مستجدات العمل المصرفي؛[4]

خامسا: محاولة الاندماج التكامل بين المصارف الإسلامية الأخرى و حتى مع التقليدية الراغبة في القيام بأعمال وفقا للشريعة الإسلامية باعتباره أصبح ضرورة لابد منها، خاصة مع ظهور العولمة و ما بصحبها من تحرير للمعاملات المالية المصرفية، حيث يحقق الاندماج مجمعة من المزايا منها زيادة القدرة التنافسية، تحقيق وفورات الحجم الكبير، القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد الإسلامية، و "التوسع في استخدام البحث العلمي و التطوير التكنولوجي لتوفير المعلومات و الخدمات المصرفية بالوسائل الالكترونية"؛[5]

سادسا:إقامة سوق مالي إسلامي يكون الرافد الأساسي بالاتساق مع المصارف الإسلامية في خلق نوافذ تمويلية واستثمارات مالية على قدر كبير من الكفاءة.[6]

---

[1]- محمد المعقول، مرجع سابق، ص 80.

[2]- نهاد عبد الكريم،مرجع سابق، ص 189.

[3]-حيدر يونس كاظم، مرجع سابق، ص 104.

[4]- عبد الله منصور،رشيدة اوبختي، مرجع سابق، ص 08.

[5]- فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 423.

[6]-حيدر يونس كاظم، مرجع سابق، ص 100.

الفرع الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة التحديات الخارجية

تعتبر المعوقات الخارجية التي تعترض البنوك الإسلامية، احد الأسباب غير المباشرة لحدوث مشكلاتها الداخلية، لذلك يجب عليها إزاحتها، ويكون ذلك من خلال:

أولا: حث البنوك المركزية على مراعاة خصوصية وطبيعة عمل البنوك الإسلامية وأهدافها مما يستوجب مراعاة طبيعة الحسابات الاستثمارية لدى هذه البنوك وما تقتضيه من أن يكون الاحتياطي القانوني فيها اقل بكثير من نظيره في البنوك التجارية التقليدية إن لم ينعدم؛[1]

ثانيا: ضرورة تحسين كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية ضمن إطار اتفاقية (بازل 2) من خلال التركيز على أهمية إدارة المخاطر والتشجيع على التطور المستمر في قدرات هذه البنوك على تقييم المخاطر وإيجاد تجانس بين متطلبات رأس المال لديها وممارسة إدارة المخاطر الحديثة،فضلا عن إعطاء دور مهم للسلطات الرقابية بشان تفعيل هذا النظام وتحسين طرق الإفصاح المتعلقة بمخاطر رأس المال؛[2]

ثالثا: ضرورة مواكبة ثورة المعلومات ومسايرة ركب المستحدثات التكنولوجية لربط وحدات المصارف الإسلامية بشبكة اتصالات ومعلومات متطورة والعمل على إيجاد بنك معلومات يخدم هذه البنوك وذلك بهدف رفع كفاءة العمل البنكي الإسلامي، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في العمل البنكي.

[1]- حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، مرجع سابق، ص 116.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 116.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل أهم الجوانب الأساسية المتعلقة بالبنوك الإسلامية، واستنتجنا أنها مؤسسات مالية، اقتصادية، اجتماعية، تنموية، تقوم بتجميع الأموال من المودعين بأساليب مشروعة للقيام بالأنشطة والوظائف المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتبتغي من خلال ذلك تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدمها وتخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل.

ما يميز البنوك الاسلامية هو ابتعادها عن التعامل بالفائدة سواء في تقديم الخدمات أو في العمليات التمويلية والاستثمارية تطبيقا لأحكام الشريعة الإسلامية التي حرمتها، بالإضافة إلى ميزة ملكية السلعة حيث تقوم البنوك الإسلامية بشراء السلعة ودفع ثمنها أي تملكها قبل التصرف فيها.

بالإضافة إلى أن التمويل الإسلامي هو تمويل نقدي أو عيني يتم تقديمه لمختلف العملاء سواء كانوا أفراد أو مؤسسات من خلال صيغ تمويلية إسلامية منها صيغ تمويل قائمة على المشاركة وأخرى قائمة على المديونية وأخرى على الأوراق المالية كما أن الأموال التي تتعامل بها البنوك الإسلامية ذات مصادر متعددة منها الداخلية والخارجية.

كما استنتجنا انه رغم المقومات الكثيرة التي تتمتع بها البنوك الإسلامية والتي جعلتها تحقق انجازات معتبرة في مجالات مختلفة إلا أن هناك عدة معوقات وتحديات تعترض طريقها والتي ساهمت في تعطيل مسيرتها وبالتالي عليها إيجاد الحلول المناسبة لتخطي هذه التحديات.

الفصل الثاني :
واقع النظام البنكي الجزائري

تمهيد

يعتبر النظام البنكي الجزائري احد العناصر الاقتصادية الهامة باعتباره الفاعل الأساسي في تعبئة الموارد المالية وتخصيص الأموال التي يمكن إقراضها،لذلك يستوجب وجود هيكلة مناسبة له وتنظيم اقتصادي ملائم يسمح للبنك بالحرية واستقلالية القرار مما يؤدي إلى أداء مهني عالي للنظام البنكي.

و في إطار سعي الجزائر لتطوير نظامها البنكي مواكبة للتغيرات العالمية، قامت بإدخال عدة تعديلات عليه ولعل أبرزها كان إصدار قانون النقد والقرض 90-10 الذي ادخل عدة تغييرات على السياسة النقدية، غير انه رغم أهمية هذا القانون كانت له عدة ثغرات و هفوات مما استوجب تعديله كلما دعت الحاجة تماشيا مع المستجدات التي تحدث على مستوى الاقتصاد.

ونظرا للازمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد جراء انهيار أسعار البترول منذ سنة 2014 باعتبار أن عوائد المحروقات تمثل أهم الودائع بالإضافة إلى وجود كتلة نقدية كبيرة تتداول خارج النظام البنكي، سعت السلطات النقدية لإيجاد الحلول المناسبة والتي كان احدها التوجه نحو تشجيع التمويل البنكي الإسلامي وذلك إدخال تعديلات جديدة على قانون النقد والقرض.

وللإلمام بأهم جوانب هذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

البحث الأول: تحليل واقع النظام البنكي الجزائري

المبحث الثاني: تعديلات النظام البنكي الجزائري وعلاقتها بتطور الكتلة النقدية ومؤشرات الوساطة المالية

المبحث الرابع: واقع التعديلات الخاصة بالنشاط البنكي الإسلامي وأهدافها

المبحث الأول: تحليل واقع النظام البنكي الجزائري

يتشكل النظام البنكي الجزائري معظمه من البنوك العمومية،حيث تسيطر وتحتكر على جل عمليات الوساطة البنكية،هذا وتعمل إلى جانبها البنوك الخاصة التي تم الترخيص لها بمزاولة نشاطها في ظل التعديلات التي شهدتها المنظومة البنكية، بما فيه البنوك الإسلامية التي تعد محدودة على مستوى النظام ككل.

المطلب الأول: هيكل الجهاز البنكي الجزائري لسنة 2020

يعتبر النظام البنكي الفاعل الأساسي في تعبئة الموارد المالية وتخصيص الأموال التي يمكن إقراضها،لذلك يستوجب وجود هيكلة مناسبة وتنظيم اقتصادي ملائم تسمح بان يتمتع البنك بحرية الحركة واستقلالية القرار مما يؤدي إلى أداء مهني عالي للنظام البنكي.

الفرع الأول: لمحة عامة حول تطور النظام البنكي الجزائري

مر تطور النظام البنكي في الجزائر بعدة مراحل اتسمت كل مرحلة منها بخصائص معينة والتي يمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية:[1]

أولا: بعد الاستقلال السياسي ورثت الجزائر جهازا بنكيا متنوعا قائما على أساس نظام ليبرالي يخدم المصالح الفرنسية، هذا ما جعل السلطات العمومية الجزائرية تهتم بإنشاء جهاز بنكي يوافق نموذج التنمية الاقتصادية ويضمن تمويله؛

ثانيا: كذلك تم تعديل النصوص التشريعية والتنظيمية محاولة بذلك إصلاح المنظومة البنكية حيث تم إصدار القانون 86-12 بتاريخ 1986/08/19 والخاص بنظام البنوك وشروط الإقراض، حيث أصبح الجهاز البنكي يتكون من البنك المركزي إضافة إلى مؤسسات القرض المختصة، أما على مستوى توزيع القروض وجمع الموارد فان هذه الوظائف تؤدى في ظل الاحترام الكامل للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للقرض الذي يندرج في ايطار المخطط الوطني للتنمية،وإعطاء البنوك حق الاطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض وحق متابعتها؛

ثالثا: يليه صدور القانون 88-06 المؤرخ في 1988/01/12 الذي نادي باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل، بحيث توجه الاهتمام نحو تحقيق المردودية المالية للمشاريع الاستثمارية؛

رابعا: تواصلت التعديلات المالية حيث تجسدت في منح البنوك استقلاليتها المالية سنة 1989 بهدف زيادة فعالية نشاطها ورفع مردوديتها؛

خامسا: استكمالا للتعديلات تم إصدار القانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 تم إدخال تغييرات جذرية في تنظيم النشاط البنكي ومقاييس تصحيح الوضعية المالية للبنوك، هذا ما سيتم توضيحه تفصيلا في المبحث الموالي.

---

[1]- مليكة زغيب، حياة نجار، النظام البنكي الجزائري: **تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات، د ت ، جامعة سكيكدة، جامعة حيجل، الجزائر، ص ص 398 399.

الفرع الثاني: الهيكل الحالي للنظام البنكي الجزائري

يتكون الجهاز البنكي الجزائري الحالي من ثلاث قطاعات رئيسية، هي البنوك والمؤسسات المالية بشقيها العام والخاص، بالإضافة إلى مكاتب التمثيل،حيث يضم 29 بنكا ومؤسسة مالية ويقف على رأسه البنك المركزي الجزائري، والشكل الموالي يبن الهيكل الحالي النظام البنكي الجزائري.

الشكل (2-01): الهيكل الحالي للنظام البنكي الجزائري

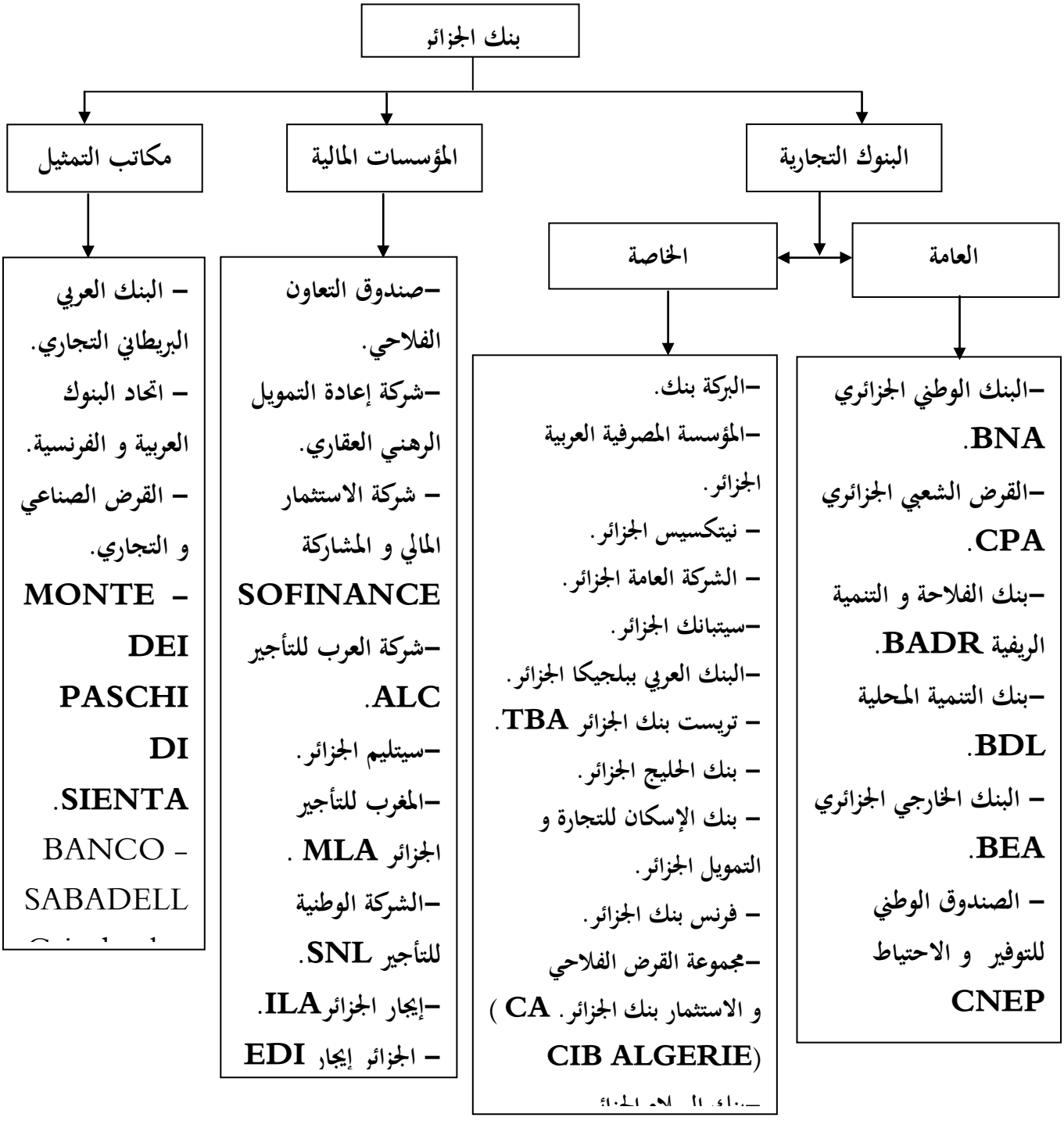

المصـــدر: موقـــع بنـــك الجزائـــر www.bank-of algeria.dz/htm/etablissements

المطلب الثاني: التحديات التي يواجهها النظام البنكي الجزائر

يواجه النظام البنكي الجزائري صعوبات وتحديات تجعل منه يفتقد المهنية والفعالية التجارية وغياب المنافسة والديناميكية ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى داخلية و أخرى خارجية خاصة بالمحيط الدولي.

الفرع الأول: التحديات الداخلية

هناك تحديات داخلية تعترض تطور النظام البنكي الجزائري وهي مرتبطة بطبيعته وخصوصيته ويتمثل اهمها في مايلي:[1]

اولا: صغر حجم البنوك

على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلاأنها لاتزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية و الأجنبية، حيث أن الاتجاه السائد الآن هو اندماج البنوك فيما بينها من أجل تقوية مكانتها و تعزيز كفاءتها؛

ثانيا: ارتفاع درجة التركيز

يتمثل ارتفاع درجة التركز في استحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية، حيث تمتلك البنوك التجارية العمومية أكثر من 95%من إجمالي الأصول، الأمر الذي يحد من المنافسة، لأنه في مثل هذه الحالات، يكون لممارسات بعض البنوك انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى وتطوير الصناعة البنكية، مما يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق؛

ثالثا:تخصص النشاط البنكي

لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر و المرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة إلى خلق نوع من التخصص في النشاط البنكي وهذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط البنكي و ما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق البنكي، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية و تسيير الأخطار المترتبة عنها؛

رابعا: طبيعة الملكية

يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي، تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك. وقد أثر وجود الملكية و السيطرة في الهيكل المالي للمصارف على استراتيجيات وعمليات المؤسسات البنكية بشكل كبير. وعلى الرغم من سياسة تخفيف قيود الدخول إلى القطاع المالي و المصرفي، إلا أن القطاع العمومي مازال يمتلك حصة الأسد في الجهاز المصرفي، حيث تمتلك السلطات العمومية 8 بنوك وهي الأكبر حجما؛

[1] مليكة زغيب، حياة نجار، مرجع سابق، ص ص 402 403.

خامسا: ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات

تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة والمعتمد على الأسلوب اليدوي غالبا في فحص و معالجة أدوات الدين، والقرض من خلال سجل المقاصة، ويزداد الأمر حدة إذا تعلق بإجراء مقاصة بين غرفها المتباعدة مكانيا مما يؤدي إلى عرقلتها لفترة قد تطول وانعكاس ذلك سلبا على المتعاملين مع البنوك بسبب بقاء الشيكات دون مقاصة لفترة من الزمن؛

سادسا: القروض المتعثرة

أدت ممارسات الإقراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض البنوك، وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة غير المواتية، الشيء الذي حد من مقدرة البنوك على آداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها وزيادة تكلفة عملياتها؛

سادسا: ضيق السوق النقدي الأولي و الثانوي

يحتاج الجهاز البنكي إلى وجود سوق نقدية منظمة و متطورة لما لها من أهمية بالغة لايمكن تجاهلها، حيث يتم من خلاله اتأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وتتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد. وتقاس درجة نمو السوق النقدي بعدة مؤشرات لعل أهمها الحجم الكلي للودائع، تطور الحجم الكلي للقروض، تعدد و تنوع الأصول النقدية و المالية، تعدد و تنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع، والقيام بعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة. في حين يعتبر السوق المالي سوق الإدخار شبه السائل والائتمان طويل الأجل.

الفرع الثاني: تحديات المحيط الدولي

إن التغيرات السريعة التي تنشئ في المحيط الدولي تؤثر على تطور النظام البنكي الجزائري وتشكل تحدي بالنسبة له وتتمثل هذه التغيرات فيما يلي:

اولا: ارتفاع درجة المخاطرة:

ويرجع السبب في ذلك الى العوامل التالية: [1]

1-زيادة الضغوط التنافسية التي شجعت على الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق؛

2-اتساع نشاط البنوك تعرضها لمخاطر أزمات السيولة بالاضافة للتضخم وتقلبات الأسعار؛

[1] -رحال عادل، **تحديث المنظومة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014، ص 132.

3-إنفتاح الاسواق المحلية و التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال ادى الى تغيرات هيكلية في الاسواق البنكية والمالية في الفترة الاخيرة.

وقد تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك ومن بينها البنوك الجزائرية لتضم العديد من ألانواع التي لم تكن معروفة من قبل، حيث ظهرت المخاطر التشريعية ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر سعر الصرف، مما يتطلب من البنوك استخدام التكنولوجيا والأساليب الحديثة لإدارة هذه المخاطر والتنبؤ بها.

ثانيا: الأزمات العالمية المستوردة

مثلما حدث في أزمة الرهن العقاري لسنة 2008،و كيف أثر بشكل كبير على الودائع العمومية لدى الجهاز المصرفي؛

ثالثا: توحيد القوانين الدولية فيما يخص النشاط والآليات الاحترازية

وهو ما يفرضه صندوق النقد الدولي ولجنة بازل، بما يفوق قدرات البنوك الجزائرية على الاستجابة الآلية لهذه النظم و القوانين؛

رابعا: الحجم الكبير الناتج عن الاستحواد و الاندماج

مايضعف نشاط البنوك الصغيرة مثل الجزائرية.

المطلب الثالث: الطرق الكلاسيكية لتحديث النظام البنكي الجزائري

يمر النظام البنكي الجزائري بتغيرات جذرية في مختلف الميادين لمواكبة التغيرات الكثيرة التي تحدث على مستوى الاقتصاد الجزائري، وبالتالي أصبح تحديث النظام البنكي من طرف السلطات العمومية ضرورة لابد منها.

الفرع الأول: دوافع التحديث

هناك العديد من الدوافع و الأسباب التي تجعل تحديث النظام البنكي أمرا إلزاميا وبالغ الأهمية وتتجلى ابرز هذه الدوافع فيما يلي:

أولا: فقدان الاحترافية[1]

تفتقد البنوك الجزائرية إلى الاحترافية اللازمة، فهذه البنوك تخضع بشكل دائم للسلطات العمومية في اتخاذ قراراتها على منح القروض للمؤسسات العمومية، وبالتالي مازالت بعيدة عن الحرية الاقتصادية ومتطلبات اقتصاد السوق.

وما يبرر عدم احترافية النظام البنكي مايلي:

1-التمييز في منح القروض وعدم تقديم كافة القروض مثل ما حدث عندما قامت السلطات العمومية بمنع منح القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء السيارات، وهذا ما ترك آثارا سلبية على مستوى الشركات التي تتاجر بالسيارات وكذا على مستوى الأفراد؛

[1]- عبد الرزاق عبد السلام، **النظام المصرفي الجزائري والية تحديثه في ظل العولمة**، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد 06، جامعة المدية الجزائر، ماي 2012، ص 239

2–الآجال الطويلة للرد على طلبات التمويل و الإجراءات الغير واضحة والمعقدة؛

3–استناد القرارات لمعايير مرتبطة بالضمانات قبل أي اعتبار آخر؛

4–صعوبة الوصول إلى القروض البنكية وكذا البيروقراطية والتسيير المركزي؛

5–الإفراط في حجم القروض الممنوحة على شكل مسحوبات على المكشوف للمؤسسة العمومية، التي تتمتع بوضعية مالية تسمح لها بالحصول على القروض على الرغم من إجراءات التطهير التي اتخذتها السلطات العمومية؛

6–غياب عمليات الخصم في بعض المصارف.

ثانيا: عدم فعالية المنظومة البنكية [1]

يمكن تحليل نجاعة المنظومة البنكية بالنسبة للوساطة المالية على مستويين:

1– عدم الفعالية المالية

تقاس فعالية منظومة الوساطة المالية بكلفة إنتاج الخدمات والمعلومات التي تقدمها البنوك الجزائرية ذات تكلفة مرتفعة للأسباب التالية:

- ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة؛
- قلة استعمال أجهزة الإعلام الآلي بالمقابل الاستعمال المفرط للموارد البشرية لمعالجة العمليات التجارية؛
- ضعف أنظمة الإعلام الآلي والتي تعتبر من اكبر النقاط السلبية في المنظومة المصرفية؛
- اكتظاظ استقبال الزبائن والعجز الكبير في مراقبة وتدقيق الحسابات الداخلية؛

2– عدم الفعالية الاقتصادية

تعتبر منظومة الوساطة المالية فعالة إذا قامت بتسيير جيد لنظام الدفع، وخصصت الموارد تخصيصا جيدا ويقصد بتخصيص الموارد العملية التي بموجبها يتم توزيع الأموال المتاحة للبنك على بنود الاستخدام المختلفة، وبطريقة تضمن الملائمة بين الاحتياج من السيولة وتحقيق الربحية والعائد. وتعود أسباب ضعف الأموال إلى مايلي:

- عدم وجود إستراتيجية واضحة لتشجيع الادخار من قبل البنوك؛
- إن المنظومة البنكية تفتقد إلى موارد فورية وكذلك موارد في آجال محددة؛
- نقص ثقة الجمهور في البنوك، خاصة في ضمان ودائعهم في حالة إفلاس أو سحب الاعتماد من البنك(حالة بنك الخليفة خير مثال)؛
- البيروقراطية والصعوبة في فتح الحسابات الجارية والتجارية؛
- لا يوجد سعر فائدة قابل للتفاوض على المبلغ المودع؛

[1] – عبد الرزاق عبد السلام، مرجع سابق ، ص ص 239- 240.

- ضعف كبير في الهياكل والوكالات البنكية خارج المدن الكبرى.

3-انحرافات المنظومة البنكية[1]

لا تمارس البنوك صلاحياتها الأساسية في اتخاذ القرار فيما يتعلق بمنح القروض، ويبقى القطاع العمومي لا يبالي بمستوى القروض وبتكاليفها بحيث أن الأحكام التي تضمنتها القوانين الصادرة خلال الثمانينات، ولا النصوص الصادرة خلال العشرية، استطاعت المساس بالحق الذي يعتبر غير قابل للتقادم، وهو حق الحصول على القروض المالية في جميع الحالات، ونوجز بعض هذه الانحرافات فيما يلي:

- عجز التاطير المؤسساتي؛
- عجز التاطير البشري، حيث كانت نسبة الجامعيين في البنوك العمومية سنة 1996 لا يتجاوز نسبتهم 16 % من عدد المستخدمين؛
- ضعف الرقابة، فقدان الاحترافية ونقص الصرامة في الإجراءات التي تنظم عمليات القرض، تعتبر مصدرا للسلوكيات الجانحة والتصرفات المنحرفة والتعسفات في استعمال الوظيفة مما أدى إلى ضعف الرقابة على نشاط البنوك التجارية.

الفرع الثاني: آليات تحديث النظام البنكي الجزائري

إن تحديث وتطوير المنظومة البنكية الجزائرية يكون بإتباع عدة سياسات واستراتيجيات تشمل جميع النواحي، سواء الإدارية، التنظيمية،الوظيفية، البشرية والقانونية.

أولا: التعديلات كآلية للتحديث

إن التركيز على التعديلات البنكية و المؤسسات المالية يجب أن يهدف إلى تحسين فعالية و مردودية و تنافسية هذه المؤسسات وذلك على النحو التالي:

1- تكييف الاطار التنظيمي و التشريعي الذي يحكم النشاط البنكي؛

2- مواصلة تحديث منظومة الدفع، لا سيما تعميم أدوات التحديث للدفع الالكترونية على العملاء بهدف التقليل من المعاملات النقدية؛

3- استخدام الوسائل اللازمة لادماج مالي واسع النطاق من أجل تشجيع الادخار و تخفيف السيولة المتداولة خارج الدائرة البنكية وتوجيهها نحو الأنشطة المصرفية؛

4- دعم المؤسسات البنكية من اجل تشجيع الابتكار المالي، وتوزيع المنتجات المالية المبتكرة، بما في ذلك طرح أوراق مالية في السوق في اطار التمويل البديل مثلا للصكوك و تطوير شبكة الدفع الاليكتروني؛

[1] – كمال رزيق، عبد الحليم فضلي، **تحديث النظام المصرفي الجزائري**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية: الواقع وتحديات المتقبل، جامعة سعد دحلب البليدة، د ت، ص375.

5- تحسين طرق وآليات تحصيل القروض تحت سلطة مراقبة بنك الجزائر؛

6- تعزيز أنظمة المعلومات الخاصة بالبنوك قصد السماح لها برفع مستوى الرقابة على عملياتها ليكون بمستوى المعايير الدولية المعمولبها؛

7- تقليص آجال دراسة ملفات القرض بفضل الامركزية المتزايدة لاتخاذ القرار وتفعيل سوق القرض؛

8- تعزيز عرض المنتجات البنكية المكيفة مع احتياجات وطلبات العملاء بمافيها الائتمان الايجاري و المنتجات المالية الاسلامية.

ثانيا: تحديث الخدمات البنكية [1]

وتتمثل في الرفع من مستوى الخدمات البنكية وتجديدها بتطبيق تقنيات حديثة مسايرة للتوجهات العالمية في تسيير البنوك، فعملية انقاذ البنوك التجارية العمومية، يتطلب التحديث والارتقاء إلى المستويات العالمية في المردودية والكفاءة، وعلى البنوك تحسين ادائها في العمليات البنكية الاساسية وفي الخدمات الجديدة لان الخطوات القادمة لاصلاح النظام البنكي يستعين بشكل خاص بتحديث الخدمات البنكية وانظمة الدفع وفي الرفع من مستوى الادارة في البنوك، ويكون تحديث الخدمات البنكية من خلال:

1- تقدير وزيادة المنتجات والخدمات البنكية لتحقيق واشباع حاجيات الافراد؛

2- ترقية المؤسسات القرضية في تمويل الاستثمارات وتشجيع الصادرات؛

3- تحسين نوعية الخدمات المالية وتطوير وسائل الدفع بشكل سريع لتسهيل الدفع والسحب ونقل المعلومات والمعطيات بطريقة سريعة وامنة.

ثالثا: التحول نحو النشاط الشامل للبنوك

البنوك الشاملة تجمع بين الوظائف التقليدية لبنوك الودائع،كما أنها تقوم بأعمال الوساطة الاستثمارية، فضلا عن أعمال التأمين، مستغلة في ذلك توزيع المخاطر على أكبر عدد من العملاء وتنويع كامل للأعمال و الوظائف، حيث أنها أضافت إلى أعماله المشتقات المالية والعقود المستقبلية وكافة الأدوات المستحدثة في الاستثمار وإدارة المخاطر المالية.

رابعا: تفعيل السياسة التسويقية

بحيث يتوجب على البنوك الجزائرية بان تتبع إستراتيجية تسويقية موجهة بالعميل بدلا من أن تكون موجهة بالمنتج حيث إن مجرد توفير اكبر عدد ممكن من الخدمات البنكية، وبتشكيلات واسعة لا بكفي لوحده، لان الاتجاه الحديث في التسويق البنكي يضع العميل في قلب اهتمامات إدارة التسويق البنكي و بجعله نقطة الارتكاز في الجهد البنكي، و بالتأكيد على تحقيق التوازن بين أهداف العميل و أهداف البنك، وبهذا انه يتوجب على البنوك الجزائرية مراجعة

[1] -كمال رزيق، عبد الحليم فضيلي، مرجع سابق، ص 378.

إستراتيجيتها التسويقية الخاصة بكيفية إنتاج الخدمة البنكية، وتسعيرها بشكل منافس، وتوزيعها للقطاعات المستهدفة من العملاء بشكل ملائم.[1]

خامسا: مواكبة المعايير الدولية

إن البنوك الجزائرية مطالبة بمراعاة هذه القواعد في سياق سعيها إلى تنويع خدماتها و الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة في السوق البنكية، ومن أهم المجالات التي ينبغي مواكبتها مايلي:

1- الاهتمام بإدارة المخاطر:

في ضوء ماتشهده السوق البنكية من تطورات كبيرة نتيجة انفتاحها على القطاع الخاص الوطني و الأجنبي، أصبح النشاط البنكي يرتكز في مضمونه على إدارة المخاطر، وعلى هذا الأساس تم إجراء تعديلات هامة في قانون النقد والقرض لتفعيل دور بنك الجزائر و هياكلها المختلفة في مواجهة المخاطر و إدارتها.

2- وضع آلية للإنذار المبكر بالبنوك:

مع تعاظم الاهتمام بموضوع سلامة النظام المالي والبنكي ومع التوجهات القوية لتدعيمها من طرف المؤسسات الدولية و في مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين و لجنة الرقابةالبنكية، فإن هناك حاجة ماسة لوضع آلية للتنبؤ المبكر بالأزمات البنكية بالبنوك الجزائرية، وذلك للعمل على زيادة قدرة البنوك على الاستخدام الكفء لمواردها ومواجهة المخاطر التي قد تواجهها.

سادسا:التوجه نحو خصخصة البنوك

من نتائج العولمة على النظام البنكي، نجد خصخصة البنوك، و التي ترتبط عموما بظاهرة الخصخصة بشكل عام، و التي تتلخص دوافعها في مواجهة التحديات التي تواجه النشاط البنكي في ظل المتغيرات البنكية العالمية، والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية في إطار منظمة التجارة العالمية، التي و وقعت عليها أكثر من 100 دولة في سنة 2000.

سابعا: الإهتمام بالعنصر البشري

إن مشكلة النظام البنكي الجزائري عموما هي نقص تأهيل العنصر البشري، حيث إن نجاح استراتيجيات التحديث والتطوير مرهون بتوفر إطارات بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات بنكية حديثة وبالتالي يجب: [2]

1- توظيف العناصر المختصة في المجال البنكي؛

2-تلقي العاملين بالبنوك برامج تدريبية لمواكبة تكنولوجيا الاتصالات والحاسوب باعتباره عنصرا هاما في العمل البنكي؛

[1] - عبد الرزاق عيد السلام، مرجع سابق، ص 243.

[1] - رحال عادل، مرجع سابق، ص 132.

3-تطوير المنتجات البنكية لكسب عملاء جدد مع التحرر من القيود الروتينية التي تعوق سير العمل البنكي؛

4-التوسع في البعثات التدريبية الخارجية للموظفين قصد استيعابهم لتطبيقات التكنولوجيا والتقنيات الحديثة المستخدمة في البنوك و كيفية تطبيقها في الجزائر، إذ أن بعض المصارف في العالم تقوم بتخصيص نسبة من الأرباح لاستثمارها في الموارد البشرية باعتبارها استثمارا للمستقبل؛

5-تطبيق نظام تحفيزي من خلال مطابقة العلاوات مع الجهود الفردية والترقية حسب التكوين.

ثامنا: مواكبة التطورات التكنولوجية

ما يميز العمل البنكي في عصر العولمة هو تعاظم دور التكنولوجيا البنكية، و العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات البنكية و ابتكار تطبيقات جديدة للخدمة البنكية تتسم بالكفاءة و السرعة في الأداء.

المبحث الثاني: تعديلا ت النظام البنكي الجزائري وعلاقتها بتطور الكتلة النقدية ومؤشرات الوساطة المالية

لقد عملت الجزائر للحصول على نظام بنكي حديث للسير في طريق النمو والتطور، وبذلت مجهودات كبيرة للحصول على جهاز بنكي كفء من خلال القيام بتعديلات مختلفة عليه والتي كان أبرزها إصدار قانون النقد والقرض 90-10 ، و الذي كان له اثر على تطور الكتلة النقدية ومؤشرات الوساطة المالية.

المطلب الأول: أهم التعديلات التي أجريت على النظام البنكي الجزائري

أثناء السعي لتطوير النظام البنكي الجزائري وتماشيا مع التعديلات التي أجريت عليه من هنا جاء قانون النقد والقرض 90-10 الذي أعاد التعريف بالنظام البنكي، إلا انه لم يخلو من النواقص مما اوجب القيام ببعض التعديلات فيه.

الفرع الأول: لمحة عامة حول قانون النقد والقرض

لقد جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض 90-10 بأفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء النظام البنكي مكانته كمحرك رئيسي للاقتصاد فعرف بالقانون الأساسي للبنك المركزي ونظم البنوك و القرض في آن واحد.

أولا: جعل هيكلة النظام البنكي أرضية لعصرنته، أعطى للبنك المركزي استقلاليته، و مكنه من استعادة صلاحياته التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية و أزال كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.[1]

ثانيا: يسعى قانون النقد والقرض إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق و إعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك؛

2-محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات؛

[1] - مصطفى عبد اللطيف، **دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي**: حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد04، 2006، ص 75.

3–تعويض عوامل الإنتاج؛

4–وضع نظام عصري وفعال في تعبئة وتوجيه الموارد؛

5–عدم التمييز بين الأعوان الاقتصادية في منح القروض.

ثالثا: من أهم محاور قانون النقد والقرض مايلي: [1]

1–النصوص المتعلقة ببنك الجزائر واستقلاليته ومسؤولياته في المواد: 11، 4، 13، 14، 16، 15، 58؛

2–النصوص المنظمة للبنوك ودورها في الوساطة والتمويل في المواد: 92، 15، 113، 110، 118، 156؛

3–المؤسسات المالية ودورها في المواد: 111، 115، 116و الفروع الأجنبية في المواد: 127، 130و كذلك المخاطر في المادة 160؛

5–لجنة الرقابة البنكية في المواد: 114،157.

رابعا:في إطار قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،[2] وحدد هذا القانون مهامه وصلاحيته وعلاقته مع البنوك والمؤسسات المالية وبذلك استرجع امتيازاته كمؤسسة إصدار وادخل تنظيما جديدا للضوابط والنسب التي فرضت على البنوك المتابعة و وضع اللوائح التبصيرية ودراسة الأهلية والقابلية والاستمرار. فقد شكل هذا القانون دعامة مؤسسية أداتية وعملية عن طريق مجموعة من الأهداف الصارمة لتحقيق التوازن، وسمح بظهور إطار قانوني جديد وتنظيم جديد للقطاع المالي يستند إلى ميكانيزمات السوق حيث فرق بين الحقل الميزاني والحقل النقدي، وبالتالي تسترجع الخزينة وظيفتها كأمين لصندوق الدولة، وجعل حدا لمكانيزمات العودة الآلية للبنوك. والبنوك مجبرة على تنظيم نشاطها و إعادة تأهيل السيولة النقدية للبنوك والبنك المركزي، والوظائف البنكية للقرض وتسيير الأخطار، وأقام التنظيم الجديد حماية المدخرين عن طريق الشفافية المحاسبية للنظام البنكي، حيث أطرت بأنواع المحاسبة والإحصاءات ونشر المعلومات.

خامسا: فيما يخص الابتكارات فقد ادخل القانون مؤسسات، أدوات وميكانيزمات السوق غير المعروفة سابقا في الجزائر في مجال عرض وطلب رأس المال و أظهرت ترتيباته مع ذلك بروز أنشطة تقليدية في البنك، وسجلت في محوري التدخل الوساطة البنكية و الأسواق المباشرة (نقدية، مالية،الصرف)، وقامت البنوك بفتح العديد من الأنشطة المالية الجديدة التي ستطور الوساطة إلى المالية الإجمالية والمرونة.

[2] _القانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 التضمن قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 16، 1990/04/19، ص 11.

[2] – عبيدي الشافعي، **قانون القرض والنقد:** الموسوعة الجنائية، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 11.

الفرع الثاني: أهم تعديلات النظام البنكي الجزائري

لم تتوقف مسيرة التعديلات التي عرفتها المنظومة البنكية على قانون النقد والقرض 90-10، بل تواصلت من خلال إصدار العديد من القوانين المكملة والمعدلة له وهذا وفقا للأوضاع الاقتصادية السائدة، ومن أهمها:

أولا: الأمر 11/03 ل 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض

الذي جاء تدعيما للإطار القانوني للنشاط البنكي وتقوية استقراره، لاسيما ماتعلق بشروط الدخول إلى المهنة البنكية و تحييد قواعد المنافسة اثر إقامة بنوك ومؤسسات مالية ذات شهرة عالمية بالجزائر في إطار الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده البلاد، وكذا تصديا للتجاوزات والاختلالات المالية التي عرفتها مؤسسات القطاع البنكي وبالتحديد بعد أزمة البنوك الخاصة الوطنية، والتي ضربت القطاع البنكي في مصداقيته،[1] وتتمثل أهم أهدافه فيما يلي: [2]

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل ؛
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي؛
- تهيئة الظروف من اجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور.

ثانيا: الأمر 04/10 ل 2010/08/26 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض [3]

جاء هذا التعديل تدعيما لمسعى الإصلاح الموسع المبني على مبدأ الرقابة و الإشراف، ولترسيخ الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة لبنك الجزائر خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي، ما يتضمن أحكام قانونية جديدة تهدف إلى تحكم أفضل في المخاطر من طرف هيئات الإقراض، وهذا بغية تحسين مستويات كفاءة النظام البنكي تماشيا مع الظروف الاقتصادية السائدة على المستوى المحلي والدولي. وتتلخص أهم أهدافه في :

- إعطاء أهمية اكبر لوسائل الدفع و التأكد من سلامتها وملائمتها، إذ يتعين على بنك الجزائر تفعيل آلية سير نظام الدفع وتحديد القواعد والإجراءات الأزمة لضمان سلامة هذا النظام، كما يحق له بموجب القانون أن يرفض أية وسيلة دفع لا تستوفي ضمانات السلامة؛
- بهدف تعزيز الرقابة الداخلية والحرص على الالتزام بمقررات لجنة بازل، يتعين على البنوك والمؤسسات المالية وضع جهاز رقابة داخلي فعال يأخذ بعين الاعتبار كل المخاطر مهما كانت نوعيتها بما فيها المخاطر التشغيلية؛

---

[1]- بلعيد ذهبية، مزوار أمال، **مؤشرات الوساطة المالية المصرفية في الجزائر في ظل الإصلاحات النقدية والمالية في ظل الإصلاحات النقدية والمالية**: دراسة حلة الجزائر، مدرسة الدراسات العليا التجارية، القليعة، تيبازة، الجزائر،ص 08، مقال معد للمناقشة على الموقع: http://dspace.univ-msila.dz

[2] -كمال زيتوني، **مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري**، جامعة محمد بوضياف كلية علوم التسيير والعلوم التجارية والاقتصادية، 2016-2017، ص 09.

[3] - بلعيد زهية،مزوار امال، مرجع سابق، ص 09.

- اشتراط نسبة المساهمة الوطنية بما لا يقل عن 51% من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري، كما اشترط القانون ملكية الدولة لسهم نوعي في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية الخاصة دون التمتع بحق التصويت؛
- إجبارية انضمام مؤسسات القرض لمركزية المخاطر المتعلقة بالمؤسسات والعائلات وتزويدها بكل المعلومات الخاصة بالمستفيدين من القروض وسقفها والمبالغ المسحوبة، والقروض الغير مسددة بما فيها الضمانات المعطاة عن كل قرض.

ثالثا: الأمر 10/17 ل 2017/10/11 المعدل والمتمم للأمر 11/03:

جاء هذا التعديل في إطار الظروف الاقتصادية والوضعية المالية الحرجة التي تمر بها البلاد على اثر انهيار أسعار البترول وما أحدثه ذلك من خلل في الموازنات العامة للدولة، وفي هذا الإطار لجأت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي، والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي، من اجل تمويل الموازنة العامة للبلاد. وهذا بإصدار قانون النقد والقرض 17-10 المؤرخ في 2017/10/11. والذي يحتوي على مادة وحيدة وهي المادة 45، والتي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من اجل المساهمة وعلى وجه الخصوص في: [1]

- تغطية احتياج تمويل الخزينة؛
- تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى:

- توازنات خزينة الدولة؛
- توازن ميزان المدفوعات.

بالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة بتعديل قانون النقد والقرض"المادة 45"التي تسمح بالتمويل عن طريق التمويل غير التقليدي أو ما يسمى بالقروض التساهمية أو التشاركية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية بالتشاور مع خبراء ومختصين في النشاط البنكي الإسلامي ، وفقهاء في الشريعة الإسلامية على المذهب السائد في بلدان المغرب العربي، المتمثل في المذهب المالكي.

[1] – المادة 45 من القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11- 10-2017، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد57، الصادر بتاريخ 12-10-2017.

من خلال التعديلات في قانون النقد والفرض التي تخص على وجه الخصوص مواده 67 و 68 و 73 والذي يتوقع أن ينجح في استقطاب أموال السوق الموازية في مدة لا تتجاوز 5 سنوات. [1]

المطلب الثاني: أثر التعديلات على الكتلة النقدية و مقابلاتها.

تحتل الكتلة النقدية ومقابلاتها مكانة بالغة الأهمية في النظام البنكي الجزائري، وبالتالي فان أي تغيير أو تعديل يطرأ عليه سوف يؤثر بالضرورة على نموها وتطورها.

الفرع الأول: عرض تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)

يمكن تتبع أهم تطورات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-01): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل النمو M2%
2014	3658,9	5944,1	9603	4083,7	13686,7	14,61
2015	4108	5153,2	9261,1	4443,4	13704,5	0,13
2016	44967,2	4909,8	9407	4409,3	13816,3	0,81
2017	4716,9	5549,1	10266,1	4708,5	14974,6	8,38
2018	4926,8	6477,3	11404,1	5232,6	16636,7	11,09
2019	5421,4	5795,7	11217,1	5394	16611,1	-0.15

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 48 ص 11 من الموقع:

www.bank-of algeria.dz/htm/bulletin

من خلال الجدول يمكن استنتاج المنحنى التالي:

[1] – بن عزة اكرام، بلدغم فتحي، **مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي** : تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد03، عدد 01، 2018،ص ص 83 84

الشكل رقم (2-02): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)

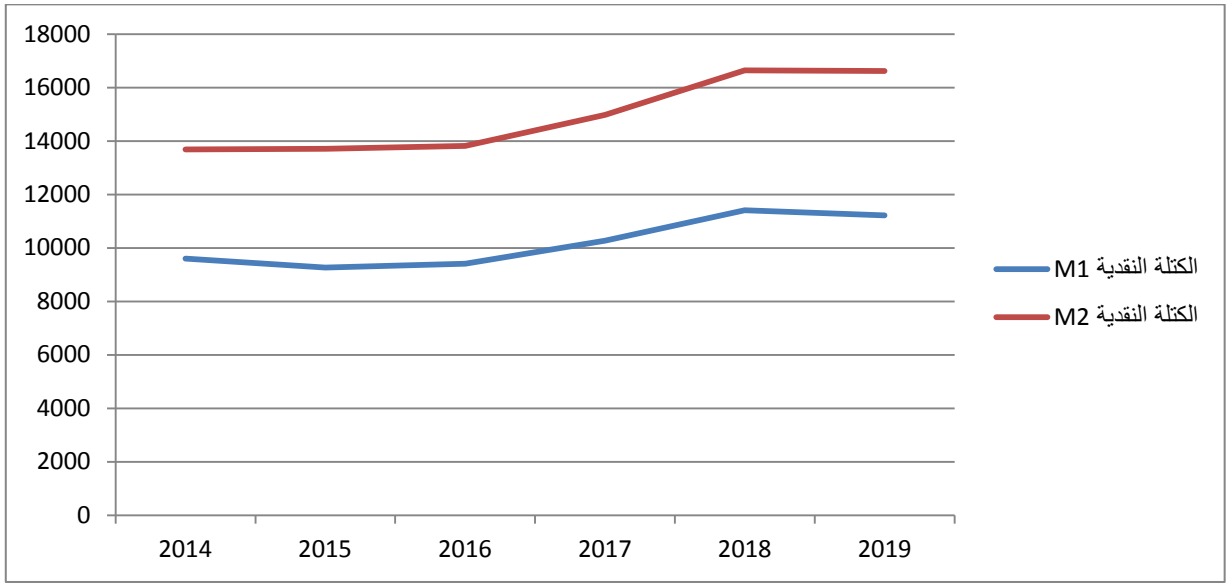

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول (2-01)

نلاحظ أن معدل نمو الكتلة النقدية كان شبه معدوم حيث بلغ 0.13% و 0.18% خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي، ويرجع ذلك إلى الوضعية الحرجة التي تمر بها الجزائر جراء انخفاض أسعار البترول، وما ترتب عنها من تراجع كبير في صافي الأرصدة الخارجية، والى الانخفاض الشديد للودائع تحت الطلب و لأجل لقطاع المحروقات، ليعاود معدل نمو الكتلة النقدية الارتفاع سنة 2017 ليبلغ 8.38% ثم واصل الارتفاع سنة 2018 ليصل إلى 11.09% لكنه انخفض قليلا سنة 2019 بنسبة 0.15% ويرجع ذلك إلى عدم استقرار الوضعية الاقتصادية بالبلاد.

الفرع الثاني: عرض تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)

يمكن تتبع أهم تطورات مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-02): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الأصول الخارجية	قروض للدولة	قروض الاقتصاد	مجموع المقابلات
2014	15734,5	-1992,4	6504,6	20246,7
2015	15375,4	567,5	7277,2	23220,1
2016	12596	2682,2	7909,9	24799.1
2017	11227,4	4691,9	8880	24799,3
2018	9485,6	6325,7	9976,3	25787,6

25411,5	10780,3	6660	7971,2	2019

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 48 ص 11 من الموقع:

www.bank-of algeria.dz/htm/bulletin

من خلال الجدول يمكن استنتاج المنحنى التالي:

الشكل رقم (2-03): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)

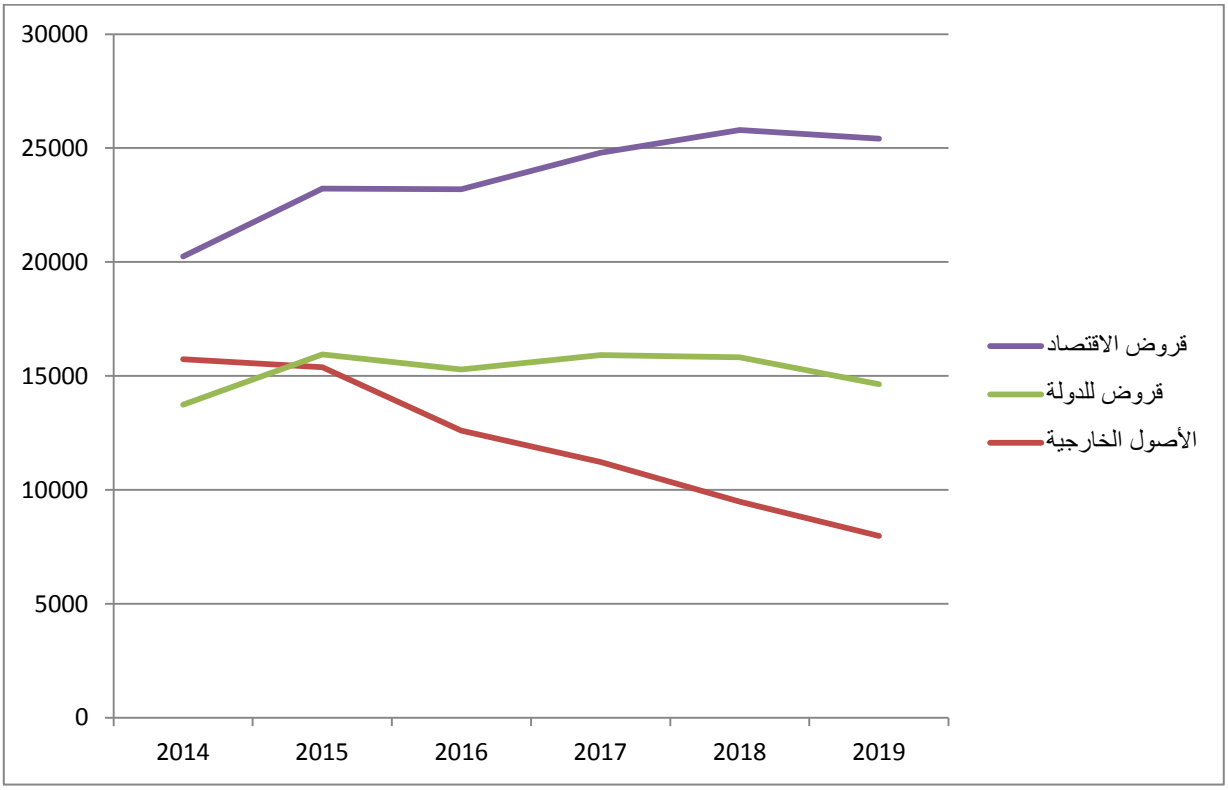

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-03)

لقد عرف صافي الأصول الخارجية انخفاض شديد من سنة 2014 إلى غاية 2019 حيث وصلت نسبة الانخفاض إلى 50.66% ما يمثل عموما ظرف يتميز باستقرار شبه كلي في نهاية الفترة لقيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية، صافي التدفقات السلبية لمجمل العمليات بين المقيمين وغير المقيمين، تحت تأثير العجز ف الميزانية في 2014 وخاصة في سنة 2015، الممولة من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد.

كما أن قروض الدولة كانت قيمتها سالبة في سنة 2014 بسبب ارتفاع أسعار النفط وتحسن الأوضاع الاقتصادية وتقليص دور الخزينة في تمويل عمليات التنمية، إلا انه في سنة 2015 عرفت قروض النظام البنكي الموجهة للدولة ارتفاعا قدر ب 567.7 مليار دج تحت اثر تقلص قوي لاستحقاقات الدولة على بنك الجزائر، والارتفاع القوي لمستحقات البنوك التجارية على الدولة، التي انتقلت من 2682.2 مليار دج سنة 2016 إلى 4691.9 في نهاية 2017 والمرتبطة بعمليات إعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية للمستحقات غير الناجعة للبنوك لزبائنها من

المؤسسات العمومية والقرض الوطني للنمو الاقتصادي لترتفع في نهاية 2018 الى6325.7 مليار دج وتواصلت قيمة هذه القروض في الارتفاع إلى 6660 مليار دج نهاية 2019.

أما في ما يخص القروض المقدمة للاقتصاد فقد ارتفعت سنة 2015 إلى 7277.2 مليار دج سنة 2015 ثم تواصلت في الارتفاع إلى غاية نهاية 2019 أين وصلت إلى قيمة 10780.3 مليار دج، وهذا راجع لسياسة الإنعاش الاقتصادي والانخفاض المستمر لأسعار النفط.

المطلب الثالث: تطور مؤشرات الوساطة المالية في البنوك بعد التعديلات

إن التعديلات التي مست النظام البنكي الجزائري تهدف في الأساس إلى تحسين مستوى الوساطة البنكية فيه، والتي تتمثل أهم مؤشراتها في حجم الودائع التي تعتبر أهم مورد لتمويل عمليات البنك وكذلك حجم القروض التي تعتبر مصدر رئيسي لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية.

الفرع الأول: عرض تطور حجم الودائع في الجزائر خلال الفترة (2014– 2019)

يمكن تتبع تطور حجم الودائع في الجزائر خلال الفترة (2014-2019) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2–03): تطور حجم الودائع في الجزائر خلال الفترة (2014–2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الودائع تحت الطلب	الودائع لاجل	المجموع
2014	4434.8	4083.7	8518.5
2015	3891.7	4443.4	8335.1
2016	3745.4	4409.3	8154.7
2017	4513.3	4708.5	9221.8
2018	5371.8	5232.6	10604.4
2019	4527.9	5394.0	9921.9

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 48 ص 14 من الموقع:

www.bank-of algeria.dz/htm/bulletin

من خلال الجدول رقم (2-03) يمكن استنتاج المنحنى التالي:

الشكل رقم (2-04):تطور حجم الودائع في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)

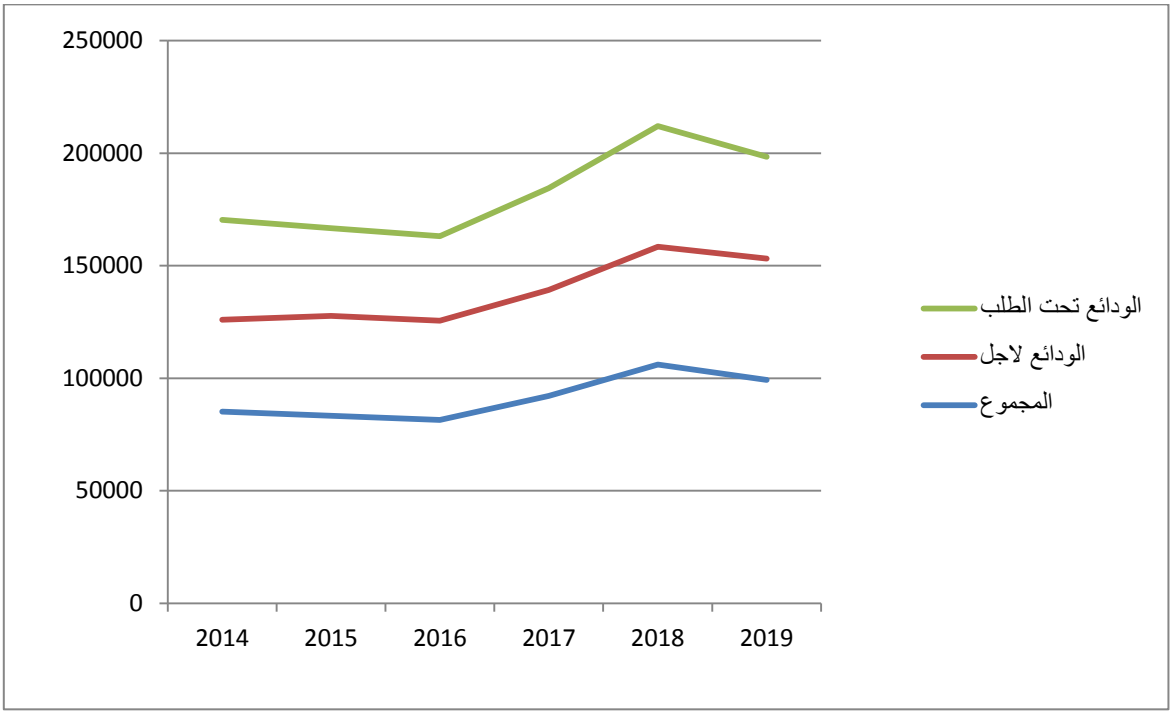

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-03).

نلاحظ أن تطور مجموع الودائع لدى البنوك كان بصفة متذبذبة حيث عرفت انخفاض طفيف بنسبة 2.15% سنة 2015 وتليها سنة 2016 بنسبة 2.16% ثم عرفت ارتفاع متتالي بنسبة 13.8% سنة 2017 و 14.99% سنة 2018 ثم عاودت الانخفاض سنة 2019 بسبة 6.43% ، ويرجع هذا التذبذب إلى الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد خلال الفترة المدروسة وكذا إلى مداخيل المحروقات التي تعرف مؤخرا انخفاضا محسوسا، حيث لوحظ في السنوات الأخيرة من الدراسة ارتفاع حجم الودائع لأجل عن الودائع تحت الطلب نتيجة انخفاض ودائع قطاع المحروقات التي تكون في الأساس ودائع تحت الطلب، فضلا عن ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة نتيجة التعديلات البنكية التي حفزت المدخرين إلى تحويل أموالهم من ودائع تحت الطلب إلى ودائع لأجل، في حين يرجع الارتفاع الذي عرفته الودائع المجمعة لدى البنوك سنة 2017 في الأساس إلى تسديد الدولة لجزء من ديونها اتجاه المؤسسة الوطنية للمحروقات والمقدرة ب 452 مليار دج.

الفرع الثاني: عرض تطور حجم القروض في الجزائر خلال الفترة(2014–2019)

يمكن تتبع تطور حجم القروض في الجزائر خلال الفترة (2014-2019) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2–04):تطور حجم القروض في الجزائر خلال الفترة (2014–2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة طويلة الأجل	المجموع
2014	1608.7	4895.9	6504.6
2015	1710.6	5566.6	7277.2
2016	1914.2	5995.7	7909.9
2017	2298.0	6582.0	8880.0
2018	2687.1	7289.3	9976.3
2019	2959.8	7820.5	10780.3

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 48 ص 12 من الموقع:

www.bank-of algeria.dz/htm/bulletin

من خلال الجدول(2-04) يمكن استنتاج المنحى التالي:

الشكل رقم (2-05): تطور حجم القروض في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)

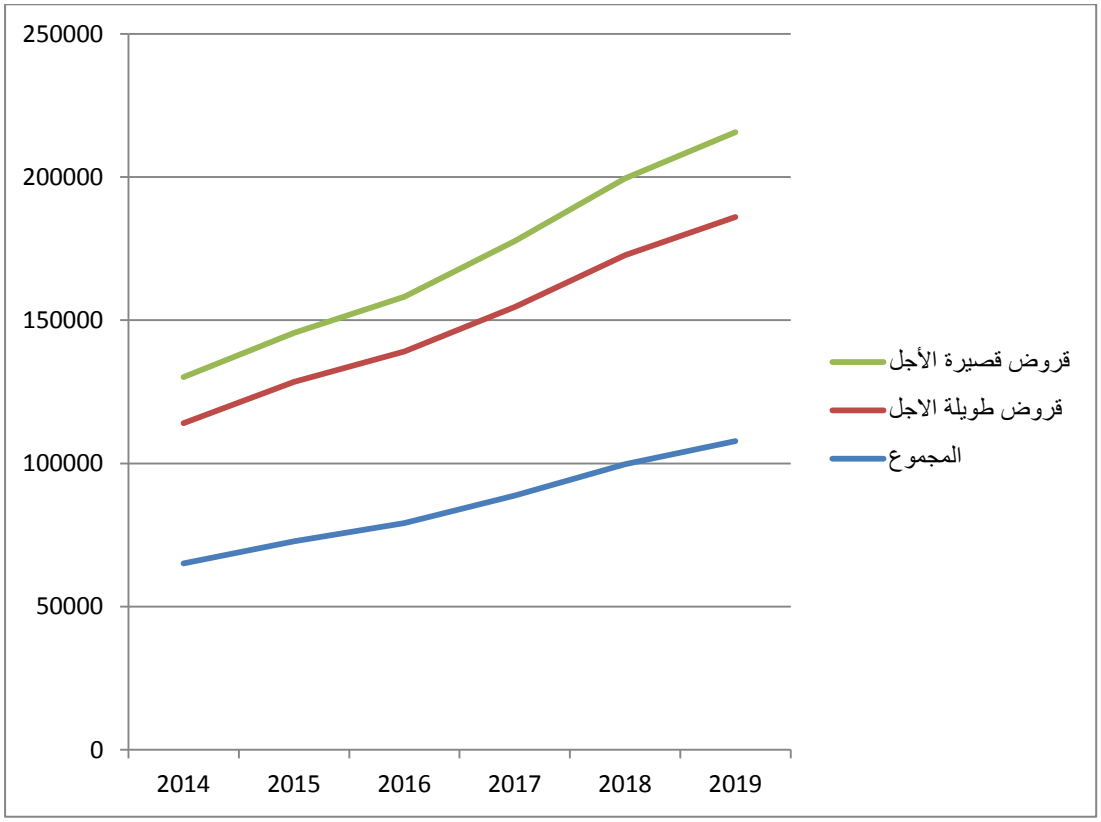

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-04)

نلاحظ من خلال المعطيات السابقة أن إجمالي القروض الممنوحة في ارتفاع مستمر من سنة 2014 وصولا إلى سنة 2019، إلا انه من الجدير بالذكر أن نسبة ارتفاع القروض المتوسطة و الطويلة الأجل تسير بوتيرة اكبر من القروض قصيرة الأجل، وهذا راجع إلى المشاركة القوية في تمويل مشاريع استثمارية كبرى للمؤسسات العمومية خاصة في قطاعي الطاقة والمياه عن طريق قروض طويلة ومتوسطة الأجل، في حين توجه القروض قصيرة الأجل إلى تمويل المؤسسات الخاصة والأسر.

المبحث الثالث: واقع التعديلات الخاصة بالنشاط البنكي الإسلامي و أهدافها

نظرا لسعي السلطات النقدية إلى تشجيع النشاط البنكي الإسلامي قامت بالسماح للبنوك التقليدية بإدماج المنتجات الإسلامية ضمن نشاطها البنكي، وذلك بإدخال تعديلات جديدة على قانون النقد والقرض تتماشى وهذا القرار.

المطالب الأول: أهم التعديلات الخاصة بالنشاط البنكي الإسلامي وأهدافها

في إطار دمج المنتجات الإسلامية ضمن النشاط البنكي التقليدي ، تم تعديل قانون النقد والقرض عدة مرات حتى يتماشى و الهدف المراد تحقيقه.

الفرع الأول: النظام رقم 18-02 المتضمن قواعد ممارسة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية

يهدف هذا النظام إلى تحديد الشروط المطبقة على المنتجات التشاركية وكذا تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات البنكية المتعلقة بالنشاط البنكي الإسلامي.[1]

اولا: تعد عمليات بنكية متعلقة بالصيرفة التشاركية: كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1424 الموافق ل26 أوت سنة 2003 و المتعلق بالنقد و القرض المعدل والمتمم، و المتمثلة في عمليات تلقي الأموال و عمليات توظيف الأموال و عمليات التمويل و الاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل او تسديد الفوائد؛[2]

ثانيا:المنتجات التشاركية المدرجة من طرف البنك المركزي تتمثل في: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم، و الودائع في حسابات الاستثمار.[3]

ثالثا:شروط اعتماد المنتجات البنكية التشاركية ضمن المنظومة التقليدية

تتمثل فيمايلي

[1]– المادة 01 من النظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق ل4 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات.

[2] – المادة 02 من النظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق ل4 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات.

3 _ نفس المرجع السابق

1-انشاء شباك المالية التشاركية: ويعني الفصل المادي (المكان) بين النشاط التقليدي للبنك والنشاط الجديد التشاركي، ولا يقتصر هذا الفصل على المكان فقط بل يتعدى العنصر البشير أو الطاقم القائم على هذا النوع من النشاط والذي يستوجب التخصص؛

2-استقلالية النشاط التشاركي عن باقي النشاطات التقليدية لتتعدى إلى الفروع: المقصود أن هناك فصل بين حسابات الزبائن ضمن شباك المالية التشاركية عن باقي حسابات زبائنهم؛

3-شهادة المطابقة للمنتج المعتمد: يتعين على البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة الإسلامية من طرف هيئة وطنية مؤهلة قانونا لذلك.

الفرع الثاني: النظام رقم 20-02 الموؤخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية

يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، القواعد المطبقة عليها، شروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق ها من طرف بنك الجزائر.[1]

أولا: تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد. يجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 30-11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.[2]

[1]- المادة 01 من النظام رقم 20-02 الموؤخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

[2]- المادة 02 من النظام رقم 20-02 الموؤخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

ثانيا: المنتجات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية المدرجة من طرف البنك المركزي تتمثل في المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حساب الاستثمار.[1]

ثالثا: شروط اعتماد منتجات الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة التقليدية: وتتمثل فيما يلي:

1-الحصول على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وان تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد و آجال إرسال التقارير التنظيمية؛

2-الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة ، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛ [1]

3-يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة رقابة شرعية؛

4- استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية ماليا ومحاسبيا وتنظيميا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.

الفرع الثالث:الفرق بين النظام 18-02 و النظام 20-02

من خلال دراسة كلا النظامين يمكن استخلاص بعض أوجه الاختلاف بينهما ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

[3]- المادة 04 من النظام رقم 20-02 الموؤخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

[1] -المادة14 من النظام رقم 20-02 الموؤخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

الجدول رقم (2-05): الفرق بين النظام 18-02 والنظام 20-02

الفروقات	النظام رقم 18-02	النظام رقم 20-02
الحجم	ورد هذا النظام في شكل مختصر ضمن 12 مادة فقط.	ورد هذا النظام في شكل موسع ضمن 24 مادة.
التسمية	هناك بعض التحفظ في اسم النشاط البنكي الإسلامي حيث سماه بالصيرفة التشاركية و كذلك سميت المنتجات بالتشاركية بدل الإسلامية.	صرح بوضوح بتسمية الصيرفة السلامية كما فصل كثيرا في المصطلحات و المنتجات حيث سميت بالمنتجات الإسلامية.
المنتجات	تم ذكر اسم المنتجات فقط دون التطرق إلى مفهومها.	تم ذكر المنتجات وتخصيص مادة توضح مفهوم كل منتج على حدا.
هيئة الرقابة الشرعية	لم يشر إلى إنشاء هيئة رقابة شرعية بالبنك أو المؤسسة المالية بل اكتفى بتعيين مسؤول عن رقابة المطابقة.	تم اشتراط تعيين هيئة رقابة شرعية تتكون من ثلاث أعضاء على الأقل.
شهادة المطابقة	الحصول على شهادة مطابقة المنتج لأحكام الشريعة الإسلامية من طرف هيئة وطنية مؤهلة قانونا، و بالتالي فهو لم يشر إلى طبيعة الهيئة المذكورة، وتركيبها، وتبعيتها لأي جهة.	الحصول على شهادة مطابقة المنتج لأحكام الشريعة الاسلامية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على نصوص النظامين 18-02 و 20-02.

الفرع الرابع: أهدف التعديلات الخاصة بالنشاط البنكي الإسلامي

يمكن استخلاص أهداف التعديلات الخاصة بالنشاط البنكي الإسلامي فيما يلي:

أولا: استقطاب جزء هام من الكتلة المالية الضخمة المتداولة في السوق الموازية حيث تقدر قيمتها بأكثر من 40 مليار دج.

ثانيا: تحسين استقطاب الأموال والودائع باعتبار إن العامل الديني هو احد الحواجز التي تجعل من نسبة الودائع ضعيفة في الجزائر؛

رابعا:الاستجابة بشكل أفضل للتطلعات الراهنة والمستقبلية للمتعاملين الاقتصاديين وتعزيز الاندماج المالي من خلال المساهمة في تعبئة التوفير بصفة عامة.

خامسا:المساهمة في توسيع تشكيلة المنتجات والخدمات البنكية التي تمس مجموع القطاعات الاقتصادية في إطار وساطة بنكية ومالية منتظمة.

سادسا: السماح للبنوك العمومية التي تسيطر على 87% من السوق البنكية بكثيف عروضها في هذا المجال، وهو ما يعول علية لاستقطاب الأموال الموجودة في السوق الموازية، بالنظر للانتشار الواسع لهذه البنوك.

سابعا: الاستفادة من كافة المزايا التي يقدمها التمويل الإسلامي على غرار باقي الدول الأخرى التي لجأت إليه.

المطلب الثاني: تحديات تطبيق النشاط البنكي الإسلامي والحلول المقترحة لمواجهتها

نظرا لحداثة تجربة الجزائر في مجال النشاط البنكي الإسلامي فان مسيرتها تعترضها العديد من التحديات التي قد تعيق تقدمها وتطورها، وبالتالي وجب إيجاد حلول لتجاوز هذه التحديات وتحقيق كافة الأهداف التي من اجلها تم تطبيق النشاط البنكي الإسلامي.

الفرع الأول: تحديات النشاط البنكي الإسلامي

تتمثل أهم تحديات النشاط البنكي الإسلامي فيما يلي:[1]

أولا: افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي ومؤسسات وبنية تحتية مساندة وموارد بشرية مؤهلة للعمل في هذه المؤسسات؛

ثانيا: محدودية السوق من حيث عددها وانتشارها في المناطق الداخلية؛

[1] – بن عزة اكرام، بلدغم فتحي، مرجع سابق، ص ص 68 87.

ثالثا: غياب تقنين تقني خاص بالبنوك التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية؛اذ لا وجود لمثل هذا الوعاء ضامن قانوني على مستوى البنك المركزي، والذي يؤطره ويحميه من مجموعة المخاطر البنكية الممكن حرثها في السوق النقدية الوطنية؛

رابعا: غياب اطر تشريعية وقانونية للأدوات النقدية الإسلامية بالنظام النقدي الجزائري، هذا زيادة على صعوبة حصول هذه البنوك على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من الأحكام المتبناة من طرفها، والتي، والمتمثلة في التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية التي لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها باستعمال طريقة التعاقد التي تتعامل على أساسها هذه البنوك مع المؤسسات المالية الكلاسيكية، والتي تتعامل بطريقة الفوائد الربوية.

خامسا:النقص الكبير في المصرفيين والتنفيذيين المؤهلين لتسيير النشاط البنكي الإسلامي، حيث تعاني بعض المؤسسات البنكية من نقص الإطارات والبنكيين المختصين في تنفيذ الأدوات المطابقة لمبادئ الاسلام في تمويل الاقتصاد والعقار، فضلا عن قصر عمر الصناعة البنكية الإسلامية بالإضافة إلى ندرة واضحة في خريجي الجامعات والمدارس المتخصصة في النشاط البنكي الإسلامي، كما أن هناك حاجة ماسة إلى تأسيس بنوك إسلامية قوية، تتبع معايير الأداء الصحيحة، وكذلك الحاجة إلى تبادل الخبرات والتعاون بين البنوك الإسلامية؛

سادسا:نقص جودة وكفاءة المنتجات الإسلامية بشكل عام؛

سابعا: كيفية بيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر، وتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسرة، مع ضرورة مواكبة متغيرات العصر.

الفرع الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة تحديات تطبيق النشاط البنكي الإسلامي

من اجل تعزيز مكانة النشاط البنكي الإسلامي في الاقتصاد الجزائري يمكن اقتراح الحلول التالية:[11]

أولا: إعادة النظر في المنظومة القانونية خاصة قانون النقد والقرض لكي يسمح بازدواجية المنظومة وبالتالي قيام النشاط البنكي الإسلامي بشروطه الكاملة؛

ثانيا: فتح بنوك إسلامية و أيضا نوافذ إسلامية في كل البنوك التجارية؛

ثالثا: اعتماد الصكوك الإسلامية كمنتجات رسمية في البلاد؛

رابعا: إطلاق التامين التكافلي لأنه شرط أساسي لنجاح النشاط البنكي الإسلامي بمعنى الكلمة؛

[1] – بن عزة اكرام، بلدغم فتحي، مرجع سابق، ص ص 88.

خامسا: الاهتمام بالمورد البشري المتخصص في النشاط البنكي الإسلامي و التامين التكافلي من خلال التكوين المتخصص داخل وخارج الجامعة؛

سادسا: تسهيل اعتماد بنوك إسلامية جديدة في الجزائر على أساس شراكة بين الخواص و الأجانب و بين الدولة و الأجانب، وفك الحصار على ملفات البنوك الإسلامية التي طلبت الاعتماد منذ سنوات دون رد من بنك الجزائر؛

سابعا: احترام خصوصية البنوك الإسلامية ومنحها مجال تعامل خاص مع بنك الجزائر بما يجعلها تحافظ على قواعد الشريعة الإسلامية التي تحكمها؛

ثامنا: اعتماد نصوص قانونية جديدة ومرنة تدخل رسميا البنوك الإسلامية بصفتها جزءا لا يتجزأ من جهازنا البنكي والاعتراف بصيغ التمويل الإسلامي وإعطائها الحماية القانونية اللازمة؛

تاسعا: تسريع اعتماد فروع جديدة للبوك الإسلامية في الجزائر؛

عاشرا: قيام وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف والمجلس الإسلامي الأعلى بواجبها في تنوير الرأي العام في قضية المعاملات البنكية الإسلامية، و كيفيات التعامل مع مؤسسات التمويل الإسلامي، وإمكانيات إنشائها بعيدا عن سلطة الدولة وتدخلها.

المطلب الثالث: تأثير النشاط البنكي الإسلامي على التحديات التي تواجه البنوك

نظرا لمميزات المشاط البنكي الإسلامي التي تحظى عموما بالقبول من طرف غالبية الأفراد لاعتبارات عقائدية ودينية فان لها فرصة كبيرة في التغلب على التحديات التي واجهت البنوك التقليدية

الفرع الأول: التأثير على الكتلة النقدية خارج الدائرة البنكية

يمكن للنشاط البنكي الإسلامي امتصاص الكتلة النقدية خارج الدائرة البنكية من خلال:

أولا:زيادة وترقية الادخار المحلي

خاصة وان الكثير من الجزائريين يفضلون اكتناز أموالهم على أن يودعوها لدى البنوك التقليدية التي تتعامل بالفائدة، وهو ما اثر كثيرا على الاقتصاد الجزائري فخسر حجم كتلة نقدية مجمدة وغير مستغلة اقتصاديا، ومع اعتماد النشاط البنكي الإسلامي ستكون هناك فائدة للاقتصاد بفعل جذب هؤلاء

المكتنزين وتغيير سلوكهم، باعتبار أن التمويل الإسلامي يوفر لهم استثمار أموالهم بطريقة شرعية وفي نفس الوقت الحفاظ عليها من الضياع.[1]

ثانيا: امتصاص الكتلة النقدية الناشطة في السوق الموازية

ويكون ذلك بجذب تلك الفئة من خلال منحها فرصة استثمار أموالها بطريقة قانونية وشرعية، وتحقيق الأرباح التي يرغبون فيها جراء ذلك.

ثالثا: جذب الكتلة النقدية المتواجدة في البنوك الإسلامية خارج البلاد

هناك العديد من الأفراد يقومون باستثمار أموالهم في بنوك إسلامية خارج البلاد بحثا عن تحقيق أرباح بطريقة شرعية، خاصة الجالية الجزائرية المتواجدة في الخارج.

الفرع الثاني: تمويل المشاريع الاقتصادية

ويكون ذلك في المجالات التالية:

أولا: توفير التمويل اللازم للقطاع الفلاحي

إن التنوع و الحجم الكبير في العقود التي تستثمر فيها البنوك أموال المودعين يمنح فرصة كبيرة لتمويل المشاريع في المجال الفلاحي الذي أنفقت عليه الدولة المليارات ولم يحقق الأهداف المنوطة به .

ثانيا: توفير لتوفير اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التي تعتبر حجر الزاوية في تحقيق التنمية وتشغيل اليد العاملة وذلك من خلال الصيغ التمويلية المتنوعة التي يوفرها النشاط البنكي الإسلامي والتي تصلح لتمويل هذا القطاع الحيوي.

[1] – ياسين بودهان، الصيرفة الإسلامية وصفة لانعاش اقتصاد الجزائر، مقال متاح على الموقع: www.arb.majalla.com

خلاصة الفصل

لقد عرضنا في هذا الفصل واقع النظام البنكي الجزائري، واستنتجنا أن النظام البنكي الجزائري يمثل الممول الرئيسي للاقتصاد، وقد واجهته تحديات كثيرة أثناء مراحل تطوره باعتبار انه لايساير التطورات التي تحدث في الساحة البنكية الدولية وهو ما اوجب إتباع طرق عديدة لتحديثه وتكييفه مع التطورات الراهنة.

في إطار تحديث النظام البنكي قامت السلطات النقدية بإدخال تعديلات متعاقبة عليه، إلا أنها لم تكن مجدية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10الذي جاء ببنود هامة ليعكس المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي الجزائري، إلا انه لم يخلو من بعض الشوائب فيه، ومن اجل ضمان فعالية بنك الجزائر في تحقيق أهدافها المسطرة فقد تعرض هذا القانون إلى بعض التعديلات حتى يتماشى مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد.

إن الظروف الحالية التي تمر البلاد جراء انخفاض أسعار البترول جعلها تقع في أزمة حرجة باعتبار أن مداخيل المحروقات تمثل تقريبا المورد الوحيد للاقتصاد، وما زاد من حدة الأزمة وجود كتلة نقدية كبيرة تنشط خارج الدائرة البنكية عجزت البنوك التقليدية عن امتصاصها. وبهدف جذب وامتصاص هذا التسرب لجأت السلطات النقدية إلى تشجيع النشاط البنكي الإسلامي من خلال إدخال تعديلات جديدة على قانون النقد والقرض تسمح للبنوك التجارية بممارسة النشاط البنكي الإسلامي.

الفصل الثالث:
تجربة الجزائر في دمج المنتجات الإسلامية
ضمن نشاط البنوك التقليدية

تمهيد

قامت الجزائر كغالبية الدول الإسلامية والعربية وحتى الغربية بفتح المجال أمام البنوك الإسلامية لتكون جزء من نظامها البنكي، منذ أن سنت قانون النقد والقرض 90-10 الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية، وقد تجلى ذلك من خلال تأسيس بنك البركة سنة 1991كاول بنك إسلامي يطرح منتجات مالية مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ثم يليه بنك السلام سنة 2008، غير أن نسبة تغطية هذين البنكين للمنتجات الإسلامية في الجزائر غير كافية مع المتطلبات الحالية للسوق.

وقد قادت الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني إلى التفكير في إيجاد خيارات أخرى لخلق الثروة والدفع بعجلة الاقتصاد الوطني، واستقطاب الأموال و الادخارات الهائلة الموجودة خارج النظام البنكي، وبهذا أصبح التوجه إلى التمويل الإسلامي وتطويره في الجزائر أكثر من حاجة ملحة. حيث سمحت السلطات الرقابية الجزائرية للبنوك التقليدية بتقديم خدمات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في نفس الوقت الذي تقدم فيه خدماتها البنكية التقليدية من خلال إنشاء شبابيك خاصة بالتمويل الإسلامي، شرط استفاء كافة الشروط المطلوبة، وقام مؤخرا البنك الوطني الجزائري بالإعلان عن شروعه في تقديم خدمات ومنتجات مطابقة للشريعة الإسلامية بالإضافة إلى نشاطه التقليدي.

وبغية الإلمام بأهم جوانب هذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: بنك البركة الجزائري كأول بنك إسلامي

المبحث الثاني: بنك السلام الجزائر كثاني بنك إسلامي

المبحث الثالث: دمج البنوك التقليدية الجزائرية للمنتجات الإسلامية في نشاطها

المبحث الأول: بنك البركة الجزائري كأول بنك إسلامي

يعتبر بنك البركة أول بنك إسلامي في الجزائر وهو يحاول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات البنكية خاصة في مجال التمويل والاستثمار. وسوف نتطرق إلى عموميات حول بنك البركة الجزائري، أهدافه، استراتيجياته، تمويلاته وتطور نشاطه.

المطلب الأول: عموميات حول بنك البركة الجزائري

هو بنك تم إنشاءه في إطار الانفتاح الاقتصادي والمالي الجزائري والذي كرسه قانون النقد والقرض 90-10، فقد سمح هذا القانون بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مختلطة وخاصة، وفي هذا الإطار ظهر بنك البركة الجزائري.

الفرع الأول: تقديم بنك البركة الجزائري

إن بنك البركة الجزائري هو أول بنك تجاري خاص في الجزائر، نخضع نشاطاته البنكية لأحكام الشريعة الإسلامية ويساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية.

أولا: نشأة بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري هو أول بنك برأس مال مختلط (عام وخاص)، أنشئ بتاريخ 20 ماي 1991 برأس مال قدره 500 مليون دينار جزاري كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 1990/04/14، وبدأ مزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أما فيما يخص المساهمين فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة البنكية (البحرين)، وفي إطار القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري ما يلي:[1]

1- 1991: إنشاء بنك البركة؛

2- 1994: الاستقرار والتوازن المالي للبنك؛

3- 1999: مساهمة البنك في إنشاء شركة (البركة والأمان)؛

4- 2000: تصنيف البنك في المراتب الأولى من بين البنوك الخاصة؛

5- 2002: إعادة توجيه سياسة البنك نحو قطاعات جديدة من السوق هي قطاع المهنيين والأفراد؛

6- 2003: إنشاء شركة عقارية "دار البركة" برأس مال قدره 1.550.000.000دينار جزائري؛

7- 2006: رفع رأس مال البنك إلى 2.500.000.000 دينار جزائري؛

8- 2009: رفع رأس مال البنك مرة ثانية إلى 10.000.000.000 دينار جزائري؛

[1] -www.albaraka-bank.com, consulté le 18/07/2020,23 :15.

9– 2015: إنشاء معهد البحوث والتدريب في المالية الإسلامية، إنشاء شركة الخبرات العقارية "ساتك إيمو" برأس مال قدره 15.000.000 دينار جزائري؛

10–2016: الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري؛

11–2017: زيادة ثالثة لرأس مال البنك إلى 15.000.000.000 دينار جزائري؛

12–2018: أحسن بنك إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي، من بين أحسن وحدات مجموعة البركة البنكية من حيث المردودية، من ابرز البنوك على مستوى الساحة البنكية الجزائرية.

ثانيا: تعريف بنك البركة الجزائري

عرف بنك البركة الجزائري على أنه: "بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخدا وعطاءا، ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم، وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية".[1]

حيث يجمع هذا البنك بين صفتين:[2]

1– صفة تجارية: حيث يعتبر بنك تجاري وفقا للقانون الجزائري من خلال قيامه بممارسة الوظائف التقليدية للبنوك التجارية من قبول الودائع وتوفير التمويل.

2–صفة استثمارية: التي تجعله بنكا استثماريا وفق المادة الثالثة من قانونه الأساسي من خلال قيامه بالأنشطة الاستثمارية حسب مفهوم بنك الأعمال.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

يلعب الهيكل التنظيمي دورا أساسيا ومهما في توضيح مستويات المسؤوليات داخل البنك والعلاقات بين مختلف الهياكل، ومعرفته تعطي صورة عن طبيعة التنظيم داخل البنك، ومن الطبيعي أن بنك البركة الجزائري بحكم طبيعته فإن هيكله التنظيمي يختلف عن ذلك المعمول به في البنوك الأخرى لاختلاف المبادئ والوسائل، حيث يأتي على رأس بنك البركة الجزائري مجلس الإدارة الذي يتكون من رئيس مجلس الإدارة، نائب رئيس، المدير العام، بالإضافة إلى سبعة أعضاء، ومراقبين للحسابات لمراقبة عملياته، إضافة إلى مستشار شرعي أما فيما يخص الهيئة الشرعية فتوجد على مستوى مجموعة البركة البنكية لمراقبة عمل البنك وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية والشكل التالي يوضح هذا:[3]

[1]– هشام بن عزة: **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص192.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 192.

[3]– نفس المرجع السابق ، ص 195.

الشكل رقم (3-01): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

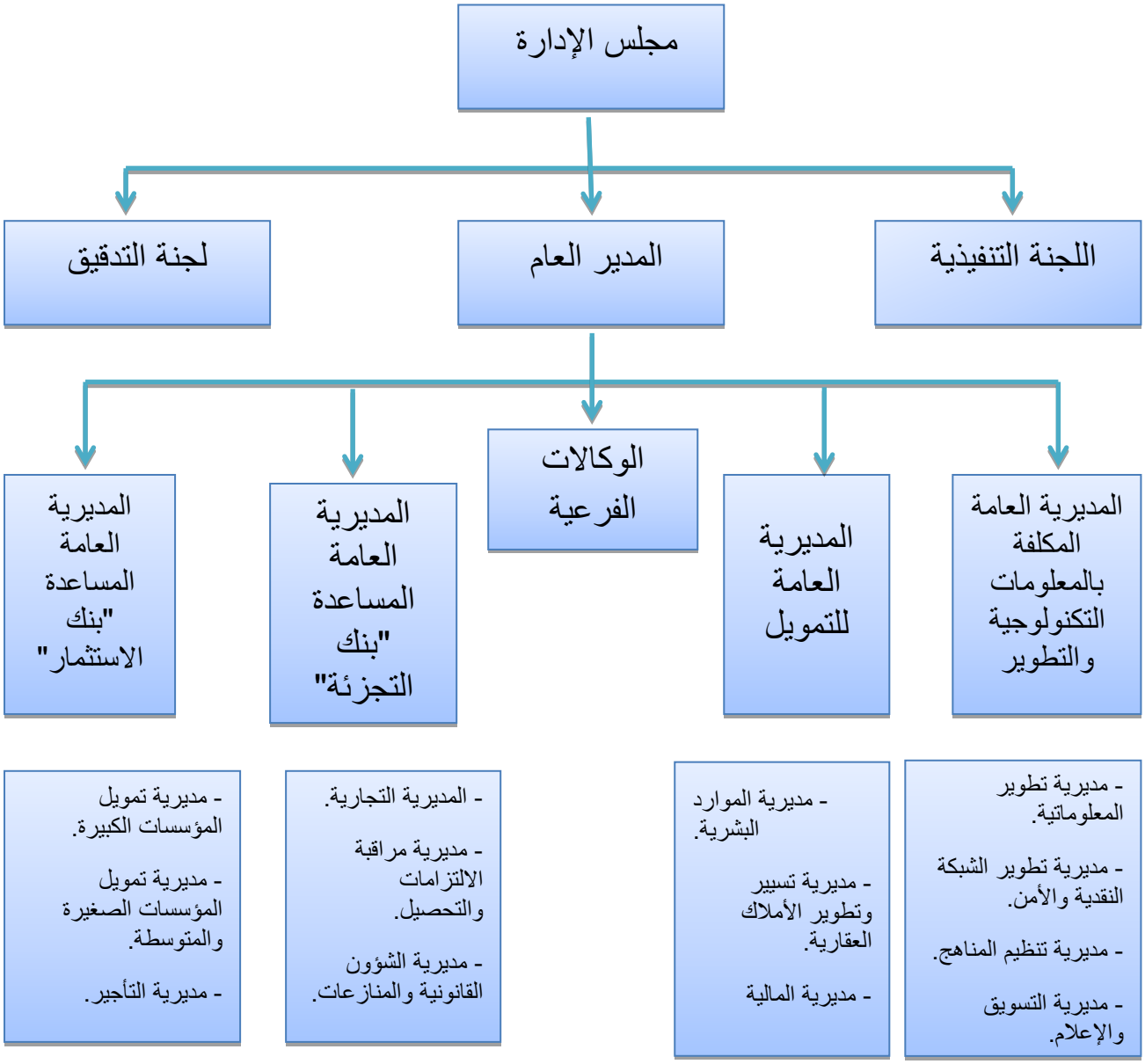

المصدر: هشام بن عزة: **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص196.

المطلب الثاني: أهداف ، استراتيجيات وتمويلات بنك البركة الجزائري

يسعى بنك البركة الجزائري إلى تحقيق عدة أهداف باستخدام استراتيجيات وطرق مختلفة كما يقدم خدمات تمويلية في مجالات متنوعة ولجميع الفئات.

الفرع الأول: أهداف بنك البركة الجزائري

يهدف بنك البركة الجزائري إلى تطبيق نظام اقتصادي قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية ومتفق مع مقتضيات العصر، وذلك بتغطية مختلف الاحتياجات الاقتصادية في مجال الخدمات البنكية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على أساس غير ربوي، فهو بذلك يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:[1]

أولا: تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد المالية وتشغيلها بالطرق التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وبأفضل العوائد بما يتفق مع متطلبات العصر ويراعي القواعد الاستثمارية السليمة؛

ثانيا: القيام بالأعمال الاستثمارية والتجارية المشروعة بالإضافة إلى دعم صغار المستثمرين والحرفيين؛

ثالثا: توفير التمويل اللازم لسد احتياجات مختلف القطاعات؛

رابعا: تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي؛

خامسا: تشجيع الادخار الفردي والمؤسساتي.

الفرع الثاني: إستراتيجية بنك البركة الجزائري

إن إستراتيجية بنك البركة الجزائري في تصور مستقبل البنك من أجل تحقيق الأهداف المستقبلية البعيدة المدى إنما تدور محاورها حول النقاط التالية:[2]

اولا: تطوير وتدقيق أنظمة البنك؛

ثانيا: التحكم في التكاليف وتحديد أدوات تحليل المردودية ومتابعة النجاح؛

ثالثا: توسيع نوعية منتجاته وتكثيفها بالإضافة إلى محاولة تحديثها من خلال تقديم خدمات عبر الانترنت؛

رابعا: تغطية السوق الوطنية من خلال مد شبكة استغلالها في كل جهات التراب الوطني.

الفرع الثالث: أنواع التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري

يقدم البنك خدماته التمويلية لمختلف عملائه من صناعيين وتجار وحرفيين ومقاولين ومستوردين بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل جزءا هاما من محفظة البنك، حيث يوفر بنك البركة الجزائري التمويلات التالية:[3]

---

[1]– عصام بوزيد، مرجع سابق ، ص159.

[2]–سماح طلحي، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2014 ، ص285.

[3]– سماح طلحي، مرجع سابق، ص 288.

أولا: تمويل الاستغلال: وهو تمويل قصير الأجل وعادة ما لا تتعدى مدته السنتين ويشمل كلا من صيغة التمويل بالمرابحة، المشاركة القصيرة المدى، بالإضافة إلى التمويل بالسلم؛

ثانيا: تمويل الاستثمار: وهو التمويل المتوسط والطويل الأجل الذي تفوق مدته السنتين ويشمل كلا من صيغة الإجارة بشرط البيع، المشاركة بنوعيها الدائمة والمتناقصة، المضاربة، بالإضافة إلى صيغة التمويل بالاستصناع.

المطلب الثالث: تطور نشاط بنك البركة الجزائري

يتركز نشاط بنك البركة بشكل كبير في تمويل المشاريع الاستثمارية ذات المنفعة والموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية،ولقد تطور نشاطه كثيرا في السنوات الأخيرة واحتل مكانة مهمة في الساحة البنكية الجزائرية.

الفرع الاول: مجالات نشاط البنك

يقوم بنك البركة بعدة عمليات في مجلات مختلفة منها:[1]

اولا: في مجال الخدمات البنكية يقدم البنك لعملائه خدمات بنكية مختلفة أهمها فتح الحسابات وقبول الودائع من الغير على أساس المضاربة الإسلامية والتي تتفرع إلى الحسابات الجارية التي يقوم فيها البنك بالحفاظ على هذه الودائع مقابل أجر دون أن يمنح لأصحابها أي عائد، وحسابات التوفير التي يضعها أصحابها تحت تصرف البنك الذي عادة ما يقوم باستثمارها في المشاريع القصيرة الأجل من خلال صيغه التمويلية المرابحة والسلم، بالإضافة إلى الودائع الاستثمارية... إلخ؛

ثانيا: في مجال الخدمات الاجتماعية يقدم البنك القروض الحسنة للغايات الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف المجالات، والمساعدة على الحاصل على القرض ببدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله ومعيشته؛

ثالثا: في مجال الاستثمار يقوم بنك البركة بإعطاء فرص استثمار أموال عملائه في مشاريع معينة، ويقوم البنك بالمساهمة في هذه المشاريع من خلال صيغ التمويل المختلفة التي يقدمها لأصحاب هذه المشاريع مقابل الحصول على أرباح معينة متفق عليها.

الفرع الثاني: عرض تطور نشاط البنك من سنة 2013 إلى سنة 2018

يمكن عرض تطور نشاط بنك البركة الجزائري من سنة 2013 إلى سنة 2018 من خلال الجدول التالي:

[1]- نفس المرجع السابق ، ص ص 286-287.

الجدول رقم (3-01): تطور نشاط بنك البركة الجزائري من 2013 إلى 2018

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / النشاط	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الميزانية	157073	162772	193573	210344	248633	270996
حقوق الملكية	22965	23813	23463	24312	24546	27429
الودائع	125435	125768	154562	170137	207944	223995
التمويلات	63354	80888	96453	110711	139677	156460
الإيراد المصرفي الصافي	7760	7473	7818	8539	8669	11850
الناتج الصافي	4092	4307	4108	3984	3548	5167

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري، سنة 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

تبين لنا أرقام الجدول أعلاه أن نشاط بنك البركة الجزائري عرف تطور ملحوظ خلال سنة 2018 مقارنة بسنوات 2017، 2016، 2015، 2014 و 2013، والشكل التالي يوضح لنا أكثر معطيات الجدول.

الشكل رقم (3-02): تطور نشاط بنك البركة الجزائري من 2013 إلى 2018

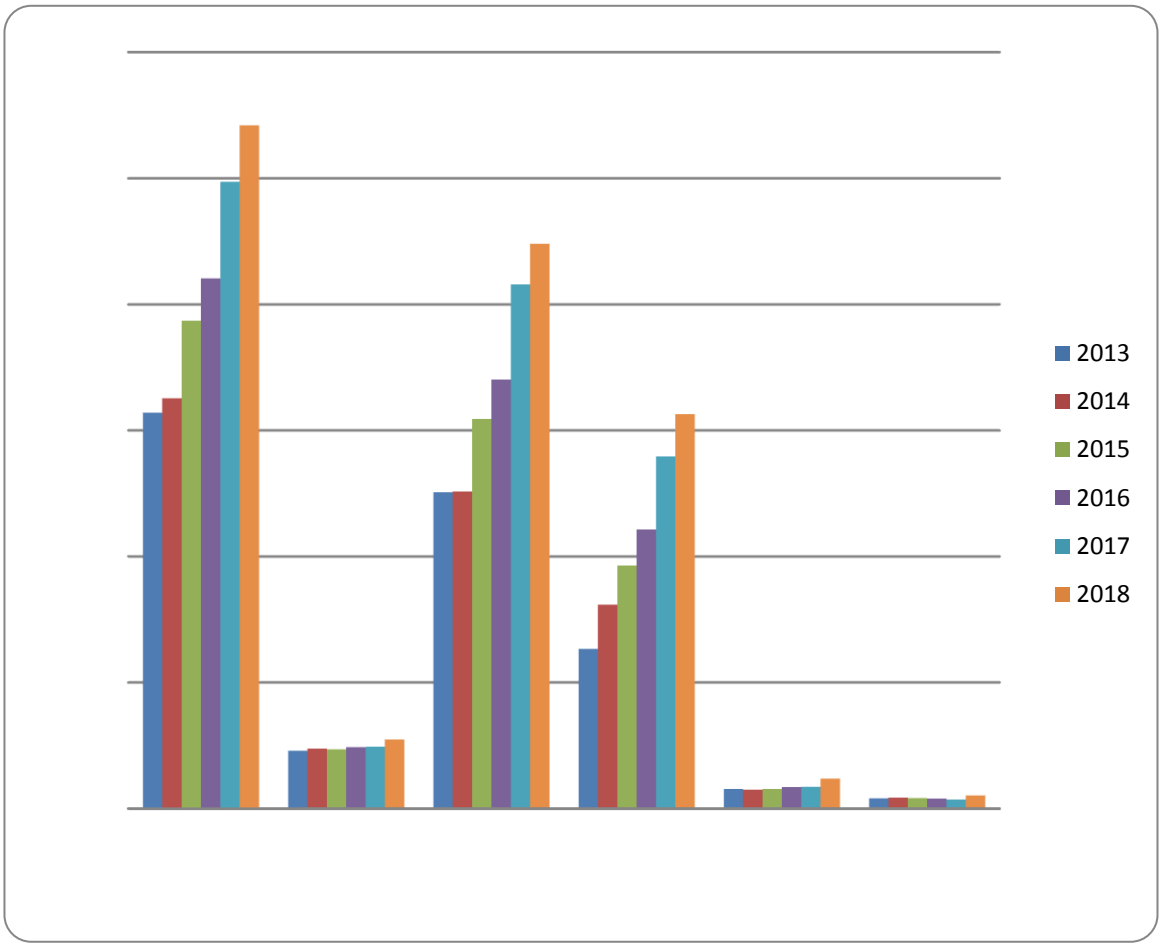

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-02).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نشاط بنك البركة الجزائري في تطور مستمر من سنة لأخرى حيث بلغت ودائع العملاء في شكل حسابات تحت الطلب وحسابات الادخار والودائع لأجل سنة 2018 قيمة 223995 مليون دينار جزائري مسجلة زيادة قدرها 16051 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2017، كذلك ارتفع رصيد التمويلات الممنوحة للعملاء بمبلغ 16783 مليون دينار جزائري مقارنة مع سنة 2017 لتستقر في حدود 156460 مليون دينار جزائري نهاية سنة 2018، وهذه التمويلات مست كل شرائح العملاء من مؤسسات، مهنيين وأفراد، كما نلاحظ أيضا أن تمويلات البنك تتناسب مع تطور حجم الودائع.

المبحث الثاني: بنك السلام الجزائر كثاني بنك إسلامي

يعتبر بنك السلام ثاني تجربة للجزائر في مجال البنوك الاسلامية والذي يحاول توفير خدمات تتوافق والشريعة الإسلامية، غير أننا سنكتفي بتقديم بنك السلام وعرض أهم منتجاته.

المطلب الأول: بنك السلام وأهم نشاطاته

لم يشهد السوق البنكي الإسلامي في الجزائر اتساعا إلا بعد 18 سنة، من خلال تأسيس بنك خاص متمثل في بنك السلام، وبذلك أصبح ثاني بنك خاص يعمل على تقديم الخدمات المالية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: تقديم بنك السلام

بنك السلام الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تأسس كثمرة تعاون إماراتي خليجي وجزائري، وهو من الوحدات البنكية التابعة لبنك السلام البحريني، وبدأ نشاطه فعليا في 2008/10/20 برأس مال مدفوع قدره (72) مليار دج (100 مليون دولار أمريكي) مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة، وذلك بهدف تقديم أحدث الخدمات المصرفية التي تواكب مسيرة التطور في الجزائر وتسيير البنك وفقا لإستراتيجية واضحة تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية،من خلال تقديم خدمات عصرية تتفق مع المبادئ الإسلامية تلبية لاحتياجات السوق البنكي والعملاء المستثمرين.[1]

الفرع الثاني: نشاطات بنك السلام

من بين أهم نشاطات بنك السلام ما يلي:[2]

أولا: النشاط التجاري والتسويق

تم تركيز النشاط التجاري حول محورين أساسيان وهما:

1- رفع مستوى الودائع

حيث سجلت ودائع العملاء ارتفاعا ملحوظا في سنة 2017 بنسبة 88% مقارنة بنفس الفترة لسنة 2016 منتقلة من 309 مليون دولار إلى 553 مليون دولار، وفيما يخص تركيبة الودائع تمثل الحسابات الجارية 31%من إجمالي الودائع وقد انتقلت من مبلغ 102 مليون دولار إلى 171 مليون دولار أي بنسبة نمو 68بالمئة نتيجة لاستقطاب متعاملين جدد وتوطين عملياتهم الجارية بالبنك (فتح 1005حساب جديد)، وبنفس المنحى سجلت حسابات الأفراد ارتفاعا ملحوظا (فتح أكثر من 4000حساب جديد) بفضل توطين رواتب الموظفين وإبرام اتفاقيات مع كبار المتعاملين العموميين وعرض خدمات جديدة في مجال التجزئة (التمويل الاستهلاكي، الخدمات الالكترونية، بطاقات الدفع ...).

[1] – التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر،(2016)، متاح على الموقع الالكتروني:https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-15-0-11.html

[2] – التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر،(2017)، متاح على الموقع الالكتروني:https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-15-0-11.html

وتمثل حسابات الاستثمار والادخار نسبة 25% من إجمالي الودائع وقد انتقلت من مبلغ 35 مليون دولار إلى 52 مليون دولار أي بنسبة نمو 50% نتيجة لتعزيز سمعة البنك بالسوق وعرض أفضل الخدمات وتم تسجيل فتح 1850 حساب ادخار سنة 2017.

كما تمثل حسابات التأمينات النقدية نسبة 45% من إجمالي الودائع وقد انتقلت من مبلغ 115 مليون دولار إلى 247 مليون دولار أي بنسبة نمو تفوق 100% نتيجة لتحسن خدمات المصرف واستقطاب متعاملين جدد ما ينعكس إيجابا على نشاط البنك بتسجيل ارتفاع محسوس في عمليات التجارة الخارجية، وإصدار مختلف الكفالات في إطار الصفقات الموطنة بالمصرف.

2- تحفيز وظيفة استقطاب العملاء

نتيجة للوضع الاقتصادي والمالي الصعب الذي عرفته الجزائر خلال سنة 2017 والتغييرات التنظيمية التي عرفتها الساحة التجارية، تم تركيز الجهد التجاري على استقطاب متعاملين جدد من شركات صغيرة ومتوسطة التي تنشط في قطاع الصناعة والتحويل إضافة إلى الشركات الكبرى الرائدة في مجالها على المستوى الوطني وذلك لتعويض الفرصة الضائعة من تجميد بعض النشاطات التجارية وبالأخص قطاع الاستيراد الذي كان يمثل أكثر من 70 %من مداخيل البنك، ومن الناحية التسويقية فقد تم تطوير عدة منتجات خلال سنة 2017.

ثانيا: العمليات المالية

عرف مستوى سيولة البنك منحنى تصاعديا خلال سنة 2017 بلغ في نهاية شهر ديسمبر 34,4 مليار دج (300مليون دولار) مقابل 18,3 مليار دج (163مليون دولار) بنفس الفترة لسنة 2016.

كما سجلت عمليات الشيكات عن طريق المقاصة الآلية رقما معتبرا بلغ 245 مليار دج (2,14 مليار دولار) بعدد 156 ألف شيك، مسجلا نسبة نمو بلغت 38بالمئة مقارنة بسنة 2016.

أما العمليات بالعملة الصعبة فقد بلغت قيمة 167 مليار دج ما يعادل (1,56 مليار دولار) وبالنسبة لبطاقات السحب والدفع الآلي فقد عرفت هي الأخرى نموا معتبرا بحيث بلغ عدد البطاقات الموزعة في ديسمبر 1040 بطاقة.

لا تنحصر نشاطات بنك السلام في النشاطات المذكورة سابقا وإنما توجد نشاطات أخرى تتمثل في: التمويلات التجارة الخارجية، نظام المعلومات، التدقيق والمخاطر، التنظيم، الموارد البشرية، التدقيق الشرعي، المسؤولية الاجتماعية.

و يتميز نشاط بنك السلام الناشط في الجزائر بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

أولا: تقديم منتجات إسلامية قاعدية دون الاعتماد على إستراتيجية الابتكار لعصرنة وتحديث النشاط المصرفي الإسلامي بما يمكن من استقطاب عملاء جدد؛

ثانيا: غياب التنويع في البدائل التمويلية الإسلامية المتاحة من مضاربة، مشاركة، مرابحة، إجارة، سلم، استصناع وغيره من الصيغ التمويلية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

ثالثا: غياب خطة واضحة تأخذ بعين الاعتبار الصيرفة الإسلامية كسبيل لامتصاص السيولة الزائدة في السوق النقدية.

المطلب الثاني: خدمات بنك السلام

من بين الخدمات التي يقدمها بنك السلام من خلال منتجاته ما يلي:

الفرع الأول: بالنسبة للشركات

الصيغة الشرعية التي يستعملها هي:[1]

أولا: المرابحة للواعد بالشراء أو المرابحة المصرفية

هي عملية شراء المصرف لعقار أو سلعة منقولة بمواصفات محددة بناء على طلب ووعد المتعامل، ثم إعادة بيعها إليه مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل.فالعملية مكونة من وعد بالشراء ثم شراء البضاعة ثم بيعها مرابحة، ومن ثم فهي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده، لأن البنك لا يعرض أن يبيع شيئا، ولكنه يتلقى أمرا بالشراء، وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري الآمر ليرى إذا كان مطابقا لما وصف أم لا، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن البنك قد قبض البضاعة التي اشتراها فانتقل إليه الضمان.

ثانيا: الإجارة المنتهية بالتمليك

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء أصول منقولة أو غير منقولة معينة بناء على طلب المتعامل ثم إيجارها له إجارة عين منتهية بالتمليك حيث يقترن بها وعد بتمليك العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو أثناءها، وتتم العملية من خلال عقود منفصلة مستقلة عن بعضها فتعقد الإجارة أولا من خلال عقد مخصوص بها ليتم بيع العين عند طلب المتعامل من خلال عقد بيع مستقل يوقع عند البيع وليس قبله.حيث يقدر هامش ربح (سنوي) من7% إلى 14% (حسب شروط المصرف الحالية).

[1]– بنك السلام الجزائر، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-36-15.html

الفرع الثاني: بالنسبة للأفراد

توفر له مجموعة من الخدمات موضحة كالآتي:[11]

أولا: حساب الاستثمار

حساب الاستثمار هو حساب محدد المدة يدر لصاحبه أرباحا حسب مدة الاستثمار والمبلغ المستثمر؛ يتم توزيع الأرباح فيه وفقا للشروط البنكية السارية المفعولة لدى بنك السلام الجزائر، يعتمد على الصيغة التالية:[2]

ثانيا: صيغة المضاربة

عقد مشاركة بين البنك والمتعامل في صفقة أو مشروع يسهم/يقوم العميل بتمويله ويتكفل البنك بإدارته وتنفيذه على أن يوزع الربح بينهما بحسب النسب المتفق عليها مسبقا.

من مميزاته أنه، وديعة معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للبنك، يتم دفع الأرباح كل ربع سنة ويتم صرف مكافئات حساب الاستثمار (وديعة لمدة محددة) وفقا للشروط العامة المعمول بها في المصرف.

سعيا من الإدارة العامة إلى استقطاب الودائع الاستثمارية على الحسابات الادخارية فإنها تقترح ضمن خطة تجارية متكاملة توزيع رحلات عمرة على أساس القرعة لفائدة أصحاب هذه الحسابات، ويكون ذلك من باب الهبة من قبل البنك، وعليه فإنها تستفسر عن جوائز ذلك طالما أن العملية تتم بهذه الصيغة، حيث لا مانع شرعا أن يقدم البنك فرصة أداء العمرة لمودعيه على حسابات الاستثمار بأنواعها وذلك من أموال البنك وليس من أموال الوعاء الاستثماري المشترك وعلى التدقيق أن يتأكد من أن هذه الرحلات قد مولت فعلا من أموال المساهمين.[3]

ثالثا: دفتر استثمار أمنيتي

دفتر الاستثمار "أمنيتي"، وسيلة ادخار سهلة وآمنة في متناول كل أفراد عائلتك تمنحك حرية استثمار أموالك مع إمكانية التصرف بها بكل حرية وفي أي وقت. يعتمد على صيغة الادخار المتمثلة في صيغة المضاربة.[4]

من مميزاته أنه، حساب تحت الطلب، حد أدنى لفتح الحساب قيمته 5000 دج، أرباح تضاف إلى حسابك على أساس ربع سنوي، حرية الإيداع والسحب، حساب الأرباح على المبالغ المودعة يبدأ من اليوم الموالي لعملية الإيداع.

يتم تقاسم الأرباح60% حصة العملاء، 40% حصة البنك. ومن حيث الرسوم والعمولات فإنه، دفتر مجاني، حساب بدون تحمل مصاريف التسيير، عملية السحب والإيداع مجانية.

---

[1]– بنك السلام الجزائر، متاح على الموقع الالكتروني:https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-32-0.html

[2]– بنك السلام الجزائر، متاح على الموقع الالكتروني:https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-20.html

[3]– بنك السلام الجزائر، عدد أفريل 2019، مجلة شهرية صادرة عن خلية التسويق والاتصال، مجلة السلام، متاح على الموقع الالكتروني:https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-233-0.html

[4]– بنك السلام الجزائر، متاح على الموقع الالكتروني:https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-6.html

نظمت خلية التسويق والاتصال للبنك السحب الفصلي للقرعة الخاصة بطومبولا دفتر الاستثمار 'أمنيتي' للثلاثي الأخير من الفاتح أكتوبر إلى 31 ديسمبر 2018، والذي جرى بتاريخ 17 جانفي 2019. ليتم الإعلان عن الفائز بعمرة إلى البقاع المقدسة مدفوعة التكاليف من طرف بنك السلام الجزائر.[1]

رابعا: بطاقة التوفير أمنيتي

بطاقة التوفير "أمنيتي" وسيلة ادخار بسيطة وآمنة، في متناول جميع أفراد العائلة، وتسمح باستثمار أموال مع ضمان توفرها في أي وقت، يعتمد على صيغة الادخار لصيغة المضاربة.[2]

من مميزاته أنه حساب متاح عند الطلب، أرباح تضاف إلى الحساب على أساس ربع سنوي، حرية الإيداع والسحب، حساب الأرباح على المبالغ المودعة يبدأ من اليوم الموالي لعملية الإيداع، مرونة سقوف السحب والدفع، وغيرها،يتم تقاسم الأرباح 60% حصة العملاء، 40% حصة المصرف، ومن حيث الرسوم والعمولات فهو حساب من دون رسوم وغيرها.

يعزم بنك السلام الجزائر إطلاق منتج دفتر الاستثمار 'هديتي'، هذا المنتج الجديد يسمح لأي شخص بفتح دفتر استثمار لشخص آخر دون علمه ويودع له فيه مبلغ 20 ألف دج على الأقل، ومن ثم يقوم البنك بمنحه علبة دفتر الاستثمار والتي تعمل حاليا خلية التسويق على تصميمها، ومن ثم يتقدم الشخص المهدي بهذه العلبة للمهدى له ويفاجئه بالهدية.[3]

خامسا: السلام تيسير لتمويل السيارات

السلام تيسير تقسيط سداد ثمن اقتناء سيارة شرط أن تكون منتجة أو مركبة محليا.

سادسا: صيغة البيع بالتقسيط لاقتناء معدات وتجهيزات منزلية وسيارات الأفراد

بيع بالتقسيط للأفراد هي صيغة يقوم من خلالها البنك بشراء سلع؛ بضائع؛ آلات أو معدات بناءا على طلب المتعامل ويقوم بعد تملكه لها وقبضها أو قبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل من خلال تقسيط دفع الثمن لأجل محدد

أما بخصوص الرسوم والعمولات فله هامش ربح سنوي معلوم مسبقا 10,5% للسيارات (حسب شروط البنك الحالية).

[1]– بنك السلام الجزائر، عدد جانفي 2019، مجلة شهرية صادرة عن خلية التسويق والاتصال، مجلة السلام، عدد تجريبي، متاح على الموقع الالكتروني:https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-233-0.html

[2]– بنك السلام الجزائر، متاح على الموقع الالكتروني:https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-30-17.html

[3]– بنك السلام الجزائر، عدد فيفري 2019، مجلة شهرية صادرة عن خلية التسويق والاتصال، مجلة السلام، متاح على الموقع الالكتروني:https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-233-0.html

عرفت عملية اقتناء السيارات تزايد وتيرة تركيبها في سنة 2018 ارتفاع عالي كانت نسبته 528% ما يعادل 5027 سيارة مقارنة بالسنة الماضية التي سجلت اقتناء 783 مركبة فقط.[1]

سابعا: إطلاق بنك السلام الجزائر للتمويل العقاري الجديد، **'دار السلام للاستئجار'**، حتى يتم هذا الاستئجار يجب توفر مجموعة من الشروط في الشخص من بينها أن يكون موظفا صاحب مهنة حرة تاجر أو صاحب إيراد ثابت وأن تكون المداخيل الشهرية ثابتة ومنتظمة 40000 دج أو أكثر. في مقابل هذا التمويل يقدم بعض من الامتيازات هامش ربح تفضيلي عند توطين الراتب، تمويل بدون مصاريف الملف، تمويل يمكن أن يغطي 100% من قيمة الإيجار، إمكانية رفع قيمة التمويل بدعم من أفراد العائلة، ومن مميزات هذا التمويل أن صيغة التمويل معتمدة من الهيئة الشرعية للبنك تصل قيمته إلى 1500000 دج وفترة سداد تمتد من 12 إلى 24 شهرا.[2]

المطلب الثالث: تطور حجم الودائع والقروض في بنك السلام

يقوم بنك السلام بعدة عمليات في مجالات مختلفة تتميز بكونها موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، أهمها قبول الودائع ومنح قروض.وعليه سيتم عرض تتطور حجم الودائع والقروض في بنك السلام الجزائر للأفراد والمؤسسات الخاصة وتحليلها.

الفرع الاول: تطور حجم الودائع

يمكن تحليل تطور حجم الودائع في بنك السلام الجزائر حسب المتعامل الاقتصادي في جدول كالآتي:

[1]– بنك السلام الجزائر، متاح على الموقع الالكتروني:https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-2.html

[2]–بنك السلام الجزائر، عدد جانفي 2019، مجلة شهرية صادرة عن خلية التسويق والاتصال، مجلة السلام، عدد تجريبي، متاح على الموقع الالكتروني:https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-233-0.html

الجدول رقم (3–02): تطور إجمالي ودائع بنك السلام الجزائر للفترة (2011 –2017)

الوحدة: آلاف دينار جزائري

المتعامل الاقتصادي / السنوات	المؤسسات الخاصة	الأفراد	نسبة ودائع الأفراد%	المجموع
2011	9323148	1114866	11.95	10438014
2012	14744665	1380850	9.36	16125515
2013	17357461	1727255	9.95	19084716
2014	13517673	1892146	13.99	15409819
2015	16522999	2884757	17.45	19407756
2016	23837349	5246887	22.01	29084236
2017	44154661	9562521	21.65	53717182

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام متاح على الموقع:

https://www.alsalamalgeria.com

من خلال الجدول يمكن استنتاج المنحنى التالي:

الشكل رقم (3-03):تطور إجمالي ودائع بنك السلام الجزائر للفترة (2011-2017)

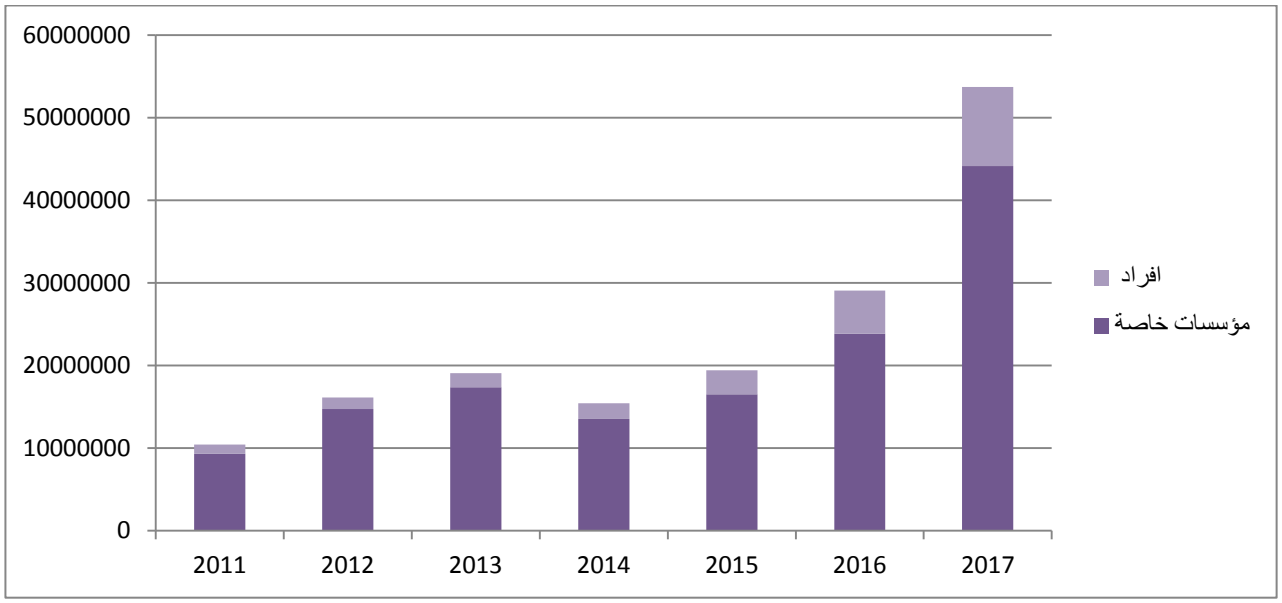

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-02).

من خلال الشكل أعلاه أن حجم ودائع الأفراد والمؤسسات الخاصة في تزايد مستمر منذ 2011 بقيمة 10438014 دينار جزائري إلى 19084716 دينار جزائري في 2013، إلا أنه شهد تراجع وانخفاض بالنسبة للمؤسسات الخاصة في 2014 بقيمة 13517673 دينار جزائري، ثم ارتفع بداية من 2015 بقيمة 19407756 دينار جزائري، ليصل إلى 53717182 دينار جزائري في 2017 وهي قيمة معتبرة مقارنة مع بداية نشاط بنك السلام في 2011؛

إن تطور حجم الودائع المتعلق بالمؤسسات الخاصة مرتفع بالمقارنة مع الأفراد، وذلك كون أن لديها إطار قانوني في الدولة، حيث بلغت نسبتها 82,2% إلى إجمالي حجم الودائع في سنة 2017 وهي أعلى نسبة سجلها البنك بالمقارنة مع السنوات الماضية؛

أما فيما يخص تطور حجم الودائع الخاص بالأفراد فهو ضعيف نسبيا بالمقارنة مع المؤسسات الخاصة، وذلك كون أن الأفراد يتميزون بما يسمى بظاهرة الاكتناز، حيث بلغت نسبتها 17,8% في 2017 وهي نسبة معتبرة بالمقارنة مع السنوات السابقة.

الفرع الثاني: تطور حجم التمويل

يمكن عرض التمويلات المقدمة للأفراد والمؤسسات الخاصة كما يلي:

الجدول رقم (3-03): تطور حجم تمويل بنك السلام الجزائر للفترة (2011 -2017)

الوحدة: آلاف دينار جزائري

المتعامل الاقتصادي / السنوات	المؤسسات الخاصة	الأفراد	نسبة تمويل الأفراد%	المجموع
2011	13841257	64556	0.46	13905813
2012	19905700	789461	3.96	20695161
2013	28352633	421613	1.48	28774246
2014	23796127	143348	0.6	23939475
2015	23038246	92031	0.39	23130277
2016	30304461	541526	1.78	30845987
2017	42408890	5030143	11.86	47439033

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام متاح على الموقع:

https://www.alsalamalgeria.com

من خلال الجدول يمكن استنتاج المنحنى التالي:

الشكل رقم (3-04):تطور حجم تمويل بنك السلام الجزائر للفترة(2011-2017)

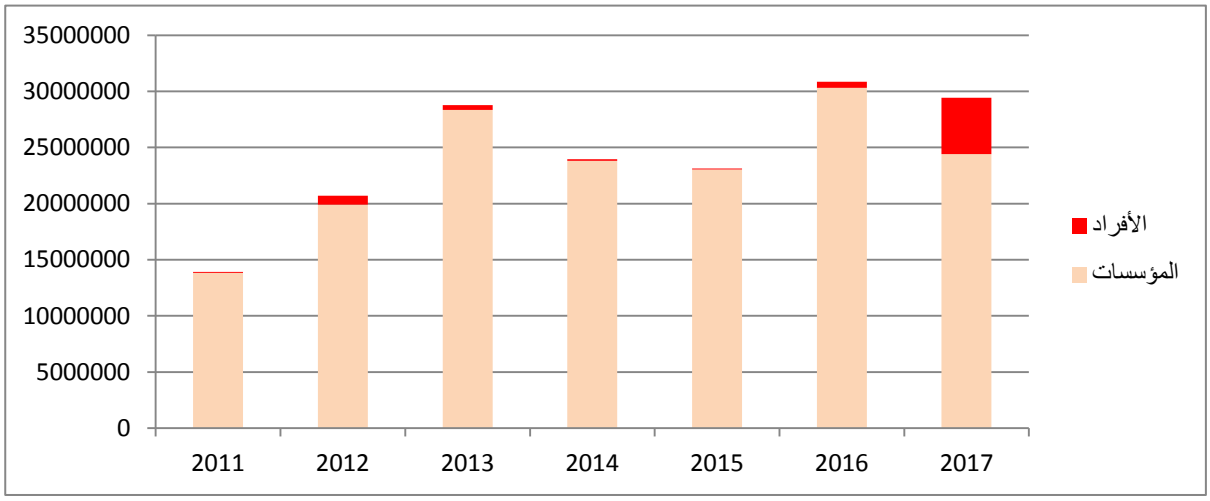

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-6).

نلاحظ من خلال الشكل أن تمويل المؤسسات متذبذب بنسب متفاوتة حيث بلغت أقصاها في 2016 بنسبة 98,24% مقارنة بسنة 2017 التي قدرت نسبتها 89,39% وهي منخفضة مقارنة بسنة 2016؛

أما فيما يخص تمويل الأفراد بلغت أقصى قيمة لها بنسبة 10.06% لسنة 2017 مقارنة بسنة 2016 التي قدرت بنسبة 1.75% وهي نسبة ضعيفة.

المبحث الثالث : دمج البنوك التقليدية الجزائرية للمنتجات الاسلامية في نشاطها

إن الترخيص للبنوك التقليدية الناشطة في السوق البنكي الجزائري بفتح شبابيك خاصة بالتمويل الإسلامي من شانه أن يعزز تجربة الخدمات المالية الاسلامية في الجزائر، وتلبية رغبة المواطن في الحصول على التمويل من دون فائدة.

المطلب الأول: دوافع ، و شروط تقديم منتجات التمويل الإسلامي

إن للبنوك التقليدية عدة دوافع جعلتها تقوم بدمج منتجات إسلامية في نشاطها، لكن هذا الدمج لا يتحقق إلا بالتزامها و تقيدها بشروط خاصة.

الفرع الأول: دوافع تقديم منتجات التمويل الإسلامي

يمكن استعراض أهم دوافع البنوك التقليدية لتقديم منتجات إسلامية كمايلي: [1]

أولا: استجابة البنوك التقليدية لطلب الحكومة الجزائرية لتقديم خدمات بنكية إسلامية دون تخطيط مسبق؛

ثانيا: اقتحام السوق البنكية الاسلامية ومنافسة كلا من بنك البركة وبنك السلام؛

ثالثا: محاولة جلب المدخرات المالية خارج الدائرة النقدية للأفراد المحجمون عن المعاملات البنكية الربوية؛

رابعا: استقطاب رؤوس الأموال من السوق الموازية في ظل تراجع مداخيل الجزائر جراء الأزمة النفطية؛

خامسا: المحافظة على عملائها الحاليين بتقديم خدمات بنكية متنوعة؛

سادسا: تعظيم الأرباح من مصادر مالية غير تقليدية؛

سابعا: استقطاب العملاء الراغبين في الحصول على منتجات مصرفية إسلامية بدافع ديني منهم.

الفرع الثاني: منتجات التمويل الإسلامي التي اقرها بنك الجزائر و شروط تقديمها

عندما تم اعتماد منتجات مالية إسلامية، حددها المشرع الجزائري وبين نوعها وشروط اعتمادها، وهذا حتى لايترك لبسا لدى البنوك والمؤسسات المالية من جهة، ولدى المستهلك من جهة أخرى.[2]

اولا: أنواع منتجات التمويل الإسلامي

تخص العمليات البنكية المتعلقة بالتمويل الإسلامي، المنتجات الآتية:[3]

1- المرابحة؛

2-المشاركة؛

---

[1] ـــبن إبراهيم الغالي، **رصد التوجه الجديد للبنوك التقليدية في الجزائر بمحاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 1، عدد 33، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جانفي 2018، ص 60.

[2] – بدروني عيسى، غربي حمة، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر**: شباك العمليات البنكية الإسلامية وفق النظام 20- 02 نموذجا، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد 98،جويلية 2020، ص 73.

[3] – المادة رقم04، نظام رقم 20- 02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15مارس 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون،24 مارس 2020، ص 33.

3-المضاربة؛

4-الإجارة؛

5-السلم؛

6-الاستصناع؛

7-حسابات الودائع؛

8-الودائع في حسابات الاستثمار.

ثانيا: شروط تقديم منتجات التمويل الإسلامي

يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات التمويل الإسلامي أن تتوفر على الشروط التالية:

1-أن تحوز على وجه الخصوص على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وان تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد و آجال إرسال التقارير التنظيمية؛[1]

2- الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة ، تسلم لها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية المتواجدة على مستوى المجلس الأعلى الإسلامي؛

3- في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالتمويل الإسلامي، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.

تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص وفي إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالتمويل الإسلامي؛ [2]

4-تقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات التمويل الإسلامي، وهذا الملف يتكون من الوثائق التالية:

- ❖ شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية؛
- ❖ بطاقة وصفية للمنتوج؛
- ❖ رأي مسؤول المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية؛
- ❖ الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك التمويل الإسلامي عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية، ويكون ذلك بالفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك التمويل الإسلامي والمحاسبة الخاصة بالهياكل

[1] – المادة رقم03، نظام رقم 20- 02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15مارس 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون،24 مارس 2020، ص 33.

[2] – المادة رقم15، نظام رقم 20- 02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15مارس 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون،24 مارس 2020، ص 34.

الأخرى للسماح بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لهذا الشباك، كما يجب أن تكون حسابات زبائنه مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن ،بالإضافة إلى تخصيص هيكل تنظيمي ومستخدمين أكفاء ومؤهلين شرعا في مجال التمويل الإسلامي.

5-يجب على البنوك والمؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات التمويل الإسلامي أن تعلم زبائنهم بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم، كما يجب إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم.[1]

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن دمج المنتجات الاسلامية ضمن نشاط البنوك التقليدية

إن ممارسة البنوك التقليدية الجزائرية لبعض نشاطات البنوك الاسلامية من خلال فتح شبابيك إسلامية على مستواها يمكن أن يترتب عنه العديد من الآثار الاقتصادية الايجابية منها والسلبية.

الفرع الأول: الآثار الايجابية

يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أولا: التقليص من نشاط السوق الموازية من خلال جذب الفئات التي ترغب في التعامل وفق الشريعة الاسلامية وكذا الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج في شكل عملة صعبة بحثا عن بنوك تعمل وفق الأحكام الشرعية وبالتالي امتصاص الكتلة النقدية الموجودة خارج النظام البنكي؛

ثانيا: يمكن أن تساهم الشبابيك الاسلامية في توسيع رقعة العمل البنكي الإسلامي في الجزائر من خلال تحفيز البنوك التقليدية المنافسة إلى تقديم الخدمة، ومن خلال تنمية التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية الدولية التي سعت من جانبها إلى تطوير منتجات إسلامية جديدة؛[2]

ثالثا: إن الإقبال المتزايد على الخدمات البنكية الاسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام البنكي الإسلامي والنظام البنكي الجزائري الأول على الثاني إذا أحسن القائمون على البنوك الاسلامية الاستفادة من هذه الفرصة؛[3]

رابعا: إن نجاح الشبابيك الاسلامية يعد دافع قوي للبنوك التقليدية الجزائرية للتوسع في فتح شبابيك أخرى ويشجعها كذلك على إقامة بنوك إسلامية منفصلة لها كيانها الخاص؛

---

[1]_ المادة رقم15، نظام رقم 20- 02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15مارس 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون،24 مارس 2020، ص 34.

2_جعفر هني محمد،**نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليديةكمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، عدد 12 ،2017، ص 107.

3_جعفر هني محمد،مرجع سابق،ص 107.

خامسا: تساهم الشبابيك الاسلامية في تطوير المنتجات المالية الاسلامية، حيث تتنافس إدارة كل من الشبابيك الاسلامية والبنوك الاسلامية إلى بذل المزيد من الجهود لابتكار أدوات مالية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية وتشبع رغبات العملاء،[1] وبالتالي خلق جو من المنافسة داخل السوق البنكي الجزائري؛

سادسا: تطور البيئة القانونية للنشاط البنكي الإسلامي وإيجاد الإطار القانوني الملائم للتعامل مع المؤسسات المالية والبنكية الأخرى، فضلا عن العلاقة بين الشبابيك أو الفروع مع البنوك التقليدية؛

سابعا: إن إيداع أموال كبيرة في الشبابيك الاسلامية سيزيد بالتأكيد من فرص الربحية لدى المصارف التقليدية الجزائرية، ذلك أن هذه الأرباح تذهب في النهاية إلى الفرع ثم إلى المقر الرئيسي للبنك التقليدي ومن ثم إلى الخزينة العمومية؛[2]

ثامنا: دعم الاقتصاد الوطني بفضل استثمار الأموال المودعة في الشبابيك الاسلامية في مشاريع تنموية مما يساعد على منح فرص عمل جديدة وبالتالي التقليل من مشكل البطالة السائد.

الفرع الثاني: الآثار السلبية

ونوجزها فيما يلي:[3]

أولا: إن موافقة بنك الجزائر على فتح شبابيك إسلامية في البنوك الجزائرية يثير تساؤلا هاما وهو كيف يمكن تحفظ بنك الجزائر على نشاط البنوك الاسلامية و في نفس الوقت يسمح للبنوك التقليدية بمزاولة العمل البنكي الإسلامي؛

ثانيا: قد يؤدي تقديم العمل البنكي الإسلامي من قبل البنوك التقليدية إلى إعاقة إنشاء البنوك الاسلامية وانتفاء المبرر لوجودها أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها؛

ثالثا: يؤدي تقديم خدمات مالية إسلامية من قبل البنوك التقليدية الجزائرية إلى تشويه العمل البنكي الإسلامي في الجزائر وعدم وضوح للموقف الشرعي من قضية الربا؛

رابعا: من الأمور التي تشوب عمل الشبابيك الاسلامية والتي تقلق كثيرا من العملاء ما يحدث من اختلاط أموال الشبابيك الاسلامية بأموال البنك التقليدي الأم، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى الشبابيك الاسلامية والذي يتكون نتيجة للإقبال الكبير عليها، إلى البنك الرئيسي الذي يقوم باستخدامها في تعاملاته؛

خامسا: تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك؛

سادسا: عدم وضوح الرؤيا على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم التمويل الإسلامي، خاصة في خالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا، الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه؛

---

[1]– جعفر هني محمد، مرجع سابق ،ص 107.

[2]– جعفر هني محم، نفس المرجع السابق، ص 107.

[3]– جعفر هني محمد، نفس المرجع السابق ، ص 108.

سابعا: محدودية الكوادر البشرية الجزائرية المؤهلة للعمل في مجال التمويل الإسلامي.

المطلب الثالث: طرح البنك الوطني الجزائري لبعض المنتجات الاسلامية

لقد أعلن البنك الوطني الجزائري يوم 02اوت2020 الانطلاق رسميا في تسويق منتجات مطابقة للشرعية الاسلامية بعد حصوله على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية.

الفرع الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، وهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

أولا: تعريف البنك الوطني الجزائري[1]

هو أول بنك تجاري وطني، انشئ بتاريخ 13 جوان 1966 ، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري في سنة 1982، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

كان للقانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

1- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها؛

2- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك؛

3- حرية البنك في اخذ قرارات تمويل المؤسسات.

سمح القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي. وعلى غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي ، يؤدي كافة العمليات المتعلقة استلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

وقد اعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995. وفي جوان 2009 تم رفع رأسماله من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري، ثم تم رفعه في شهر جوان 2018 الى150000 مليار دينار جزائري.

[1]- www.bna.dz,consulté le 15/08/20 20,à23:25.

ثانيا: وظائف البنك الوطني الجزائري

يسعى دائما البنك الوطني الجزائري إلى التخصص والتفوق زمن أهم وظائه مايلي:

1– القيام بمختلف العمليات البنكية نقدا وعن طرق الشيكات، الكمبيالات، التحويلات، إيجار الصناديق الحديدية؛

2– منح القروض بمختف أشكالها؛

3– تمويل التجارة الخارجية؛

4– دراسة كل العمليات البنكية الخاصة بالصرف والقرض في ايطار التشريع البنكي القائم؛

5– جمع الودائع من الجمهور بمختلف أنواعها؛

6– القيم بمختلف خدمات الوساطة في عملية الشراء والبيع والاكتتاب بالسندات العامة و الأسهم؛

7– تسليم القيم المنقولة وتحويلها أو رهنها.

ثالثا: خصائص البنك الوطني الجزائري[1]

إن للبنك الوطني الجزائري عدة خصائص تجعله متميزا عن البنوك الأخرى ونذكر منها:

1–بنك المجتمع: رافق منذ إنشائه سنة 1966 كل شخص طبيعي ومعنوي، بحيث يحوز على 2.7 مليون زبون من الخواص والمؤسسات الناشطة من مختلف الأحجام؛

2–بنك ذو شبكة وعروض متنوعة: يقترح على كافة زبائنه منتوجات وخدمات بنكية وتأمينات بسيطة تتوافق مع القوانين السارية المفعول وبأسعار تنافسية؛

3–بنك تنمية: مع أزيد من 5000 موظف، يدعم كافة الناشطين المحلين في تحقيق مشاريعهم، وهذا من خلال عروض تمويلية ملائمة ومتابعة ذات نوعية وجودة مما يساهم في تنمية وازدهار الاقتصاد الوطني؛

4–بنك جواري و ذو شبكة قوية: وسع شبكته ووضع تحت تصرف زبائنه 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني، تشرف عليها17 مديرية جهوية للاستغلال.وقصد تطوير النقد يقدم لزبائنه بطاقات بنكية تسهل عليهم القيام بعملياتهم البنكية اليومية المتنوعة عن طريق وضع 97 شباك بنكي آلي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات؛

5–مدرسة تكوين متواصل: يمنح لموظفيه تكوينا مؤهلا كفؤا بحثا عن التأهيل، الاحترافية، المساواة المهنية والتوازن؛

6–بنك العلاقات الاجتماعية والمواطنة: إن اختيار البنك الوطني الجزائري يعني الالتحاق بمؤسسة مالية قوية بثقافتها، تاريخها وقيمها بالأخص الجوارية، التوفر، السرية وكفاءة عمالها.

الفرع الثاني:المنتجات الاسلامية المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

لقد طرح البنك الوطني الجزائري مجموعة متنوعة من صيغ الادخار والتمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمتمثلة

[1]- www.bna.dz, consulté le,15/08/2020,à 00:05.

في المنتجات الآتية: [1]

أولا: المرابحة لاقتناء سيارة؛

1- مفهومها: وفيها يقوم الزبون باختيار السيارة المراد شرائها ثم يقوم البنك باقتنائها لدى وكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه بين الطرفين.

2-شروط الاستفادة: لكل الأشخاص المقيمين في الجزائر، التي تقل أعمارهم عن 70 سنة ولهم دخل ثابت ومنتظم اكبر من أو يساوي 40 ألف دينار جزائري.

3-كيفية التنفيذ: يقومالزبون باختيار السيارة التي يرغب في شرائها ثم يشتريها البنك من الوكيل و يقوم ببيعها له بهامش ربح متفق عليه ويكونسعر البيع موزع على فترة تتراوح من 1 إلى 5 سنوات مع أقساط شهرية ثابتة.

4-مزاياها: يكمنالحصول على سقف تمويل يصل إلى غاية 85% من سعر السيارة لمدة تتراوح بين 12 و 60شهرا،الاستفادة من هامش ربح تنافسي **و** تتم معالجة الملفات لمدة لا تتجاوز 5 أيام.

ثانيا:المرابحة العقارية؛

1- مفهومها:وفيها يقوم الزبون باختيار العقار ثم يقوم البنك بشرائه وإعادة بيعه له بهامش فائدة معروف ومتفق عليه.

2- شروط الاستفادة: لكل الأشخاص من الجنسية الجزائرية، التي تقل أعمارهم عن 70 سنة ولهم دخل ثابت ومنتظم اكبر من أو يساوي 40 ألف دينار جزائري.

3- كيفية التنفيذ: يختار الزبون العقار الذي يرغب في الحصول عليه ثم يشتريه البنك من المرقي أو من احد الأفراد ويبيعه للزبون بهامش ربح متفق عليه، ويكون سعر البيع موزع على فترة تصل إلى 40 سنة، مع أقساط شهرية ثابتة.

4-مزاياها: يمكن الحصول على تمويل يصل إلى غاية 90% من قيمة العقار لمدة تصل إلى 40 سنة، الاستفادة من هامش ربح تنافسي ومعالجة الطلبات خلال فترة لاتتجاوز 8 أيام.

ثالثا:المرابحة لاقتناء تجهيزات؛

1- مفهومها: وفيها يقوم البنك بشراء التجهيزات من الممون المحلي و إعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق ليه.

2- شروط الاستفادة: لكل الأشخاص المقيمين في الجزائر، التي تقل أعمارهم عن 70 سنة ولهم دخل ثابت اكبر من أو يساوي 40 ألف دينار جزائري.

3- كيفية التنفيذ: يختار الزبون التجهيزات التي يرغب في شرائها ثم يقوم البنك بشرائها من الممون و يبعها للزبون بهامش ربح متفق عليه مسبقا، سعر البيع يكون موزع على فترة تتراوح من 12 إلى 36 شهرا، مع أقساط ثابتة.

[1]-www.bna.dz,consulté le 16/08/2020, à 22 :45.

4- مزاياها: الاستفادة من تمويل يمكن أن يصل إلى غاية 90% من سعر التجهيزات، لمدة تتراوح بين 12 و 36 شهرا، بالإضافة إلى هامش ربح تنافسي ومعالجة الملفات خلال فترة لا تتجاوز 05 أيام.

رابعا:حساب التوفير الإسلامي؛

1-مفهومه: هو حساب توفير يتوافق مع مبادئ الشريعة، يحتوي أموال أوكلها الأفراد إلى البنك قصد استثمارها في تمويلات إسلامية، ويمكن الاختيار بين حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح.

2- شروط الاستفادة: يفتح للأشخاص من جنسية جزائرية مقيمين أو غير مقيمين.

3-كيفية التنفيذ: يعتمد حساب التوفير الإسلامي بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر. تتم مكافأة صاحبه بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقا لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقا.

كما يتيح حساب التوفير الإسلامي بدون أرباح لصاحبه ادخار أمواله بأمان دون أي زيادة ومتاح في أي وقت.

4-مزاياه: تكون أموال الزبون متاحة في جميع الأوقات، تقدم له بطاقة توفير، مفتاح توزيع جذاب، يتم استثمار أمواله في المشاريع التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

خامسا: حساب التوفير الإسلامي للشباب

1-مفهومه: هو حساب توفير يتوافق مع مبادئ الشريعة، يحتوي أموال أوكلها الأفراد إلى البنك قصد استثمارها في تمويلات إسلامية، ويمكن الاختيار بين حساب التوفير الإسلامي للشباب بأرباح أو بدون أرباح.

2-شروط الاستفادة: يفتح للأشخاص الشباب من جنسية جزائرية مقيمين أو غير مقيمين.

3-كيفية التنفيذ: يعتمد حساب التوفير الإسلامي للشباب بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر.تتم مكافأة صاحبه بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقا لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقا.

كما يتيح حساب التوفير الإسلامي للشباب بدون أرباح لصاحبه ادخار أمواله بأمان دون أي زيادة ومتاح في أي وقت.

4-مزاياه: تكون أموال الزبون متاحة في جميع الأوقات، تقدم له بطاقة توفير، مفتاح توزيع جذاب، يتم استثمار أمواله في المشاريع التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

سادسا: حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR

1-مفهومه: هو حساب يخضع لمبدأ المضاربة الذي يرتكز على أساس تقاسم الأرباح والخسائر، يسمح باستثمار الأموال المودعة لدى البنك في مشاريع تمويلية، يتم تحديد توزيع الإرباح بين البنك والزبائن المودعين بعد نهاية كل سنة مالية وفقا لمفتاح توزيع تم إبرامه والاتفاق عليه مسبقا.

2-شروط الاستفادة: يتم فتح حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR لصالح الأشخاص المقيمين على التراب الوطني، والأشخاص الذين يمارسون مهن حرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-كيفية تنفيذه: يحول الزبون أمواله إلى حساب CIINR، يمكنه اختيار مدة الإيداع **بين** 06 و60 شهرا قابلة للتجديد ،تزداد أرباحه وفقا لفترة الإيداع وفي نهاية المدة يسترد الزبون أرباحه ويجدد إذا كان يرغب في ذلك.

4-مزاياه: أموال الزبون آمنة، مفتاح توزيع ربحي وتنافسي و يتم استثمار الأموال في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا تقديم تجربة الجزائر في مجال التمويل الإسلامي، والتي تلخصت في اعتماد بنكين إسلاميين فقط هما بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائر اللذان احتلا مكانة مهمة في الساحة البنكية الجزائرية، نظرا للخدمات والمنتجات الإسلامية التي يقدمانها، والتي من خلالها استطاعا جذب فئة مهمة من المجتمع، وبالتالي أصبحا منافسا قويا للبنوك التقليدية.

إن نجاح تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر رغم احتشامها، دفع بالسلطات النقدية إلى السماح لبعض البنوك التقليدية العامة والخاصة بإمكانية فتح شبابيك خاصة على مستواها لمزاولة بعض الأنشطة البنكية التي تندرج ضمن صيغ التمويل الإسلامي، لكن شرط الالتزام والتقيد بكافة الشروط والمعايير المطلوبة لما يمكن أن تخلفه هذه العملية من آثار مختلفة على الاقتصاد.

وبعد إعلان البنك الوطني الجزائري الانطلاق في طرح منتجات بنكية إسلامية، قمنا بدراسة هذه المنتجات، شروط الحصول عليها، كيفية تنفيذها بالإضافة إلى مختلف المزايا التي تقدمها.

الـــخاتمة

على الرغم من حداثة البنوك الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية إلا أنها وجدت مكانتها على مستوى الساحة الاقتصادية و أكدت قدرتها على استيعاب الصدمات، و أثبتت أنها اقل المتأثرين بانعكاسات الأزمة المالية الأخيرة، بفضل تميز هذه البنوك بالانضباط في إدارة الأصول المالية وقيامها بتمويل العمليات الحقيقية.

هذا ما جعل اغلب البنوك التقليدية تدخل مجال التمويل الإسلامي متخذة بذلك مختلف الأشكال، ويتم ذلك إما بإنشاء بنك إسلامي مستقل جديد أو فتح فرع إسلامي مستقل عن البنك التقليدي، أو تأسيس نافذة أو شباك داخل البنك خاص بتقديم المنتجات الإسلامية، ولتحقيق الهدف من التوجه للعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية وضمان سلامة المعاملات يتطلب الأمر التركيز على توفير متطلبات شرعية بما في ذلك تعيين هيئة الرقابة الشرعية لتحقيق مصداقية وسلامة التطبيق وتوافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية، كذلك الالتزام بالإجراءات القانونية و الإدارية بالتنسيق مع البنك المركزي و تأهيل وتدريب الموظفين لتفادي فشل عملية طرح وتطبيق مختلف الصيغ الإسلامية.

وقد عرف النظام البنكي الجزائري العديد من التعديلات التي كان أهمها إصدار قانون النقد والقرض الذي من خلاله تم الترخيص للبنوك الأجنبية بمزاولة نشاطها في الجزائر، ونتيجة لذلك تأسس بنك البركة كأول بنك إسلامي بالجزائر وثم تلاه بسنوات عديدة بنك السلام الجزائر، وعلى الرغم من تبني الجزائر للنشاط البنكي الإسلامي إلا أن تجربتها في هذا المجال تبقى محدودة مقارنة بما وصلت إليه باقي الدول، نظرا لعدم اتخاذها أي خطوات إضافية بهدف تطوير هذه التجربة.

إن الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد جراء انخفاض أسعار المحروقات، وعجزها عن إيجاد الحلول لامتصاص التسرب الكبير من الكتلة النقدية خارج النظام البنكي، جعلها تتجه أخيرا نحو تشجيع النشاط البنكي الإسلامي من خلال إدخال تعديلات جديدة على النظام البنكي تسمح للبنوك التقليدية بدمج المعاملات الإسلامية في نشاطها، من خلال فتح شبابيك مستقلة على مستواها خاصة بممارسة النشاط البنكي الإسلامي، وقد تمكن أخيرا البنك الوطني الجزائري من الحصول على تصريح بنك الجزائر بممارسة النشاط البنكي الإسلامي من خلال طرح العديد من المنتجات الإسلامية.

بناءا على ما تقدم توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، يمكن ذكرها ما يلي:

أولا: نتائج الدراسة

1-تمثل البنوك الإسلامية مؤسسات مالية،اقتصادية،اجتماعية، تنموية، تقوم بتجميع الأموال من المودعين بأساليب مشروعة للقيام بالأنشطة والوظائف المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتبتغي من خلال ذلك تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدمها وتخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل.

2- ما يميز البنوك الاسلامية هو ابتعادها عن التعامل بالفائدة سواء في تقديم الخدمات أو في العمليات التمويلية والاستثمارية تطبيقا لأحكام الشريعة الإسلامية التي حرمتها، بالإضافة إلى ميزة ملكية السلعة حيث تقوم البنوك الإسلامية بشراء السلعة ودفع ثمنها أي تملكها قبل التصرف فيها.

3–أن التمويل الإسلامي هو تمويل نقدي أو عيني يتم تقديمه لمختلف العملاء سواء كانوا أفراد أو مؤسسات من خلال صيغ تمويلية إسلامية منها صيغ تمويل قائمة على المشاركة وأخرى قائمة على المديونية وأخرى على الأوراق المالية كما أن الأموال التي تتعامل بها البنوك الإسلامية ذات مصادر متعددة منها الداخلية والخارجية.

4–رغم المقومات الكثيرة التي تتمتع بها البنوك الإسلامية والتي جعلتها تحقق انجازات معتبرة في مجالات مختلفة إلا أن هناك عدة معوقات وتحديات تعترض طريقها والتي ساهمت في تعطيل مسيرتها وبالتالي عليها إيجاد الحلول المناسبة لتخطي هذه التحديات.

5– أن النظام البنكي الجزائري يمثل الممول الرئيسي للاقتصاد، وقد واجهته تحديات كثيرة أثناء مراحل تطوره باعتبار انه لا يساير التطورات التي تحدث في الساحة البنكية الدولية وهو ما اوجب إتباع طرق عديدة لتحديثه وتكييفه مع التطورات الراهنة.

6–في إطار تحديث النظام البنكي قامت السلطات النقدية بإدخال تعديلات متعاقبة عليه، إلا أنها لم تكن مجدية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10الذي جاء ببنود هامة ليعكس المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي الجزائري، إلا انه لم يخلو من بعض الشوائب فيه، ومن اجل ضمان فعالية بنك الجزائر في تحقيق أهدافه المسطرة فقد تعرض هذا القانون إلى بعض التعديلات حتى يتماشى مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد.

7–إن الظروف الحالية التي تمر البلاد جراء انخفاض أسعار البترول جعلها تقع في أزمة حرجة باعتبار أن مداخيل المحروقات تمثل تقريبا المورد الوحيد للاقتصاد، وما زاد من حدة الأزمة وجود كتلة نقدية كبيرة تنشط خارج الدائرة البنكية عجزت البنوك التقليدية عن امتصاصها. وبهدف جذب وامتصاص هذا التسرب لجأت السلطات النقدية إلى تشجيع النشاط البنكي الإسلامي من خلال إدخال تعديلات جديدة على قانون النقد والقرض تسمح للبنوك التجارية بممارسة النشاط البنكي الإسلامي.

8– تلخصت تجربة الجزائر في النشاط البنكي الإسلامي في اعتماد بنكين إسلاميين فقط هما بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائر اللذان احتلا مكانة مهمة في الساحة البنكية الجزائرية، نظرا للخدمات والمنتجات الإسلامية التي يقدمانها، والتي من خلالها استطاعا جذب فئة مهمة من المجتمع، وبالتالي أصبحا منافسا قويا للبنوك التقليدية.

9–إن نجاح تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر رغم احتشامها، دفع بالسلطات النقدية إلى السماح لبعض البنوك التقليدية العامة والخاصة بإمكانية فتح شبابيك خاصة على مستواها لمزاولة بعض الأنشطة البنكية التي تندرج ضمن صيغ التمويل الإسلامي، لكن شرط الالتزام والتقيد بكافة الشروط والمعايير المطلوبة لما يمكن أن تخلفه هذه العملية من آثار مختلفة على الاقتصاد.

10–إن نجاح تجربه البنك الوطني الجزائري في ممارسة النشاط البنكي الإسلامي وغيره من البنوك الأخرى التي ترغب في محاكاته، مرهون بمدى ملائمة التعديلات التي تقوم بها السلطات النقدية على النظام البنكي مراعاة لخصوصية هذا النشاط.

11-إن التوجه نحو النشاط البنكي الإسلامي في ظل الظروف الحالية من خلال فتح شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية من شانه أن يحقق ما عجزت عنه البنوك التقليدية في تجميع الأرصدة النقدية المكتنزة بالإضافة إلى امتصاص التسرب النقدي من الكتلة النقدية خارج النظام البنكي.

12-إن القرار الذي اتخذه السلطات النقدية في التوجه نحو النشاط البنكي الإسلامي نابع من ضرورة اقتصادية فرضتها الظروف الراهنة، وهو ما يفسره عدم اتخاذ أي خطوة لتشجيع هذا النشاط سابقا رغم وجود البنوك الإسلامية في الجزائر منذ 1990 و حضوها بالقبول العام.

ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة

لقد تم وضع في بداية الدراسة أربع فرضيات أساسية، وفي إطار معالجة الموضوع تم التوصل إلى النتائج ذات الصلة باختبار صحة الفرضيات والمتمثلة في:

1- إن التعديلات التي قامت بها السلطات النقدية غير كافية لتطوير النشاط البنكي الإسلامي بالجزائر، صحيحة نظرا لان النشاط البنكي الإسلامي لديه مبادئ وخصوصيات عديدة يجب مراعاتها؛

2- توجد آليات عديدة يمكن من خلالها للبنوك التقليدية تقديم خدمات مالية إسلامية، صحيحة فالبنوك التقليدية بإمكانها أيضا فتح فروع خاصة بالنشاط البنكي الإسلامي؛

3- إن فتح الشبابيك الإسلامية الإسلامية في البنوك التقليدية يعتبر خطوة ايجابية نحو إنشاء بنك إسلامي كامل ومستقل، صحيحة لان الشبابيك الإسلامية في حالة نجاحها ستوفر موارد مالية معتبرة للبنك، وهو مل يجعله يتحمس لفكرة إنشاء بنك إسلامي مستقل؛

4- إن لفتح شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية ستكون له آثار ايجابية وأخرى سلبية على النظام البنكي الجزائري، صحيحة ففي حالة تمكن الشبابيك الإسلامية من جذب المدخرين فإنها بذلك ستمتص الكتلة النقدية المتواجدة خارج النظام البنكي الجزائري وهو شيء ايجابي لكن من ناحية أخرى تقديم خدمات مالية إسلامية من قبل البنوك التقليدية الجزائرية يؤدي إلى تشويه العمل البنكي الإسلامي في الجزائر وعدم وضوح للموقف الشرعي من قضية الربا وهو شيء سلبي.

ثالثا: توصيات الدراسة

على ضوء النتائج المتحصل عليها يكن اقتراح مايلي:

1-يجب على البنك المركزي مراعاة خصوصية نشاط البنوك الاسلامية، و إصدار قوانين خاصة بها خاصة فيما تعلق بالاحتياط الإجباري؛

2- يجب على البنوك التقليدية التي تفتح شبابيك إسلامية التنويع في المنتجات المقدمة وعدم تركيزها فقط على فتح حسابات دون فوائد لدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

3-تطوير وابتكار منتجات جديدة مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية؛

4-إنشاء مراكز تدريب وتكوين الموظفين بالبنوك لتأهيلهم لممارسة النشاط البنكي الإسلامي بطريقة سليمة وشرعية؛

5-تنظيم برامج وتخصيص إعلانات لنشر ثقافة التمويل بالصيغ الإسلامية وتوضيح مزاياها ومدى ملائمتها لمختلف المؤسسات والقطاعات؛

6-إنشاء معاهد وفتح تخصصات بالجامعات لتكثيف الدراسات والبحوث في مجال الصيرفة الاسلامية وإعداد إطارات ذوي خبرة في مجال العمل البنكي.

رابعا: آفاق الدراسة

من خلال عرضنا لمختلف جوانب الدراسة تبين أن لها أهمية بالغة مما يطرح آفاق للبحث مستقبلا لدراسات أخرى أهمها:

1-إمكانية فتح فروع إسلامية تابعة للبنوك التقليدية في الخارج؛

2-إمكانية التوسع في فتح بنوك إسلامية مستقلة داخل الوطن؛

3- إمكانية توجيه صيغ التمويل الإسلامي إلى القطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتمويل المرأة الحرفية وتشجيعها على التصدير.

قائمة الـــمراجع

أولا: الكتب

1- أحمد شعبان مُحَمَّد علي، **البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية**، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2010.

2- حكيم حمود فليح الساعدي، نورة صادق حمادي المفرجي، مُحَمَّد حسن عبد الكريم الحلي، **المصارف الإسلامية**: مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، ط2، دار البغدادي للكتب للطباعة للنشر والتوزيع، بغداد، 2019.

3- حربي مُحَمَّد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الاسلامية**: مدخل حديث، دار وائل، ط 1، عمان، الأردن، 2010،

4- عابد فضل الشعراوي، **المصارف الإسلامية**، ط 2، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2007.

5- عبد الحليم عمار غربي، **الصناعة المصرفية الإسلامية**: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، مطبوعات كاي للإشهار، أوت 2017،

6- عبيدي الشافعي، **قانون القرض والنقد**: الموسوعة الجنائية، دار الهدى، الجزائر،2009.

7- ريمون يوسف فرحات، **المصارف الإسلامية**، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004.

8- فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

9- مُحَمَّد الأنصاري، إسماعيل حسن، سمير مصطفى متولي، **البنوك الإسلامية**،د ط، مطابع الأهرام، مصر، 1988.

10- مُحَمَّد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**: الأساس الفكري و الممارسات الواقعية، ط1، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراتة،ليبيا، 2010.

11- مُحَمَّد شيخون، **المصارف الإسلامية**: دراسة تقويم المشروعية الدينية و الدور السياسي و الاقتصادي،دط، دار وائل للنشر، عمان، 2002.

12- مُحَمَّد محمود المكاوي،**البنوك الإسلامية**:النشأة-التمويل- التطوير،ط 1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.

13- محمودحسين الوادي، حسين مُحَمَّد سمحان، سهيل احمد سمحان، **النقود والمصارف**، ط1،دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

14- محمود حسين الوادي، حسين مُحَمَّد سمحان، **المصارف الإسلامية**:الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012.

15- محمود عبد الكريم، احمد راشد، **الشامل في معاملات و عمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007.

16- ناصر خليفة عبد المولى، مُحَمَّد الصيرفي، **البنوك الإسلامية**: المفهوم الإداري والمحاسبي،دط، السحاب للنشر و التوزيع، مصر ،2010.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

1- ابو بكر سالم، حبيبة عامر، **الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**:بنك البركة الجزائري نموذجا، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، عدد 6، أكتوبر 2017،

2- افتخار مُحَّد مناحي الرفيعي ، خميس مُحَّد حسن، احمد ياسين عبد، **المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد 11، 2012.

3- بدروني عيسى، غربي حمة، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر**: شباك العمليات البنكية الإسلامية وفق النظام 20-02 نموذجا، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد 98،جويلية 2020.

4- بنك السلام الجزائر، مجلة السلام، مجلة شهرية صادرة عن خلية التسويق والاتصال، عدد جانفي 2019، عدد تجريبي، متاح على الموقع الالكتروني:https://www.alsalamalgeria.com

5- بنك السلام الجزائر، مجلة السلام، مجلة شهرية صادرة عن خلية التسويق والاتصال، عدد فيفري 2019، متاحة على الموقع الالكتروني:https://www.alsalamalgeria.com

6- بنك السلام الجزائر، مجلة السلام، مجلة شهرية صادرة عن خلية التسويق والاتصال، عدد أفريل 2019متاحة على الموقع الالكتروني:https://www.alsalamalgeria.com

7- بن إبراهيم الغالي' **رصد التوجه الجديد للبنوك التقليدية في الجزائر بمحاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 1، عدد 33، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جانفي 2018.

8- بن عزة اكرام، بلدغم فتحي، **مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي** : تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد03، عدد 01، 2018.

9- حيدر يونس كاظم،**تحديات المصارف الاسلامية في ظل العولمة المالية**: دراسة تحليلية لواقع المصارف الإسلامية في العالم للمدة (2004-2012)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مجلد11، عدد 44، دت.

10- حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة**: مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل 2، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 11،عدد 4 ،2009.

11- جعفر هني مُحَّد ،**نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليديةكمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، عدد 12 ،2017.

12- عبد الرزاق عبد السلام، **النظام المصرفي الجزائري والية تحديثه في ظل العولمة**، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد 06، جامعة المدية الجزائر، ماي 2012.

13- مُحَّد الهادي حميدات، رابح لبي،**قراءة حول تطور الخدمات البنكية الإسلامية في الجزائر**، مجلة المناجير، عدد 2، 2015.

14- مصطفى عبد اللطيف، **دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي**: حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد04، 2006.

15- منذر قحف،**مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**: تحليل فقهي واقتصادي، ط 3، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2004.

16- ناصر سليمان ، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر**: الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييميه مختصرة، مجلة الباحث، عدد 04، 2006.

17- ناصر سليمان،بوشرمة عبد الحميد، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**،مجلة الباحث، عدد 7، دت.

18- نهاد عبد الكريم احمد، **الصناعة المصرفية الإسلامية المفهوم والفلسفة**: التحديات التي تواجهها والآفاق المستقبلية لها، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، مجلد 51/14، 2008.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

1- بلقيس دنيا زاد عياشي، **دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من آثار الأزمات المالية**: دراسة مقارنة بين السوق المالي الإماراتي والماليزي، رسالة دكتوراء الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018.

2- خاطر سعيدة، **التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015.

3- عصام بوزيد، **التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: دراسة حالة بنك البركة الجزائري،مذكرة ماحستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2010.

4- سماح طلحي، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

5- رحال عادل، **تحديث المنظومة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2014.

6- لعمش أمال، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**: دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر ، 2012.

7- هشام بن عزة: **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012.

رابعا: الملتقيات العلمية و الندوات

1- عبد الله منصور، رشيدة اوبختي، **الصناعة الإسلامية في ظل تحديات العولمة**، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، الجزائر ، 05-06 ماي 2009.

2- عيسى دراجي، منور أوسرير، **تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر،23-24 فيفري 2011.

3- صالح صالحي، عبد الحليم غربي، **دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار**، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 5-6 افريل 2009.

4- فخري حسين عزي، **صيغ تمويل التنمية في الاسلام**، وقائع ندوة رقم 29، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الخرطوم،السودان،1993/01/18.

5- رقية بوحيضر،مولود لعرابة، البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل 2، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، قسنطينة، 2005.

6- كمال رزيق، عبد الحليم فضلي، **تحديث النظام المصرفي الجزائري**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية: الواقع وتحديات المتقبل، جامعة سعد دحلب البليدة، د ت.

7- لخديمي عبد الحميد، بخيت حسان، **قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الاسلامية في دول المغرب العربي**،الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، 23-24 فيفري2011.

8- لقيطي لخضر، عبيد مُحَّد، علي عباس مُحَّد، **مبادئ التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات**: الأزمة المالية العالمية نموذجا ، الملتقى الوطني الأول حول النظام المالي و إشكالية تمويل الاقتصاديات النامية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 4 و 5 فيفري، 2019.

9- لقمان مُحَّد مرزوق، **البنوك الإسلامية ودورها في اقتصاديات المغرب العربي**، وقائع ندوة رقم 34، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، المغرب ،1990.

10- مُحَّد علي العقول، **المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية**، المؤتمر الدولي الأول حول صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي، جامعة آل البيت، الأردن،2011 .

11- مليكة زغيب' حياة نجار، النظام البنكي الجزائري: **تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات، د ت ، جامعة سكيكدة، جامعة حيجل، الجزائر.

12- ناصر سليمان،**البنوك الإسلامية**:(تعريفها،نشأتها،مواصفاتها، وصيغها التمويلية ....)، ملتقى دولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، قسنطينة، 2005.

خامسا: مواقع الانترنت الرسمية

1. www.albaraka-bank.com
2. www.bna.dz
3. www.bank-of algeria.dz

سادسا: قائمة البحوث

1– خالدي خديجة، **البنوك الإسلامية:نشأة،تطور، أفاق**، بحث منشور ضمن دفاتر ميقاس، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر، عدد1 ،2005.

2– بلعيد ذهبية، مزوار أمال، **مؤشرات الوساطة المالية المصرفية في الجزائر في ظل الإصلاحات النقدية والمالية في ظل الإصلاحات النقدية والمالية**: دراسة حلة الجزائر، مدرسة الدراسات العليا التجارية، القليعة، تيبازة، الجزائر،ص 08، مقال معد للمناقشة على الموقع: http://dspace.univ-msila.dz

3– بوشلاغم نور الدين، حاكمي بوحفص، **الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لأدوات الدين في التمويل والتنمية**، مقال متاح على الموقع:www.asjp.cerist.dz

4– مبروكي الطيب، **المخصصات والاحتياطات في البنوك الاسلامبية من منظور فقهي**، بحث تكميلي مقدم لنيل شهادة الماجستير في الفقه والأصول، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2012.

سابعا:قائمة التقارير

1– التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري، سنة 2013 ـ 2018.

2– التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر،2016 ـ 2018 متاح على الموقع الالكتروني:https://www.alsalamalgeria.com

ثامنا: مصادر اخرى

1– كمال زيتوني، **مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري**، جامعة مُحَّد بوضياف كلية علوم التسيير والعلوم التجارية والاقتصادية، 2016-2017

2– مُحَّد الطاهر الهاشمي، **المصارف الاسلامية**: 10 وقفات للتعرف على المصارف الاسلامية، محاضرة 2 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة 7 أكتوبر، مصراتة ، ليبيا ، د ت.

3– القانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 التضمن قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 16، 1990/04/19.

4– النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 48 ص 11 من الموقع: www.bank-o f aleria.dz

6- المادة 45 من القانون رقم 17-10 الموؤرخ في 11- 10-2017، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد57، الصادر بتاريخ 12-10-2017.

7- المادة 01 من النظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق ل4 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات.

8- المادة 02 من النظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق ل4 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات.

9- المادة 01 من النظام رقم 20-02 الموؤخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

10- المادة 02 من النظام رقم 20-02 الموؤخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

11- المادة رقم03، نظام رقم 20- 02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15مارس 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون،24 مارس 2020.

12- المادة رقم04، نظام رقم 20- 02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15مارس 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون،24 مارس 2020 .

13- المادة 04 من النظام رقم 20-02 الموؤخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

14- المادة14 من النظام رقم 20-02 الموؤخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

15- المادة رقم15، نظام رقم 20- 02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15مارس 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون،24 مارس 2020.